



رئاسة مجلس الوزراء
هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
ENRRA
Egyptian Nuclear & Radiological
Regulatory Authority

مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية



العدد التاسع - يونيو ٢٠٢٦

عنوان العدد:
تمكين الطفل والنشء

المجلة تصدر عن

إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي

تدقيق لغوي :

د. جمال أبو جبل

مدرس بكلية الإعلام - جامعة الأزهر

تصميم :

أ. أمنية عزت

منسق علاقات عامة بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

تصوير:

أ. حنين ناجي

منسق تواصل بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية



للتعليقات والمقترحات

PRIC@enrra.org

محتوى



المدارس الكاثوليكية في مصر.. رحلة تكوين قوائمها التعليمي ورسالتها الإنسان

الأب / روماني أمين اليسوعي
الأمين العام للمدارس الكاثوليكية بمصر
مدير مدرسة العائلة المقدسة «الجزويت»

٢٤



دور قطاع المعاهد الأزهرية في تمكين الطفل والنشء

أ.د / أحمد خليفة شرفاوي
رئيس قطاع المعاهد الأزهرية

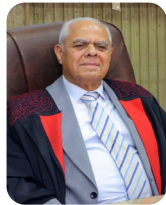
٢٩



دور مكتبة الإسكندرية في تمكين الطفل والنشء إبداعات ثقافية وتعليمية لغرس حب المعرفة وتشكيل هوية الأطفال والنشء

أ.د / أحمد زايد
مدير مكتبة الإسكندرية

٣١



التأثير التربوي لتمكين الطفل والنشء

أ.د / حسن شحاتة
أستاذ المناهج بكلية التربية - جامعة عين شمس
عضو نقابة اتحاد كتّاب مصر

٣٤



تمكين الطفل.. من البيئة الأسرية إلى المواطنة الرقمية

أ.د / محمد حسين سعد الدين
أستاذ علم النفس الإكلينيكي
رئيس قسم علم النفس بكلية الآداب جامعة المنصورة

٣٩



دور المكتبات العامة في تمكين الطفل والنشء

السفير / رضا الطائفي
مدير صندوق مكتبات مصر العامة

٤١

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في سطور

٦

كلمة رئيس الهيئة

د / هاني خضر
رئيس مجلس إدارة هيئة
الرقابة النووية والإشعاعية

٧



كلمة رئيس التحرير

أ / محمود جودة
رئيس تحرير مجلة هيئة
الرقابة النووية والإشعاعية

٨



دور المجلس القومي للطفولة والأمومة في تمكين الطفل والنشء

د / سحر السنباطي
رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة

١٠



دور جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع في تمكين الطفل والنشء وبناء مجتمع المعرفة

أ / أشنادل محمد أمين حلمي الثاني
الأمين العام وعضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة
وتنمية المجتمع

١٣



مجلة نور.. تجربة رائدة في بناء وعي الطفل العربي

د / نهى عباس
رئيس تحرير مجلة نور

١٥



تجربة علاء الدين.. عندما تصبح صحافة الطفل تمكيناً لبناء الوطن

أ / حسين الزناتي
رئيس تحرير مجلة علاء الدين

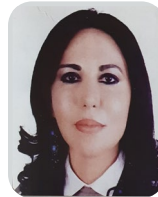
١٨



حياة كريمة في عيون صغيرة

الكاتبة / سماح أبو بكر عزت
سفيرة حياة كريمة

٢٢



ات العدد



جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التمكين الرقمي للأطفال والنشء

م / غادة لبيب
نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي



دور دار الإفتاء المصرية في تمكين الطفل والنشء

أ.د / نظير محمد عياد
مفتي جمهورية مصر العربية
رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم



الحماية الدستورية لحقوق الطفل والنشء بين التأصيل والتفعيل

المستشارة / شيرين حافظ فرهود
رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا



دور وزارة الأوقاف في تمكين الطفل والنشء

أ.د / أسامة الأزهرى
وزير الأوقاف



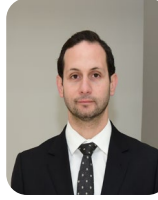
ثقافة الأمان تبدأ من الطفولة

د / شريف بكر
رئيس إدارة الجودة والتدقيق
بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة

أخبار هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

أخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية



من «بر عنخ» إلى بناء الوعي.. حين تصبح المعرفة أساس الأمن المجتمعي

أ / رامي عفيفي
كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي
بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية
مسؤول برنامج توعية الأطفال، والتعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة



حماية الطفل في العصر الرقمي.. بين التشريع وبناء الوعي

النائبة أ.د / ثريا أحمد البدوي
رئيس لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب المصري
العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة



التشريع من أجل المستقبل.. البرلمان وصحة الطفل والنشء

النائبة / جيلان أحمد
عضو لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب المصري



المجلس القومي للصحة النفسية.. لأن أطفالنا يستحقون

د / أحمد جمال الدين النحاس
رئيس الإدارة المركزية للأمانة الفنية للمجلس القومي للصحة النفسية



الاستثمار في تمكين الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة.. لبنة الجمهورية الجديدة

أ.د / إيمان كريم
المشرف العام على المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة



دور المعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة في تمكين الطفل والنشء

أ.د / شريفة فؤاد شريف
المدير التنفيذي للمعهد القومي للحكومة والتنمية المستدامة.

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في سطور



إدارة الجودة والتدقيق بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

رقابية، إضافة إلى الإدارات الداعمة، التي تؤدي معًا الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية، وكذلك الأنشطة الداعمة للهيئة، بطريقة موضوعية متجردة.

ويشمل نطاق مسؤوليات الهيئة ما يلي:

أولاً: تتولى الهيئة الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية لجميع المنشآت والأنشطة النووية التي يحددها القانون.

ثانياً: تتولى الهيئة الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية للمنشآت والأنشطة والممارسات الإشعاعية، باستثناء الأنشطة التي تنطوي على استخدام أجهزة الأشعة السينية في المجال الطبي.

ثالثاً: الأمن النووي على المستوى الوطني والضمانات النووية وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

رابعاً: تتأخر الهيئة اللجنة العليا للطوارئ النووية والإشعاعية، المسؤولة عن تطوير الخطط الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية.

أنشأت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية؛ هيئة رقابية مستقلة، تتبع رئيس مجلس الوزراء، ولها سلطة وميزانية مستقلة.

تتولى هيئة الرقابة النووية والإشعاعية جميع الأعمال التنظيمية والمهام الرقابية التي من شأنها ضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف مُنحت الهيئة اختصاصات عديدة تُمكنها من أداء مهمتها بكفاءة وفاعلية من جانب، ومن جانب آخر اتخذت الهيئة عددًا من الخطوات المهمة في سبيل تكوين كيان مستقل، يضمن تحقيق الأمان والأمن النوويين، ويحفظ الإنسان وممتلكاته والبيئة التي يعيش فيها.

وتعمل الهيئة على تطوير العمل التنظيمي والرقابي من أجل تلبية الاحتياجات والتوقعات الوطنية، من خلال ثلاثة قطاعات



كلمة رئيس الهيئة: د / هاني خضر

رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ...

العناية بالطفل والنشء، من خلال نخبة من أصحاب الأقاليم الرصينة والخبرات الأكاديمية الرفيعة، ممثلين لمؤسسات الدولة وأساتذة الجامعات والمتخصصين، لتسطر جميعها لوحدة وطنية متكاملة تتناغم فيها الجهود والرؤى من أجل تمكين الطفل والنشء وبناء أجيال قادرة على مواصلة مسيرة التنمية والبناء. ولا يقف أثر هذه الجهود عند حدود تمكين الطفل والنشء فحسب، بل تمتد ثماره لتنعكس على المجتمع والدولة بأسرها، باعتبارهم الركيزة الأساسية لبناء الإنسان وصناعة المستقبل، وأحد أهم مرتكزات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجمهورية الجديدة، تحت القيادة الرشيدة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأخيرًا وليس آخرًا؛ نتمنى لحضراتكم الإثراء المعرفي عند قراءة محتويات هذا العدد، آمليين دوام التوفيق، وأن نكون عند حسن ظنِّ حضراتكم دائمًا وأبدًا.

والله ولي التوفيق

إنَّ من أعظم دواعي السعادة أن نلتقي بحضراتكم في رحاب الإصدار التاسع لمجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية (يونيو ٢٠٢٦)، ويضاعف من سعادتي أن يتناول هذا الإصدار قضية ترتبط بضئاع المستقبل وَحَمَلة الأمانة؛ الطفل والنشء، باعتبارهم حجر الزاوية في مسيرة التنمية الشاملة، الأمر الذي يقتضي تعظيم دورهم، واستثمار طاقاتهم، وصون حقوقهم، وتمكينهم تمكينًا حقيقياً يُسهم في إعداد أجيال واعية وقادرة على تحمل المسؤولية والمشاركة الفاعلة في بناء الوطن. ومن هذا المنطلق، يملؤنا الفخر والاعتزاز بتخصيص هذا الإصدار لموضوع «تمكين الطفل والنشء»، لا سيما في ظلِّ ما توليه الدولة من اهتمام بالغ برعايتهم وتمكينهم معرفياً وثقافياً وقيميًا، إيمانًا منها بأن بناء الإنسان هو الأساس الذي تقوم عليه نهضة الأمم وتقدم المجتمعات، وأن تمكين الأجيال الجديدة يُمَثِّل ركيزةً أساسيةً في بناء الدولة الحديثة وصناعة مستقبلها.

وعندما نتصفح العدد التاسع من المجلة، نجده زاخرًا بالمقالات التي تستعرض جانبًا من جهود الدولة المصرية في



كلمة رئيس التحرير: أ / محمود جودة

رئيس تحرير مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

أعزائي القراء...

ومستقرة لهم، تدعم نموهم المتوازن وتعزز مشاركتهم الإيجابية في المجتمع، ثم تستطرد مقالات العدد في هذا الملف؛ لتشمل جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع وجهودها الرامية إلى نشر ثقافة المعرفة، وتنمية المهارات، وتعزيز القيم الإنسانية، ودعم الإبداع، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ثم الحديث عن صحافة الطفل وما تحظى بها من أهمية في بناء الوعي وتنمية القيم والمعارف لدى الأجيال الجديدة، ونتناول منها تجربتين رائدتين في مخاطبة الطفل والنشء بأسلوب يجمع بين التوعية والتثقيف والترفيه الهادف، وتعزيز قيم الانتماء والابتكار؛ إحداهما مجلة نور، الصادرة عن الأزهر الشريف، والأخرى مجلة علاء الدين، الصادرة عن مؤسسة الأهرام الصحفية، ويمتد الحديث ليشمل المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» وإسهاماتها في هذا التمكين، بوصفه استثماراً استراتيجياً في المستقبل.

كما يتناول العدد إسهامات مؤسسات التعليم قبل الجامعي في تمكين الطفل والنشء، ممثلةً في المدارس الكاثوليكية، وقطاع المعاهد الأزهرية، لإعداد جيل متوازن، وإع، قادر على المشاركة الفاعلة في المجتمع وبناء مستقبل الوطن، ثم ننقل بعد ذلك إلى مكتبة الإسكندرية وإسهاماتها في هذا المحور لإعداد جيل قادر على مواكبة التطورات الحديثة والمشاركة في تنمية المجتمع. ولمزيد من الإحاطة بأبعاد هذا المحور، يتناول العدد تمكين الطفل والنشء من المنظورين التربوي والنفسي، لا سيما وأن هذا التمكين يُمثل ركيزة كل مشروع تربوي ناجح، كونه الأساس في بناء الإنسان وإعداد الأجيال الجديدة، إضافة إلى أن المنظور النفسي يكمن في بناء شخصية سوية، قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع، والإسهام بوعي في مسارات التنمية.

ويواصل العدد عرض إسهامات المؤسسات الوطنية في هذا المحور، من خلال مكتبات مصر العامة، ودورها في نشر المعرفة، وتعزيز ثقافة القراءة، وتنمية الإبداع والمهارات، إضافة

تسعد أسرة تحرير مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية أن تقدم لحضراتكم الإصدار التاسع منها (يونيو ٢٠٢٦)، الذي يتناول بين طياته موضوع «تمكين الطفل والنشء»، بوصفهم الركيزة الأساسية لصناعة المستقبل وحماية مقدرات الوطن. وانطلاقاً من رسالة المجلة في تناول القضايا الوطنية ذات الأولوية، وإبراز الجهود المؤسسية الرامية إلى تعزيز الوعي المجتمعي، يستعرض هذا الإصدار نماذج مضيئة من الجهود المبذولة في مجال تمكين الطفل والنشء، بما يجسد تناغماً مؤسسياً وتكاملاً في الأدوار، ويؤكد أن بناء الإنسان مسؤولية وطنية تتشارك فيها جميع مؤسسات الدولة.

وقد حرصت المجلة في هذا الإصدار على الاستفادة من خبرات عدد من مؤسسات الدولة، إلى جانب نخبة من الخبراء الأكاديمية والمتخصصين، أصحاب الإسهامات المتميزة في مجال تمكين الطفل والنشء، إيماناً بأهمية تكامل الرؤى وتبادل الخبرات في تناول هذه القضية الوطنية المهمة؛ غير أن هذا الملف الثري يظل أوسع من أن تُحيط به صفحات محدودة، في ظل ما تزخر به الدولة المصرية من نماذج وطنية وتجارب رائدة تستحق كل التقدير والإشادة.

وعندما نتصفح هذا الإصدار، نجده ثرياً بالمقالات التي تُبرز جانباً من جهود الدولة المصرية في تمكين الطفل والنشء، انطلاقاً من أن مسؤولية إعداد الأجيال الجديدة لم تعد قاصرة على المؤسسات التعليمية والثقافية فحسب، بل أصبحت مسؤولية وطنية تشاركية تتضافر فيها جهود مختلف الجهات المعنية؛ كلٌّ في نطاق اختصاصه، بما يعكس تكامل الأدوار ووحدة الهدف في بناء الإنسان وصناعة المستقبل، ويبدأ استعراض هذه الجهود من خلال مقال عن المجلس القومي للطفولة والأمومة، كونه الجهة المسؤولة عن تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تضمن تمكين الطفل والنشء في كل المجالات، مما يسهم في خلق بيئة آمنة

إلى دعم القيم المجتمعية والثقافية، ثم جهود هيئة الرقابة النووية والإشعاعية وإسهاماتها في تعزيز وعي الطفل والنشء بدورها، إضافة إلى نشر مفاهيم الأمان النووي والإشعاعي وثقافة الأمان لديهم.

وعلى الصعيد التشريعي، يتناول العدد دور لجنتي الإعلام والثقافة والآثار، والشؤون الصحية بمجلس النواب المصري، من خلال التشريع والرقابة، وصياغة السياسات، بما يسهم في بناء وعي الأجيال الجديدة وحمايتهم، إضافة إلى دعم بيئة صحية وأمنة لهم.

وفي السياق ذاته، يواصل العدد عرض إسهامات المؤسسات الوطنية في تمكين الطفل والنشء، من خلال تناول دور المجلس القومي للصحة النفسية، وإسهاماته في إعداد جيل متوازن نفسيًا، قادر على التفاعل الإيجابي مع المجتمع، والمشاركة البناءة في الحياة المدرسية والأسرية والاجتماعية، ثم الحديث عن المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وإسهاماته في تمكين الطفل والنشء من ذوي الإعاقة، من خلال دعم حقوقهم، وتوفير بيئة مناسبة لتنمية قدراتهم ومواهبهم، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ثم المعهد القومي للحكومة والتنمية والمستدامة، وإسهاماته في بناء جيل قادر على المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع مستدام ومسؤول، من خلال التوعية بالمواطنة والتنمية المستدامة، وتنمية مهارات التفكير النقدي والمشاركة المجتمعية، ثم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإسهاماتها في إعداد جيل قادر على المنافسة في سوق العمل الرقمي والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال نشر الثقافة الرقمية، وتنمية المهارات التكنولوجية، وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، ثم دار الإفتاء المصرية، وإسهاماتها في بناء شخصية متوازنة للطفل والنشء، تجمع بين المعرفة الدينية السليمة، والسلوك الأخلاقي، والانتماء الوطني، والقدرة على المشاركة الإيجابية في المجتمع، من خلال توجيههم نحو فهم صحيح الدين الإسلامي، وتعزيز الوعي الديني الوسطي، وغرس القيم الأخلاقية والاجتماعية.

وفي إطار هذا العرض المستفيض، يُسلط العدد الضوء على الحماية الدستورية لحقوق الطفل والنشء، مستعرضًا الأسس الدستورية والقضائية لتمكينهم في ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا، وفي ختام عرض هذا المحور، يتناول العدد إسهامات وزارة الأوقاف المصرية في بناء شخصية متوازنة للطفل والنشء على المستويين الفكري والسلوكي، والمشاركة البناءة في المجتمع، من خلال تنشئتهم على القيم الدينية الصحيحة، وغرس المبادئ الأخلاقية والاجتماعية، وتعزيز قيم الانتماء الوطني والمجتمعي؛ وهذا غيضٌ من فيض، نظرًا لاهتمام الدولة المصرية بتمكين الطفل والنشء، ونحن نُقدِّر ونُثَمِّن هذه الأدوار والجهود والأفكار المطروحة داخل العدد، وكذلك جهود الدولة في هذا الشأن، التي نُكِنُّ لها كامل الاحترام والتقدير.

وإذا ما تبحرنا أكثر داخل العدد، سنجد مقالًا فريدًا عن ثقافة الأمان؛ حرصًا من الهيئة على التوعية بأهميتها، وما تبذله من جهود في سبيل تقييم ثقافة الأمان، وانطلاقًا من حرص الهيئة على التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة، من أجل بناء جسور الثقة والشفافية، والعمل على توطيدها معهم، من خلال جهودها التوعوية، التي لا تتوانى فيها الهيئة قيد أنملة، ببناء الوعي وتعزيزه بكل الوسائل المتاحة، ولا سيما مجلة الهيئة، لتكون أحد المنابر المهمة التي تصل لجموع الشعب المصري في كل مكان، فقد تناولت إدارة الجودة والتدقيق جهودها الحثيثة داخل الهيئة في تحقيق الاستدامة المؤسسية، وأعقب ذلك أخبار الهيئة خلال ستة أشهر (الوقت المستغرق للإصدار)، إلى جانب بعض الأخبار العالمية المنقولة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وختمًا، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الجهات والخبرات التي أسهمت في إثراء هذا الإصدار، مؤكدين استمرار المجلة في أداء رسالتها التوعوية، سعيًا إلى نشر المعرفة، وتعزيز الثقافة العلمية، وإبراز الجهود الوطنية التي تسهم في بناء الإنسان وخدمة المجتمع، كما نتمنى أن ينال هذا الإصدار، بأبوابه المتنوعة، ثقة حضراتكم، وأن نكون عند حسن الظن دائمًا وأبدًا.

دور المجلس القومي للطفولة والأمومة في تمكين الطفل والنشء

د/ سحر السنباطي
رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة



يضطلع المجلس القومي للطفولة والأمومة بدور محوري في تعزيز حقوق الطفل المصري وتمكينه على المستويات كافة؛ المعرفية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية. وتنطلق رؤية المجلس من إيمان راسخ بأن الطفل شريك فاعل في بناء مستقبل الوطن، لا مجرد متلقٍ للرعاية، ولتجسيد هذه الرؤية، يُنفذ المجلس منظومة متكاملة من البرامج والمبادرات التي تستهدف تعزيز قدرات الطفل ودعم حقه في المشاركة والتعبير عن رأيه في جميع الشؤون التي تمسّه، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المبادرات.

أولاً: الانخراط في المبادرة الرئاسية «بداية جديدة لبناء الإنسان»

يشارك المجلس القومي للطفولة والأمومة بفاعلية في المبادرة الرئاسية للتنمية البشرية «بداية جديدة لبناء الإنسان»، وفي هذا الإطار، أجرينا لقاءات حوارية مع الأطفال الأعضاء في منتديات الطفل المصري الفرعية، فضلاً عن الأطفال الحاصلين على جوائز الدولة للمبدع الصغير من مختلف المحافظات، وقد تمحورت هذه اللقاءات حول رؤى الأطفال لتحديات حقوقهم، وآليات مشاركتهم في تنفيذ المبادرة.

ثانياً: المبادرة الوطنية لتمكين الفتيات «دوي»

تستهدف هذه المبادرة تمكين الأطفال المصريين - فتيات وفتياناً - من ممارسة حقوقهم بوصفهم شركاء حقيقيين في مسيرة التنمية، من خلال:

- خلق بيئة داعمة وآمنة تُتيح للفتيات حرية التعبير وتنمية مهارتهن الذاتية.
- تعليم الفتيات والأمهات الحرف اليدوية التراثية؛ دعماً للتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيزاً لمصادر دخلها، بما يساهم في الحد من ظاهرتي الزواج المبكر وعمل الأطفال.





• عقد ورش عمل ومعسكرات تدريبية لمناهضة الممارسات الضارة، وتنفيذ أنشطة متنوعة تشمل لقاء الأجيال، والتعلم الرقمي، ودوائر الحكى.

• تنفيذ مبادرة «غزل بنات» لإحياء الحرف التراثية، بوصفها آليةً لتمكين الاقتصادي، وأداةً لتقليص مخاطر التسرب من التعليم والزواج المبكر.

ثالثاً: مبادرة «بكرة بينا» لتعزيز السلوكيات الإيجابية

تُنَفَّذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، بهدف تمكين الطفل المصري، وترسيخ السلوكيات الإيجابية داخل المؤسسات التعليمية، وتتضمن تنظيم معسكرات توعوية للأطفال تعالج موضوعات: الهوية المصرية، والاستخدام الآمن للإنترنت، والمسرح التفاعلي.

رابعاً: منتدى وبرلمان الطفل المصري

يُعدّ هذا البرنامج منصةً تمثيلية تُجسّد حق الأطفال في المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة بهم، وتعزّز قيم المواطنة والتسامح في نفوسهم، ويستهدف البرنامج جميع فئات الأطفال دون تمييز، من مختلف محافظات الجمهورية.

خامساً: مبادرة «صاحبوهم تكسبوهم» للتربية الإيجابية

تتطلق هذه المبادرة من قنطرة راسخة بأن الأسرة هي الحضانة الأولى للطفل، وشريكها الأمثل في رعايته، وتهدف إلى تعديل السلوكيات الخاطئة لدى الأطفال، عبر تأهيل الآباء والأمهات، وتزويدهم بأدوات التربية الإيجابية، وذلك من خلال:

• حزمة من الاستشارات التربوية يُقدّمها نخبة من المتخصصين في تعديل السلوك، وتغطي مراحل النمو كافة؛ من الطفولة المبكرة حتى المراهقة.

• قنوات متعددة لاستقبال الاستشارات: خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠، وتطبيق واتساب (٠١١٠٢١٢١٦٠٠)، والصفحة الرسمية للمجلس على فيسبوك.

• وحدة الدعم النفسي والإرشاد الأسري التابعة للإدارة العامة لنجدة الطفل، لتقديم الدعم المتخصص للأسر التي تحتاج إليه.

سادساً: حملة «واعي وغالي» لحماية الأطفال من العنف والإساءة

أطلق المجلس هذه الحملة التوعوية بالتعاون مع مؤسسة «Safe Egypt»، بالتزامن مع بداية العام الدراسي، ضمن الجهود الوطنية لحماية الطفل وضمان نشأته في بيئة آمنة، وقد تضمنت الحملة محاور عدة:

- التوعية بسبل حماية الأطفال من التحرش والتنمر.
- التصدي لمخاطر الألعاب الإلكترونية غير الآمنة.



• وصلت منشورات الحملة إلى أكثر من ١٧٣,٠٠٠ شخص عبر منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وإنستجرام، وتويتر)، فيما حققت فيديوهاتها متوسط مشاهدات بلغ ٩,٠٠٠ للفيديو الواحد، متجاوزةً بذلك معدلات المشاركة السابقة بثلاثة أضعاف.

سابعاً: حملة «بأمان» للسلامة الرقمية

بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واليونيسف، أطلق المجلس هذه الحملة لتوفير بيئة رقمية آمنة للأطفال، وذلك من خلال ماراثون «ماراثون»، الذي يرفع الوعي بمخاطر الفضاء الإلكتروني، ويُعزّز السلوكيات الآمنة عبر الإنترنت، وتتضمن الحملة أنشطة تفاعلية حول: حماية المعلومات الشخصية، ومنع التنمر الإلكتروني، والاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.



الشريكة، وفق آليات متابعة وتقييم مستمرة تقيس مؤشرات التمكين الاقتصادي، ونسب الاستمرار في التعليم، وانخفاض معدلات الزواج المبكر، والتحسين في المؤشرات النفسية والاجتماعية للفتيات، وبذلك تُجسّد «غزل بنات» نموذجًا وطنيًا فريدًا يدمج الحماية بالتنمية، ويضع الأسرة المصرية شريكًا حقيقيًا في صون مستقبل بناتها.

تاسعًا: برنامج مناهضة الممارسات الضارة في إطار تنمية الأسرة

في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، ينفّذ المجلس مجموعات حوار الأجيال، التي تتناول ملفات حساسة تمس حقوق الطفل، من أبرزها: عمل الأطفال، والتسرب من التعليم، والزواج المبكر، وختان الإناث، والهجرة غير النظامية، وتحرص هذه المجموعات على إشراك الأسرة والمجتمع بوصفهما شريكين أساسيين في صون حقوق الطفل.

عاشرًا: غرفة المشورة النفسية الصديقة للطفل

توفّر هذه الغرفة، التابعة للمجلس، خدمات الدعم النفسي والإرشاد الأسري للأطفال الذين يعانون من مشكلات نفسية، أو تعرّضوا للعنف، أو يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة، وتجسّد هذه الغرفة التزام المجلس بضمان الصحة النفسية للطفل، بوصفها ركيزة أساسية من ركائز التمكين الشامل.

يُمثّل هذا البنيان المتكامل من البرامج والمبادرات نموذجًا راسخًا لرؤية المجلس القومي للطفولة والأمومة القائمة على أن تمكين الطفل ليس منّة تُسدى، بل حقّ راسخ يستوجب شراكة حقيقية بين الدولة والأسرة والمجتمع، وفي ضوء هذه الجهود المتواصلة، يمضي المجلس قُدّمًا نحو بناء جيل واعٍ مُمكن، قادر على قيادة مسيرة التنمية وصنع مستقبل مصر المنشود.

ثامنًا: مبادرة «غزل بنات» — مناهضة زواج الأطفال من

خلال التمكين الاقتصادي

تُعَدّ مبادرة «غزل بنات» من أبرز الاستراتيجيات الوطنية الشاملة التي يتبنّاها المجلس للتصدي لظاهرة زواج الأطفال، التي تُمثّل أحد أشد التحديات التي تواجه الفتاة المصرية، إذ تُشير بيانات مسح صحة الأسرة المصرية ٢٠٢١ إلى أن ست عشرة فتاة من كل مئة في الفئة العمرية ١٨-١٩ سنة سبق لهن الزواج، مع ارتفاع ملحوظ في الريف المصري.

وتتطلق المبادرة من رؤية مفادها أن التمكين الاقتصادي للأسرة هو المدخل الأمثل للحماية، إذ تعتمد على منهجية تدخل مرنة تُراعي المعطيات الاجتماعية والثقافية لكل محافظة، ضمن إطار وطني موحد يضمن اتساق الأهداف وتوحيد مؤشرات الأداء، وتستهدف المبادرة أربع فئات رئيسية: الأمهات في الأسر الأكثر عرضة لخطر التزويج المبكر، والفتيات من سن ١٢ حتى ١٨ سنة، والأسرة الممتدة بما تشمله من جدّات وحِموات، بوصفهن شريكات حماية، فضلاً عن المجتمعات المحلية في المناطق الأعلى خطراً.

وتتمحور المبادرة حول ثلاثة مسارات متكاملة: أولها تمكين الأمهات من خلال التدريب على الحرف اليدوية التراثية، وربط العائد الاقتصادي بالتزام الأسرة بعدم التزويج المبكر، وثانيها إشراك الأسرة الممتدة في أدوار توعوية تُسهم في تحييد الضغوط الاجتماعية التقليدية، أما المسار الثالث فيتعلق بتمكين الفتيات أنفسهن، إذ تحصل الفتيات دون ١٥ سنة على تعليم مهاري ودعم نفسي وبناء للثقة، فيما تتخرط الفتيات بين ١٥ و١٨ سنة في تدريب متقدم وتشغيل خفيف آمن وفق أحكام القانون.

وستنفّذ أنشطة المبادرة عبر المدارس المجتمعية، ومراكز الشباب، ومراكز التدريب المهني المعتمدة، والجمعيات الأهلية



دور جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع في تمكين الطفل والنشء وبناء مجتمع المعرفة

أ / أشنادل محمد أمين حلمي الثاني
الأمين العام وعضو مجلس إدارة جمعية مصر
للثقافة وتنمية المجتمع

بهدف إعداد جيل من المبتكرين لا مجرد مستهلكين للتكنولوجيا، إضافة إلى الأمن الرقمي والوعي المعلوماتي لحماية الأبناء في الفضاء الإلكتروني، من خلال تدريبهم على كيفية التحقق من المعلومات، وتجنب الشائعات، وهو دور محوري يتكامل مع جهود الهيئات الرقابية في الدولة، مما يُؤهل النشء لمواكبة متطلبات العصر الرقمي.

كما تواكب الجمعية متطلبات العصر من خلال إتاحة مجموعة من الدورات التدريبية عن بُعد عبر منصات رقمية متخصصة، بما يتيح فرص التعلم المستمر والوصول إلى المعرفة دون قيود مكانية أو زمنية، ويعزز من قدرة النشء والشباب على تطوير مهاراتهم بشكل مرّن يتناسب مع تطورات سوق العمل. وعلى المستوى التعليمي، تسهم الجمعية في دعم العملية التعليمية من خلال برامج محو الأمية، وفصول التقوية، وتنمية المهارات اللغوية والحسابية، إلى جانب تعليم اللغات المختلفة، مثل الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية والكورية، وهو ما يعزز فرص التعلم المستمر والانفتاح على الثقافات الأخرى. أما في مجال التنمية البشرية، فتقدم الجمعية مجموعة واسعة من البرامج التي تهدف إلى بناء الشخصية وتعزيز الثقة بالنفس، وتنمية مهارات التفكير الإبداعي، والتواصل الفعّال، والعمل الجماعي، وإدارة الأزمت، والقيادة، وحل المشكلات، وهي مهارات أساسية لإعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل، مما يمنح النشء الثقة للمشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم.

وتولي الجمعية اهتماماً خاصاً بالإبداع الفني والثقافي، من خلال تنمية المواهب الفنية عبر ورش العمل الفنية، وتعليم الرسم، والموسيقى، والمسرح، والفنون اليدوية، بما يساهم في اكتشاف

في ظلّ التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لم يُعد دور المؤسسات الثقافية مقتصرًا على تقديم المعرفة في صورتها التقليدية، بل أصبح يمتد ليشمل بناء الإنسان المتكامل القادر على الإبداع والمشاركة الفعّالة في تنمية مجتمعه، وفي هذا السياق، تبرز جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع بوصفها نموذجًا رائدًا في تحويل الثقافة إلى قوة فاعلة في تمكين الطفل والنشء وصناعة مستقبل أفضل.

والتمكن ليس مجرد تزويد بالمعلومات، بل عملية متكاملة لصناعة شخصية متزنة، تمتلك أدوات التفكير النقدي، وتعزز بهويتها، وتستطيع التفاعل الإيجابي مع التحولات العالمية المتسارعة، كما أن الاستثمار في البشر هو الاستثمار الأبقى والأكثر جدوى في مسيرة الشعوب نحو النهضة، وفي قلب هذه الفلسفة يبرز الطفل والنشء كحجر زاوية لبناء مستقبل مشرق. وتمتلك جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع شبكة متميزة من المكتبات والمراكز الثقافية، لم تُعد مجرد أماكن للاطلاع، بل تحولت إلى مراكز إشعاع فكري، وتعتمد الجمعية على رؤية شاملة تركز على الدمج بين الثقافة، والتعليم، والتنمية المجتمعية، فتقدم منظومة متكاملة من الأنشطة التي تستهدف مختلف الفئات العمرية، مع تركيز خاص على الأطفال والشباب، وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل البرامج التعليمية، والثقافية، والفنية، والتكنولوجية، بما يحقق تنمية متوازنة للمهارات العقلية والإبداعية والاجتماعية. وانطلاقاً من رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن الجمعية تولي اهتماماً خاصاً بالتحول الرقمي وتنمية المهارات التقنية، من خلال نادي العلوم والابتكار، الذي يتيح للنشء تجربة العلوم التطبيقية من خلال ورش عمل في البرمجة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي،



مجلة نور.. تجربة رائدة في بناء وعي الطفل العربي

د / نهى عباس
رئيس تحرير مجلة نور

كما قُدمت شخصية الطفل "نور" في ٧ مسلسلات كرتونية أنتجت وعُرضت على الفضائيات المصرية والعربية والمنصات المختلفة، ومن شخصيات المجلة الأخرى شخصية الطفلة "قمر"، والطفلة "زهرة"، والشاب خالد الأزهرى، الذي تتناول قصصه المصورة الفكر الديني وتصحيح المفاهيم المغلوطة من أجل مكافحة التطرف والتشدد، ومن الشخصيات الأخرى المحببة للأطفال شخصيات مجموعة طريفة من الحيوانات تقدم من خلال قصصها المصورة السلوكيات الإيجابية بأسلوب كوميدى لطيف، ومن قصص التراث تقدم المجلة شخصيتي "جحا" و"السندباد"، وغيرهما من أبطال القصص الشعبية.



تصدر مجلة نور للأطفال عن المنظمة العالمية لخريجي الأزهر منذ عام ٢٠١٥، بهدف تقديم محتوى ثقافي وتربوي وإبداعي، يسهم في بناء شخصية الطفل وتنمية وعيه وهويته الوطنية والثقافية.

انطلقت المجلة استجابة للحاجة إلى إصدار عربي يجمع بين المتعة والمعرفة، ويخاطب الأطفال بلغة عصرية وأسلوب جذاب، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية والإنسانية المستمدة من الثقافة العربية والإسلامية، وقد جاءت فكرة تبناها فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، ونالت إشادة ودعمًا كريمًا من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد صدورها بفترة قليلة. ومنذ صدورها استطاعت أن تصل إلى شريحة واسعة من الأطفال داخل مصر وخارجها، وأن تقدم نموذجًا متميزًا لمجلة الطفل التي تجمع بين التربية والترفيه والتثقيف.

تجلى القيمة الحقيقية لمجلة نور في إدراك الأهمية البالغة لقصص الأطفال في التنشئة؛ فالقصة ليست مجرد أداة لتبديد الوقت، بل هي نافذة معرفية يطل منها الطفل على العالم، ووسيلة حيوية تُشكّل وجدانه، وتتمّي خياله، وتكسبه المهارات اللغوية والاجتماعية، والوقوف على السلوكيات القويمة، مما يجعلها إحدى أهم الركائز في بناء شخصية الطفل وتوجيهه نحو القيم النبيلة.

وقدّمت مجلة نور مجموعة من الشخصيات الكرتونية المحببة للطفل؛ بدءًا بشخصية بطل المجلة، وهو الطفل "نور" المُحب للعلم والمعرفة، الشغوف بالمغامرات التي تُقدّم في قصص مُصورة، وقد تنوّعت هذه المغامرات بين العلمي والتاريخي والتربوي على مدار عمر المجلة.



وَيُمَثِّلُ هذا التنوع في شخصيات المجلة تفعيلاً للمنهج التربوي القائم على التربية بالقُدوة؛ فالطفل بطبيعته يميل إلى التقليد ومحاكاة النماذج التي يحبها، وحين يرى في شخصية "نور" وأصدقائه نموذجاً للطفل الشغوف، المتمسك بأخلاقه، فإنه يتبنى هذه السلوكيات تلقائياً كقدوة عملية، مما يغني عن أساليب التلقين المباشرة التي قد تنفر منها نفس الطفل.

ومن خلال هذا المزج بين التراث والأسلوب المعاصر، تضع المجلة أساساً متيناً لتربية الطفل على التمسك بتاريخه، والاعتزاز بثقافته وهويته الإسلامية والوطنية، إذ تسعى الصفحات الموجّهة للنشء إلى غرس الفخر بالجزور الحضارية، وتعريف الأطفال بأمجاد أمتهم وإسهامات علمائها، ليشبّ الطفل معتزاً بأصالته، مُحصّناً ضد التغريب الثقافي، وقادراً على مواجهة موجات الانفتاح الرقمي المعاصر دون الانفصال عن ذاته وهوية مجتمعه.

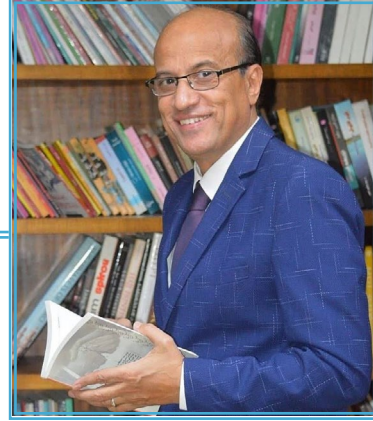
وتتنوع أبواب المجلة بين التاريخي والعلمي والديني والثقافي، وأبواب المهارات والمسابقات التفاعلية، كما تهتم بمشاركات القُرّاء الأطفال في مجالات كتابة القصة والشعر والرسم، وعلى أرض الواقع تنظم إدارة المجلة لقاءات دورية مباشرة مع الأطفال، من خلال قوافل تنويرية تثقيفية تجوب محافظات مصر كلها، للتفاعل المباشر مع الأطفال، واكتشاف مواهبهم، وسماع آرائهم وأفكارهم، كما تُسجّل "نور" حضورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الإنترنت من خلال موقع يعرض أعداداً مفتوحة للقراءة المجانية من المجلة، وإصدارات "نور" من الكتب.

وبذلك تؤدي مجلة نور دورها في صناعة جيل قارئ وواع ومبدع، قادر على التمسك بجذوره الثقافية والانفتاح في الوقت نفسه على معطيات العصر، وهو ما يجعلها نموذجاً ناجحاً لتوظيف الإعلام الموجّه للطفل في خدمة التربية والثقافة وبناء الشخصية.



تجربة علاء الدين.. عندما تصبح صحافة الطفل تمكينًا لبناء الوطن

أ / حسين الزناتي
رئيس تحرير مجلة علاء الدين



الطفل وعصر رخاء الصحافة المطبوعة

على هذه القاعدة استمر مشوارنا، الذي سعيًا فيه من بداية تجربة وجودنا في مجلة علاء الدين الصادرة عن مؤسسة الأهرام العريقة، وهي المجلة التي جاءت في عصر رخاء الصحافة المطبوعة، وقت أن كانت المؤسسات الصحفية تملك إمكانات واسعة لتمويل الإصدارات، واكبها انخفاض في تكلفة المطبوع، وانقرائية عالية لها، ودعم كبير للمحتوى الصحفي تعوضه موارد الإعلانات، مما يجعله يتحرك في اتجاه تحقيق مكاسب مالية، مع خدمة صحفية متميزة.

وهكذا بدأت مجلة علاء الدين التي خرجت للنور في يوليو ١٩٩٣ بطباعة ما يقرب من ١٠٠ ألف نسخة أسبوعيًا، ليكتب فيها أهم كُتّاب الأطفال ورؤاها، وكل رسامي مصر القادرين على الإبداع في مجال الطفل، برئاسة تحرير أشهر كُتّاب التحقيق الصحفي في مصر، وربما المنطقة العربية، وهو الأستاذ عزت السعدني.

الرؤية قبل الأنشطة

وجاءت الأنشطة التي تنفذها مجلة علاء الدين لترجم هذه الرؤية، فهي لم تقتصر على النشاط الصحفي الذي ضمن في محتواه هذه الأهداف بشكل احترافي، بل تجاوزتها إلى إقامة مؤتمرات كبيرة ترتبط بالقضايا المهمة التي ترتبط بسلامة الطفل وأمنه، مثل مؤتمر "أطفالنا مستقبلنا.. صحة الطفل المصري أولوية"، وهو المؤتمر الذي شاركت فيه ٥ وزارات برعاية رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والمجالس المتخصصة، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية،

في عصر الثورة الرقمية الراهنة، والعالم الفسيح للسوشيال ميديا، الذي طغى ووضع قواعد جديدة ومتباينة لتلقي المعلومات، من حيث نوعيتها، وحجمها وأهدافها ودرجة تأثيرها، أصبح من الصعب أن نتعامل مع سنٍّ وإدراك ووعي الطفل المصري الآن، بالمعايير نفسها التي كنا نتعامل بها مع الطفل في سنوات ماضية، بعد أن فرضت هذه الثورة الرقمية وفيض المعلومات والأدوات التي يواجهها الطفل الآن معطيات جديدة جعلت الرسالة الإعلامية التي يحتاج إليها تواكب الدرجة نفسها من التحديث والتطور والبناء.

وهنا يأتي دور صحافة الطفل التي ستبقى، فهي الأبقى والأهم بين فروع الصحافة المتخصصة، وهذا ليس تحيزًا من باب الانتماء إليها، أو المشاركة من كاتب هذه السطور في صناعتها، بل لأنها تؤثر بدرجة كبيرة في عقول ونفوس واتجاهات نشء تتشكل شخصيته داخل المجتمعات من هذه السن الصغيرة.

وعلى قدر هذه الأهمية، يأمل صُنّاع محتوى صحافة الطفل أن يكون تعامل المؤسسات المسؤولة عن إصدارها على الدرجة نفسها من الاهتمام به، إذ تواجه كثيرًا من الصعوبات، خاصة إذا لم تجد الوعي الكافي من القائمين على إدارتها عند التعامل معها وكأنها صحافة "صغار" لم تبلغ بعد، وأنها ستجد الاهتمام الأكبر عندما يكبر قارئها، ويبلغ سنًا أخرى!

هذه الحالة تعكس وتبرر حالة ندرة المتخصصين في تقديم هذا المحتوى، الذي لا يعمل فيه إلا من كان يملك إيمانًا عميقًا بأن ما يقدمه هو رسالة، فلا ينتظر الجزاء فيها إلا ممن يُقدّر هذا الجهد وتلك النوايا!





VIP INVITATION

الأستاذ / عبدالمحسن سلامة
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / حسين الزناتى
رئيس تحرير مجلة علاء الدين

يتشرفان بدعوة سيادتكم لحضور

صحة
الطفل
المصري
أولوية

أطفالنا
مستقبلنا

31 يناير 2023 الساعة 10,00 صباحاً
قاعة نجيب محفوظ - مؤسسة الأهرام

تحت رعاية

تنظيم

بشكل أوسع.

و داخل الأندية تحرّكت علاء الدين كثيرًا، فكانت هناك في الأندية الكبيرة، مثل النادي الأهلي، و نادي الزهور، بإقامة أيام زاخرة بالأنشطة الفنية والثقافية، تفاعلاً مع الأطفال الرياضيين رؤاد الأندية، لتستكمل معهم الدعم النفسي والفني والابتكار، إلى جانب ممارستهم الرياضة.

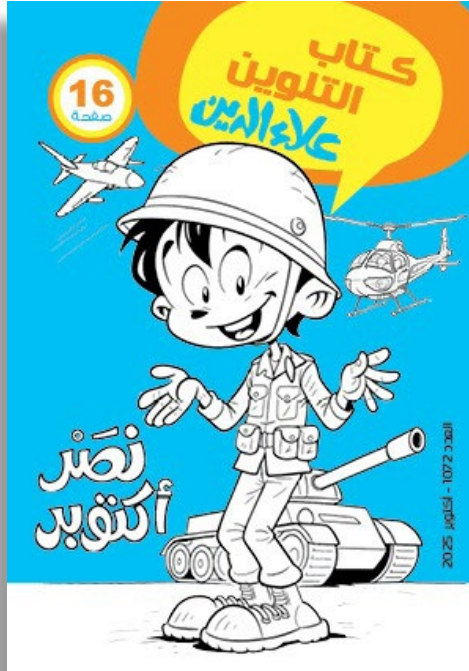
و داخل المؤسسة العريقة (الأهرام)، لا تتوقف الفعاليات على مسرح الأهرام، الذي يسع مئات الأطفال في الفعالية الواحدة، من بينها فعاليات لذوي الاحتياجات ودور الأيتام، والمناسبات الوطنية، مثل ذكرى حرب أكتوبر، بالمشاركة مع المدارس والجهات المرتبطة بنشاط الطفل.

وهكذا اختلط العمل الصحفي في مجلة علاء الدين بهذا النشاط المؤسسي الحقيقي لكل ما يرتبط بقضايا الطفل، وهمومه وإبداعاته، ومواهبه، والمشاركة الإيجابية معه، و داخل مجتمعه، وهو المفهوم لرؤية علاء الدين للعمل الآن في مجال صحافة الطفل.

وعقدت المجلة "منتدى علاء الدين لقضايا الطفل" لتطرح شهرياً قضية مهمة من قضايا الطفولة في مصر، فضلاً عن الفعاليات الموسّعة التي تكرّس قيم الانتماء، والتكافل الاجتماعي، والعمل بجدية في تحقيق مبادرات الدولة على الأرض، فعقدت ندوات تثقيفية بالمشاركة مع سلاح الدفاع الشعبي العسكري لدعم الانتماء للوطن، وهو نموذج مهم للثقافة العسكرية، سمح لقراء المجلة بعد الحصول على التصاريح اللازمة، بزيارة أعداد منهم لمقرات قيادات الأسلحة، مثل الصاعقة، والمظلات، والأكاديمية البحرية والكلية الجوية، والكلية الحربية، وأكاديمية ناصر العسكرية، ومتحف القوات الجوية، وغيرها، مما يعزز قيمة الانتماء للوطن وجيشنا العريق.

وعلى الجانب الثقافي، كانت المشاركة الفعّالة مع المؤسسات الثقافية وفعالياتها، مثل جناح الطفل بمعرض الكتاب، والحديقة الثقافية، والمركز القومي لثقافة الطفل، وغيرها، والمشاركة بفاعلية في مبادرة أطفال الحدود، ولم يقلل ذلك من المشاركة الفعّالة في وسائل الإعلام للتعبير عن كل هذه الأنشطة، لدعم درجات تأثيرها







العربي في فرع صحافة الطفل، عن الأعمال الأدبية للطفل التي نشرناها في مجلة علاء الدين، لتكون دليلاً آخر على أن طريق الإبداع للطفل طريق طويل الأمد من المثابرة لتحقيق هدف ورسالة لم تغب عن نفوسنا، وأمل في أن بناء المستقبل يبدأ من هنا، وأنه مهما كانت تكلفة هذا غالية، فإنه يستحق، لأننا في النهاية نبني وطنًا عبر أبنائه، مهما كان الجهد، ومهما كانت التضحية، لأن الوطن هو ما يستحق البقاء.

صحافة الطفل والتمكين

وليس أقرب من البناء في الوطن إلا غرس قيم الولاء والانتماء، والوعي بالمخاطر القادمة إلينا لدى الطفل، وبناء منظومة قيمية لديه تجعله قادرًا على مقاومة محاولة الغزو الثقافي القادم إليه، في عصر الألعاب الإلكترونية، والرسوم المتحركة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من الوسائل التي تحمل أفكار مبتكرها وصانعيها، الذين يحملون أسرارها دون شك، وليس من الضروري أن تكون نواياهم طيبة إزاء ما يقدمونه لنا من وسائل ومحتوى! من هنا تأتي أهمية العمل في صناعة المحتوى للطفل، الذي لا يقل أهمية عن أي مشروع قومي، هدفه مستقبل الوطن وتنميته، لأن بدايات هذه التنمية وسبلها لن تكون إلا من خلال البشر ومشروع بناء الإنسان المصري، الذي يبدأ من السنوات الأولى من العمر، ويبقى متأثرًا به ومعه إلى النهاية.

لذا سيبقى مشروع البناء في الطفل المصري مشروعًا منخفض التكلفة، مهما كانت تكلفته، لأنه مشروع حقيقي في بناء الوطن بشبابه ومستقبله القادم.

الإبداع والمشروع الذاتي

وبعيدًا عن إدارة مشروع علاء الدين، وتحويله من إصدار مطبوع إلى أقرب لمؤسسة متحركة متفاعلة، تتجاوز حدود الصحافة المكتوبة للطفل، يبقى الإبداع لكل كاتب متخصص هو "المشروع الذاتي" الذي يجد فيه نفسه، ويحقق معه طموحًا آخر لا يقل عن طموح إدارة مشروع يجد فيه خير مجتمعه كله.

وهنا فإن الكتابة على صفحات مجلة علاء الدين سيبقى لي ولكل مبدع يحرص على تقديم نفسه لجمهوره، وكأنها سطور نسطرها داخل واحة زاخرة، تبتعد بنا عن ضجيج هذه اللغة الإلكترونية، التي تحولت إلى صخب زاعق، يقلل كثيرًا من تركيز المحتوى وتأثيره على الطفل.

فبدايات كاتب هذه السطور نموذجًا لكتابة أدب وصحافة الطفل أخذت الشاب حسين الزناتي، الذي تخرج في كلية الإعلام ليحلم بأن يصبح صحفيًا، إلى عالم أكثر إبداعًا، لم يتوقعه؛ ليس تقليدًا منه، بل لأنه يراه الأكثر صعوبة في الطرح والأسلوب والصياغة، فالفارئ الطفل لا يتعلم فقط من المبدع، لكن المبدع يتعلم منه أيضًا كيف يستطيع أن يصبح مؤثرًا، مقنعًا، وأن يجعل من الكلمات سلاحًا فعالًا في تغيير الأفكار، والدخول في مساحات فسيحة من تعديل الاتجاهات، وبناء الشخصية، والعمل بدقة متناهية كالجراح حتى يُنجز عمله، ويصل إلى هدفه.

ونحن شباب صغار كانت الفرصة الأولى عندما فزنا بجائزة سوزان مبارك لأدب الطفل، وبعدها توالى لنا إصدار عدد لا بأس به من كتب الأطفال، وفي الكبر كان الحصول على جائزة الإعلام

حياة كريمة في عيون صغيرة

الكاتبة / سماح أبو بكر عزت
سفيرة حياة كريمة



"تحية لمن يخوضون الحياة ببراءة الأطفال وطموح الملائكة" ..

أديب نوبل العالمي الأستاذ نجيب محفوظ.

الطلاب بقرى حياة كريمة قبل بدء امتحانات الثانوية العامة، من خلال تقديم الدعم النفسي والتعليمي للطلاب، وذلك على مستوى محافظات الجمهورية، مع تركيز أكبر على المناطق النائية والفقيرة، ويأتي ذلك في إطار حرص مؤسسة "حياة كريمة" على الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، بهدف تخفيف الضغوط الاقتصادية التي تتحملها الأسر قبيل الامتحانات النهائية، وقد كرّمت أوائل الثانوية العامة في محافظات الصعيد والقاهرة تشجيعاً لهم، وتقديراً لجهودهم وإصرارهم على التميز.

وإيماناً من مؤسسة "حياة كريمة" بأهمية التعليم في صنع مستقبل مشرق لشبابنا، فقد نفذت المرحلة الثانية من مشروع "المدارس اليابانية القائمة"، ومن خلال المشروع يُطبّق نموذج التعليم الياباني، ويستهدف التنمية الشاملة للطلاب المصري، وبناء الشخصية في السلوكيات والقيم والمهارات، والغرض من المشروع نشر ثقافة التعليم الياباني بقرى حياة كريمة، وقد تم تجهيز مئة مدرسة في سبع عشرة محافظة بقرى حياة كريمة لنظام التعليم الياباني.

وإدراكاً من المؤسسة لحق ذوي القدرات في حياة كريمة، فقد أطلقت معسكرات للأشخاص ذوي الإعاقة لترسيخ القيم وتنمية المهارات، وهي عبارة عن فترة تدريب مدتها يومان تقريباً، بهدف إرساء قيمة، أو تنمية مهارة معينة عند الشباب ذوي الإعاقة، ويهدف المشروع إلى تعزيز الاستقلالية، وتطوير مهارات ذوي

تشرفت بأن أكون سفيرة للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، ولأن اهتمامي الأول، وشغفي الأثير هم الأطفال، فقد كانت سعادتي غامرة بلقاء الأطفال في القرى، وهنا أؤمن جهود الدولة، ممثلة في مبادرة "حياة كريمة"، لتخصيص فعاليات لتمكين الطفل والنشء في القرى، والتحاور معهم حول آرائهم في إنجازات المبادرة في قرأهم، ومنحهم الفرصة والثقة في التعبير عن آرائهم.

وعلى الرغم من أن مبادرة "حياة كريمة" يقع على عاتقها مهام جسيمة، ومسؤوليات عديدة في تنمية قرى الريف المصري، فإنها مع ذلك أدركت أن مشروع تنمية الأسرة المصرية يبدأ بالاهتمام بتنمية شخصية الطفل المصري.

وضمن فعاليات مبادرة "أنت الحياة"، التي أطلقتها مؤسسة "حياة كريمة"، وتهدف إلى خدمة أهلنا في القرى من خلال قوافل طبية، وتوعوية، وملتقيات للتوظيف، وتوزيع كراتين المواد الغذائية، وغيرها من الخدمات المقدمة، فقد جاء على رأسها الخدمات التي خصّصتها المؤسسة للأطفال والنشء، ومنها ما يلي:

مشروع راجع مدرستي: بدأ بمبادرة "راجعين نتعلم"، التي أطلقتها مؤسسة "حياة كريمة" عام ٢٠٢٢ لدعم أولياء الأمور والطلاب في المرحلة الابتدائية، وشملت المبادرة توزيع مستلزمات دراسية، وبلغ إجمالي أعداد المستفيدين مئة ألف طالب، وبلغت ميزانية المشروع في عام ٢٠٢٤ سبعة ونصف مليون جنيه.

تقدر في عشرة أيام: مشروع أطلقته مؤسسة "حياة كريمة" لدعم



منذ عهد عمرو بن العاص رضي الله عنه، انقيت أطفالها، وأدهشني حبههم لقريتهم، ومعرفتهم بتاريخها البطولي، وكان سؤالهم للأطفال عن معنى البطولة، وكما كانت سعادتي بوعيهم وذكائهم الفطري، وكانت إجابات براعم المستقبل (البطل مش بس اللي شايل سلاح، البطل هو اللي بيحامي بلده، ويعليها بالعلم والعمل والكفاح).

وفي العياط كان اللقاء في قرية "برنشت" مع الأطفال مفعماً بالود والأمل والحلم ببناء مدارس جديدة تستوعب كل أطفال القرية.

وكما كانت سعادتي بالمشاركة في كرنفال الأطفال مع قافلة "ستر وعافية"، التي نظمها التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في قرية "غرب تيرة" بكفر الشيخ، وكان حواراً مع الأطفال عن معنى التحالف، وأهميته، وكيف ينعكس على حياتنا، وفي تعاملاتنا مع بعضنا، وكيف أننا حين نعمل بروح الفريق، وجمعنا هدف واحد، نستطيع أن نضاعف الإنجاز، ونغرس في نفوسنا قيمة العطاء.

أهداف مبادرة "حياة كريمة" ليست فقط تنمية قُرى الريف، وإنما تنمية الإنسان المصري أيضاً، والحرص على الحفاظ على هويته، ولتحقيق هذا الهدف، لا بُدَّ أن تكون البداية مع الأطفال.

ولا تزال الرحلة مع مؤسسة "حياة كريمة" مستمرة في قُرى الوطن الغالي، الذي يستحق كل فرد وكل طفل يعيش فيه أن ينعم بالحياة الكريمة.

الإعاقعة، ودعم النمو الشخصي والاستقرار النفسي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز الاندماج المجتمعي، وزيادة الثقة بالنفس.

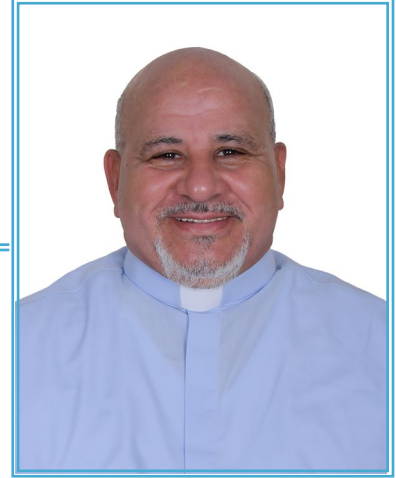
قُرى تقرأ: المشروع الأقرب إلى قلبي؛ إيماناً بقوة الكلمة، ودور القراءة في فتح أبواب المعرفة والخيال، فقد أطلقت مؤسسة "حياة كريمة" مشروع "قُرى تقرأ" في عدد من القُرى، بهدف تنمية فضيلة القراءة لدى الأطفال والشباب في عدد من قُرى المرحلة الأولى التي شملها التطوير، ومنها قرية "كفر السنابسة"، بمركز منوف في محافظة المنوفية، وقرية "شبين القناطر" في محافظة القليوبية.

وجود مكتبة في كل قرية كان حلمًا بعيد المنال، لكنه بجهود مؤسسة "حياة كريمة" أصبح واقعاً أجمل من الخيال.

واقع عِشته مع أبنائي بقرية الأبعادية بمحافظة البحيرة، خلال افتتاح "كشك كتابك" ضمن فعاليات مبادرة "أنت الحياة"، وعلى مسرح أنت الحياة تجمّع مئات من أهالي القرية من كل الأعمار؛ شبوخ وشباب وأطفال، وكان سؤالهم عن انطباعهم عن "حياة كريمة"، ولن أنسى ما قاله صديقي محمد ذو العشرة أعوام، الذي اندفع وسط الصفوف قائلاً بحماس: "حياة كريمة خلّت حياتنا أحسن، وعلمتنا نحب بعض ونساعد بعض"، فسألتها: "إيه اللي يخللي الحياة أحسن؟"، فأجاب بلا تردد: "المدارس اللي بنتها حياة كريمة، والمكتبة"، حينها أدركت أن كل إنجاز ترك بصمة وأملًا في نفوس الأطفال.

"سدس الأمراء"، قرية في بني سويف، سكنت سطور التاريخ

المدارس الكاثوليكية في مصر.. رحلة تكوين قوائمها التعليم ورسالتها الإنسان



الأب / روماني أمين اليسوعي
الأمين العام للمدارس الكاثوليكية بمصر
مدير مدرسة العائلة المقدسة «الجزويت»

مقدمة: صروح تربوية وجسور لا تشيخ

على مدار أكثر من مائة وخمسة وسبعين عامًا، وامتدادًا من أقصى الشمال في الإسكندرية إلى أقصى الجنوب في أسوان، لم تكن المدارس الكاثوليكية في مصر - المتأصلة في الوجدان المصري والذاكرة الوطنية تحت اسم "مدارس الرهبان والراهبات" - مجرد مؤسسات تعليمية تُعنى بالتلقين، أو مراكز غايتها محو الأمية الأبجدية؛ بل تجسدت بصفاتها صروحًا تربوية عريقة، وشواهد حية على عبقرية التربية وقدرتها في صياغة العقول المستنيرة وبناء الوعي، وإعداد النخب الفكرية والوطنية.

ومن هذا المنطلق، تحولت هذه المدارس إلى فضاءات حقيقية لبناء «الشخصية المتكاملة»، مستندة إلى فلسفة تربوية تقوم على «التمكين بالقيم» و«التربية الشمولية»؛ فلسفة ترعى الإنسان في أبعاده كافة: عقلاً وروحاً ووجداناً وسلوكاً.

إن رسالتها السامية تنطلق بالمعرفة من قيود النقل، إلى رحاب الوعي وتنمية ملكات العقل، وتتسامى عن حدود التلقين إلى آفاق التمكين، بما يحقق للطفل والنشء تمكيناً حقيقياً ومستداماً؛ لتغدو الفصول الدراسية مساحات خصبة لغرس الهوية الوطنية المصرية في إطار إنساني وعالمي رحب، يُعدهم ليكونوا قادة غدٍ وصناع تغيير.

وفي هذا السياق، وبينما يمضي وطننا الغالي في غمرة البحث والتطلع إلى التطور، تضافر الحضور الفاعل لمدارسنا مع العطاء الممتد إلى جميع القائمين عليها من راهبات ورهبان، وكهنة وعلمانيين ومعاونين؛ لكي يجسدوا بأشخاصهم ميداناً حياً للحوار والتلاقي بين الكتلحة والأرثوذكسية والبروتستانتية، وبين اليهودية والمسيحية والإسلام، بين الغني والفقير، ويُشكّلوا جسوراً بين الشرق والغرب، وبين العالم والله.

اللقاء الأخوي لمدرسي التربية الدينية المسيحية والإسلامية

بمشاركة
الأب روماني أمين اليسوعي
نيافة الأنبا بولا شفيق
الأستاذ الدكتور رضا الدقيقي



من التعليم إلى التنشئة والمواطنة

إن المدرسة الكاثوليكية ليست مجرد حيز أكاديمي وثقافي ينشد التميز، أو محطة يتهيا فيها الطلاب لعبور بوابة الجامعة، بل هي بيئة تربية تُعنى بصناعة الإنسان، ومشتل حقيقي تُصاغ فيه شخصيات رجال المستقبل ونسائه، وبناء المجتمع وحماة الوطن. ومن هنا، يتجاوز التزامنا حدود العملية التعليمية في معناها التقليدي؛ لنجد أنفسنا ملتزمين على الأُسعدة كافة؛ التربية والثقافية، وعلى مستوى العمل الروحي والاجتماعي، والإنساني والترفيهي؛ إذ نسعى إلى أن نكون حاضرين في كل مساحة يُولد فيها عالم الغد، وفي كل موضع يبحث فيه الإنسان عن هويته ومعنى وجوده، مترقبين «علامات الأزمنة» بوعي وتمييز مستمر، يسير بنا بمنتهى الطموح نحو بناء عالم أكثر جمالاً وعدالة وأخوة.

وفي مؤسساتنا، لا يُختزل التعليم الجيد في التحصيل الأكاديمي وحده، بل يُعنى بالطالب في كليته؛ أكاديمياً، وجسدياً، واجتماعياً، وعاطفياً، ومعرفياً؛ سعياً إلى صقل الشخصية الفريدة التي وهبها الله لكل متعلم، وتنمية مواهبه وقدراته واهتماماته، مما يضمن نضجه ليصبح شاباً متوازناً يدرك قيمة مواهبه ومواهب الآخرين ويقدرها. وهنا يكمن جوهر رسالتنا في: إبراز أهمية التربية الدينية والنمو الروحي، وترجمتهما ترجمة حية في بناء الذات والكنيسة والوطن، والانتقال بالطالب بسلسلة من مرحلة التعليم إلى رحاب التنشئة، ومن اكتساب المعرفة إلى ممارسة المواطنة الصالحة الناضجة.

استراتيجيات الجودة.. محاور التمكين الخمسة

في إطار السعي لتحقيق جودة التعليم المرجوة، تبنت مدارس الرهبان والراهبات دليلاً تفصيلياً يتضمن الاستراتيجيات الأكثر تأثيراً في جودة العملية التعليمية، التي تتجلى في خمسة محاور أساسية:

أولاً: التميز الأكاديمي والتعلم المتمركز حول الطالب (التعليم

فعلاً تحريراً)

وفي صميم رسالة هذه المؤسسات، يتجلى التميز الأكاديمي نبراساً يغرس في الناشئ الانضباط الذهني، وتنمية التفكير العلمي والنقدي، والتمكين هنا ينطلق من نظرة مغايرة للطالب؛ فلا يُنظر إليه بوصفه وعاء تُسكب فيه المعارف، بل إنساناً يحمل طاقات كامنة وثابة تحتاج إلى "تحرير" واستكشاف، ويتجسد ذلك عبر:

• **ثقافة الإتقان والتسامي:** وهي الفلسفة التي تدفع الطالب نحو السعي الدائم للتميز والأفضلية الأخلاقية والمعرفية معاً، ومن هنا، يُعاد توظيف المناهج الرسمية في إطار تربوي يُشجّع على

التفكير النقدي، والتحليل، والاستنتاج، وحل المشكلات، متجاوزاً حدود التلقين والحفظ إلى رحابة الفهم والوعي.

• **استراتيجية التعلم المتمركز حول الطالب:** تحويل الطلاب من مُتلقيين سلبيين إلى متعلمين نشيطين يطرحون الأسئلة عبر أنشطة تطبيقية، واستراتيجيات تعليمية حديثة، كالتعلم القائم على تنفيذ المشروعات، والتعلم عبر حل المشكلات، والتعلم القائم على الاستفسار إلى جانب الأنشطة والألعاب التعليمية التي تجعل من التعلم خبرة حية وممتعة.

• **رعاية الشخص (البشري) في كليته:** العناية الفردية بكل طالب بصفته حالة إنسانية متفردة تستحق الرعاية والاهتمام؛ حيث تكتمل المعرفة بالفن، وتتهذب الرياضة بالأخلاق، ويتوازن العقل مع الوجدان؛ لبناء جيل متوازن يدرك قيمة الجمال والمنطق والنظام.

ثانياً: تطوير الموارد البشرية (المعلم قائداً ورسولاً)

المعلمون هم الركيزة الأساسية في العملية التعليمية والتربوية، والمعلم المتميز هو من يدرك الدور الحيوي الذي يؤديه في تشكيل شخصية طلابه؛ فلا يكتفي بنقل المعرفة، بل يُسهم في إيقاظ الفكر وتنمية الجسّ الإنساني لدى طلابه، كما كتب عالم النفس "كارل يونج" في هذا الصدد:

"ينظر المرء إلى الوراثة بتقدير للمُعَلِّمين الرائعين، ولكن بامتنانٍ لأولئك الذين لمسوا مشاعرنا الإنسانية. فالمنهج الدراسي مادة خام ضرورية، أما الدفء الإنساني فهو العنصر الحيوي لنمو النبات وروح الطفل".

وقد أظهرت الأبحاث أن المعلمين المتميزين يؤثرون في أداء الطلاب مرتين إلى ثلاث مرات أكثر من أي عامل مدرسي آخر؛



يرفع تقديرهم لذواتهم، ويُعزّز لديهم مهارات التواصل الفعّال مع الآخرين.

- **التعلم الخدمي:** نؤمن بضرورة ربط التفوق الأكاديمي بخدمة البيئة المحيطة، وغرس حب مصر، والاعتزاز بتاريخها؛ ليتخرج في مدارسنا مواطنٌ مصري يشعر بمسؤوليته المباشرة عن الإسهام الفاعل في تنمية مجتمعه وبناء وطنه.

خامساً: الابتكار والاستدامة (تمكين المستقبل وتعزيز الأمن الثقافي)

في عصرٍ تتسارع فيه التحولات الرقمية والمعرفية بوتيرة غير مسبوقة، تصب الرؤية الاستراتيجية لمدارسنا مباشرة في مصلحة الأمن القومي الثقافي والاجتماعي، ويتجلى ذلك عبر مسارين:

- **حاضنات الابتكار والإبداع:** من خلال توفير بيئات تعليمية متطورة، وتجهيز معامل حديثة تفتح الأبواب أمام علوم الروبوتات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ لإعداد جيل يمتلك الأدوات الفكرية والتقنية التي تمكنه من قيادة المستقبل والمشاركة في ريادته.

- **الاستثمار في رأس المال البشري:** الخريج المُحصّن بالتربية المتكاملة والذكاء الوجداني يُمَثّل الركيزة الأساسية التي تتشدها رؤية مصر للتنمية المستدامة؛ كونه لا يتخرّج باحثاً عن الفرص فحسب، بل "صانعاً" لها، وقائداً للتغيير الإيجابي مُدرّكاً

لذا، تحرص مدارسنا على استثمار الموارد في تطوير المُعلّمين مهنيّاً وإنسانيّاً من خلال كوادِر قياديّة مُؤَهّلة رساليّاً، وتنظيم برامج توجيهية، وورش عمل، واجتماعات تقييم منتظمة لمواكبة تكنولوجيا التعليم وطرق التدريس الفعّالة، مما يعزّز ثقتهم بأنفسهم، ويحدد خبراتهم، ويرسّخ رسالة المُعلّم بوصفه شريكاً أساسيّاً في بناء الإنسان وصناعة المستقبل.

ثالثاً: ميثاق القيم والذكاء الوجداني (تمكين الضمير وبناء الصلابة النفسية)

ليس التعليم عملية عقلية بحتة، بل هو مسيرة متكاملة لبناء الضمير الإنساني، وتنمية الذكاء الوجداني في عالم متسارع، ويتحقق ذلك عبر:

- **إدارة الذات وتنمية التعاطف:** يتعلّم الطالب كيف يفهم مشاعره، ويضبط انفعالاته، ويتعامل بوعي واحترام مع مشاعر الآخرين، بما ينمي فيه قيم النزاهة والصدق والتضامن مع الفئات الأكثر احتياجاً، ويؤهّله للقيادة بصلابة نفسية.

- **المواطنة الحاضرة للتنوع:** في ساحات هذه المدارس التاريخية، تتفاعل الخلفيات الطبقية والاجتماعية والدينية والثقافية في بوتقة واحدة؛ حيث يجلس الطلاب على اختلاف خلفياتهم جنباً إلى جنب، وتُقدّم القيم الإنسانية في إطار يصون التعددية ويحترم العقائد كافة، فيتعلّم الطفل عملياً أن "الآخر" شريك أصيل في نسيج الوطن، وهكذا تغدو هذه الصروح حصناً تربوياً وحائطاً صديعاً يعزّز السلم المجتمعي والوئام الوطني.

رابعاً: التعلّم خارج أروقة الفصول الدراسية وبناء المهارات الحياتية (تمكين الشخصية وترسيخ الهوية)

إن التعليم في مدارس الرهبان والراهبات يخرج تماماً من إطار الكتب المغلقة إلى رحابة الحياة اليومية والمجتمعية، ويكسر القوالب التقليدية عبر مسارات ثلاثة:

- **التعلّم خارج الفصول المدرسية:** الفصول المدرسية التقليدية قد تكون بيئة جاذبة، ولكن الوصول إلى أقصى درجات التعلم الفعّال يتطلب تخطي هذه الجدران، ووضع الطالب مباشرة في العالم الحقيقي؛ كونه مدرسة مفتوحة تُعلّم الحكمة وتصلّق الخبرة. وتأسيساً على قول ألبرت أينشتاين: "أنا لا أعلم تلاميذي أبداً، حسبي أن أهيّئ لهم الظروف التي يمكنهم فيها التعلّم"، فإن أعمق تجارب التعلم والمعرفة هي تلك التي تنمو وتتحقّق خارج جدران الصف.

- **بناء الثقة والقيادة التشاركية:** من خلال الأنشطة الجماعية المُكثّفة، كالمسرح، والموسيقى، والرياضة، والحركة الكشفية، والبرلمانات الطلابية، يُمنح الطفل والنشء صوتاً حرّاً



أن قيمته الحقيقية تكمن في حجم عطائه وتميز إبداعه.

مجتمع المدرسة.. فضاء تفاعلي لمواجهة تحديات العصر

تُشكّل المدرسة اللبنة الأساسية في بناء كل أمة ناهضة، والمدرسة اليوم، بصفتها البيئة التي يتهيأ فيها الطفل ليتبوأ مكانته في مجتمع الغد، تؤدي دوراً محورياً في تنمية القدرات المعرفية، وإيجاد التكامل في شخصية الطالب؛ عبر تزويده بمعارف وقيم ومبادئ ومهارات تعينه على السير بخطى واثقة نحو المستقبل، وتحافظ على هويته الأصيلة وكيانه الإنساني.

وعلى الرغم من عظم هذا الدور، فإن التحدي الحقيقي يكمن في ضرورة إحداث تغيير ملموس، وتنشيط الحياة المدرسية لتواكب بمرونة تحديات عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، كما أن دخول التعلم الإلكتروني والثقافة الحاسوبية يتطلب تعديل البرامج والخدمات لتلبية احتياجات الطلبة وتحقيق التواصل الفعال مع المجتمع، ولم يكن اعتباطاً قول أحد الحكماء الصينيين في القرن الثالث قبل الميلاد:

«إذا كانت مشاريعكم لعامٍ واحد فازرعوا القمح، وإذا كانت لعقدٍ من الزمن فاغرسوا الأشجار، أما إذا كانت للحياة بأكملها، فعلموا الإنسان وثقّفوه وربّوه».

إنّ الحياة المدرسية ما هي إلا صورة مُصَغَّرة للحياة الاجتماعية، تتوزع في أوقات مخصصة بين التحصيل والاستراحة، وتتمدد في فضاءات تجمع بين الفصول والساحات والملاعب. وحتى تكون هذه الحياة مفعمة بالنشاط والتفاعل، لا بُدّ من ترسيخ المقاربة التشاركية، واعتماد معايير الجودة والتقييم، والإدارة القائمة على المشروعات والنتائج؛ ليكون التجديد التربوي واضعاً المتعلم في قلب الاهتمام، ويتحول التعليم إلى متعة تحصيل جاد وتنافس شريف في بيئة جاذبة ومستقرة.

تتلخص الرؤية الجديدة لمدرسة القرن الحادي والعشرين في تزويد طلابها بتجارب التعلم الذاتي والتعاوني، وإعدادهم للحياة المهنية والمجتمعية عبر تضافر منظومة متكاملة، تشمل: رؤية المدرسة الواضحة، والمناخ الآمن نفسياً وجسدياً، ودافعية الطالب، والمعلم، ومنهجية التعليم المرتبطة بالبيئة، والشاركة الفاعلة مع الأسرة.

إنّ مدرسة اليوم تختلف عن مدرسة الأمس التي كانت تهدف لتلقين المعلومات واجترارها؛ فمدرسة اليوم تسعى لإعداد طلبة مُسلّحين بالمهارات، وقادرين على قيادة مجتمعهم، فنهضة الأمم لم تعد تقاس بكمية ما تحفظه العقول، بل بقدرة الإنسان على الفهم والإبداع والمشاركة في صناعة المستقبل.

دستور التنشئة.. ماذا نعلم أبنائنا في المدارس الكاثوليكية، وكيف نُعدهم للحياة؟

انطلاقاً من هذا الفضاء التربوي الرحب، نتوقف الآن لنتساءل: ما الجوهر المعرفي والأخلاقي الكامن الذي نقدمه لأبنائنا في المدارس الكاثوليكية؟ وكيف نعدّهم فعلياً لمواجهة العالم؟

إننا نلخص إجابتنا في خمسة أسس تعليمية ورسالية:

- **أولاً: الحرية المسؤولة:** نغرس فيهم روح الحرية حتى لا يعيشوا أسرى في تكبرهم وعاطفتهم وانتمائهم وأذواقهم، لكننا نعلمهم في الوقت ذاته أن الحرية لا تستقيم بلا تحمّل مسؤولية أقوالهم وأفعالهم وعلاقاتهم، فالحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة، تكتمل بها إنسانية الإنسان؛ إذ إن الحرية الواعية هي عماد الوجود الحق، وأساس التدنّي النقيّ العميق، والدعامة الجوهرية للمواطنة الصحيحة.

- **ثانياً: ثقافة التنوع وقبول الآخر:** نؤمن يقيناً بأن الوحدة تربطنا، والتنوّع يغذيها، لذا، ندربهم على فهم الآخر واحترامه وقبوله كما هو بخصوصيته المتميزة وهويته الأصيلة الخاصة والغيرية



الناس والشعوب، بل إننا نُجرِّم من يمارس العنف والحقد والبغضاء باسم الله مستترًا برداء الدين؛ فالله محبة وحياة، ومن سار في درب المحبة نال الحياة وصانها.

الخاتمة.. إرث متجدد يواكب المستقبل

مع كل عصر تتغير احتياجات الناس، وتتطور متطلبات المجتمع، ومن ثم، يحتاج التعليم في مؤسساتنا إلى التغيير الدائم والتطوير المستمر؛ هذا التجدد غدا حقيقة ملموسة داخل «مدارس الرهبان والراهبات»، من خلال مناهج فعّالة، ومُعلِّمين مُؤهلين، وشهود للحياة وللقيم، وإستراتيجيات حديثة، وفريق قيادة ناجح، فضلاً عن الشراكة الوثيقة مع أولياء الأمور والمجتمع المحيط. إننا ندرك تماماً أننا لا نملك حلولاً سحرية لجميع المشكلات، ولكننا نسعى جاهدين لإحداث فرق حقيقي؛ تحسناً لنتائج التعلم، وحفاظاً على حق الطلاب الأصيل في تعليم جيد وتربية مثلى.

وبعد قرن وثلاثة أرباع القرن، تظل المدارس الكاثوليكية في مصر نموذجاً للمؤسسات الحية التي لا تشيخ ولا تتضرب؛ لأن رسالتها متأصلة في كينونة الإنسان بكليته، وقد نجحت هذه المدارس في صياغة معادلة تربوية فريدة تجمع بدقة بين الأصالة والحداثة، بين العلم والقيم، وتربط بين الهوية الوطنية الراسخة والانفتاح المرن على العالم.

إنها لا تُخرِّج مُوظَّفين يسعون وراء الرتبة والوظائف الروتينية، أو طلاباً يحملون شهادات نجاح صماء، بل تُقدِّم للوطن ولسائر الأوطان بُناة حقيقيين ومواطنين محصَّنين بالقيم، ومسلَّحين بالمعرفة، ومغممين بالانتماء الديني والمُجتمعي والوطني؛ ليكونوا هم المحرك الواعي والركيزة الصلبة لنهضة مصر المستدامة، حاملين معهم إرثاً عميقاً من العطاء يمتد لأكثر من ١٧٥ عاماً، ومتطلعين بثقة إلى غد مشرق لا يعترف إلا بالأقوياء في وعيهم، والمبدعين في فكرهم، والأقوياء في إنسانيتهم.

الانتمائية، والتعاون معه يدا بيد لبناء مجتمع وطني وإنساني قائم على المحبة، والحقيقة، والحوار البناء.

• **ثالثاً: بناء الجماعة والشراكة: الجماعة في مفهومنا** هي الركيزة الأساسية للمجتمع دينياً ووطنياً، شريطة ألا تتبني أسواراً، أو تقيم في وجه الآخرين حواجز وجدراناً؛ لكي لا تتحول إلى عصبية ضيقة تسجن أبناءها في ظلمات الانعزال، وتسلب الآخرين نعمة الحرية والاتصال، أو تدفعهم إلى أصولية الانغلاق الاجتماعي والفردية المقيتة. إننا نرسخ في عقولهم هذا المبدأ: "كل إنسان هو أخي، ومعه سأبني جماعتي الأشمل، ومعه سأحيا ضمن هذه الجماعة بكل أفراحها وأحزانها متقاسماً خبز الشراكة"، فالجماعة مشروع مستمر يُبنى بالبذل من أجل الخير العام، والتضامن البشري، والعدالة الاجتماعية القائمة على المساواة بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأمين نظام عادل يشرك الجميع في المسؤولية؛ لأننا جميعاً مسؤولون بحق عن الجميع.

• **رابعاً: صنّاع سلام:** لأن السلام هو النعمة الأكبر، بينما الصراعات والحروب والاضطرابات تُنزل الويلات بالحياة وبالطبيعة، وتهدر جهود الإنسان عبر الزمان، وتلغي إنجازاته التاريخية، وتعرقل الترقّي البشري؛ فإننا نحرص على أن نرسخ في وجدانهم أن السلام الحقيقي يُبنى أولاً بالمصالحة مع الله، والذات، والقريب، والبيئة، كما يقوم أساساً على ركائز العدالة؛ فلا وجود لعدالة حقة دون مشاركة منصفة في توزيع الخيرات المادية والمعرفية واستثمارها لصالح المجموع؛ ليعمّ الخير الجميع.

• **خامساً: احترام الحياة والكرامة الإنسانية (الدرس**

الأهم):

نفتح عقولهم على الحقيقة الناصعة، داحضين كل فكر مشوه؛ فيعلمون يقيناً أنه كاذبٌ أو واهمٌ من يدّعي أن الله يأمر بأن يبغض الإنسان أخاه الإنسان باسمه، أو أن يهمله ويضطهده ويعذبه ويقتله باسمه العلي. إننا نُبطل مزاعم من يتهم الله بالتفرقة بين



دور قطاع المعاهد الأزهرية في تمكين الطفل والنشء

أ.د / أحمد خليفة شرقاوي
رئيس قطاع المعاهد الأزهرية

كما جاء تسجيل المصحف المرتل بأصوات نخبة من طلاب الأزهر دون الثامنة عشرة، بعد مراحل دقيقة من الاختيار والمراجعة، شاهداً على قدرة التعليم الأزهرى على صناعة نماذج قرآنية متميزة، تجمع بين سلامة الأداء وجمال الصوت وحسن التلقي.

وتم أيضاً تطبيق حافز التفوق القرآني، بإضافة درجات إلى مجموع الطالب المتفوق في الشهادة الثانوية الأزهرية، إلى جانب إعفاء الأوائل من المصروفات الدراسية؛ وهو توجه تربوي وقانوني مهم، يربط بين التميز القرآني ومبدأ التحفيز العادل، ويعزز قيمة الاجتهاد والانضباط.

وفي سياق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص، حظي الطلاب ذوو الهمم وذوو البصائر برعاية خاصة، من خلال توفير المصاحف والكتب بطريقة برايل، وتنفيذ برامج شرح القراءات القرآنية، وإتاحة تطبيقات مسموعة ورقمية تيسر عليهم التعلم، وهذا المسار يجسد

يُمثل تمكين الطفل والنشء في التعليم الأزهرى قضية مركزية تتجاوز حدود التعليم النظامي إلى بناء الإنسان بناءً متكاملًا؛ إيمانًا ومعرفيًا ووجدانيًا وسلوكيًا.

فالطفل في الرؤية الأزهرية ليس متلقيًا للمعرفة فحسب، بل هو مشروع إنسان صالح، يحمل رسالة، ويعتز بهويته، ويمتلك القدرة على المشاركة الواعية في بناء وطنه وأمته.

ومن هذا المنطلق، تحرّك قطاع المعاهد الأزهرية وفق رؤية تطويرية شاملة، تستند إلى ثوابت الأزهر الشريف في حفظ الدين وصيانة القيم، وتستجيب في الوقت ذاته لمقتضيات العصر، ومتطلبات الدولة المصرية في تطوير التعليم، وتحقيق جودة الأداء، وضمان حق الطفل في تعليم آمن ومنضبط وفاعل.

ولأن القرآن الكريم يأتي في مقدمة أولويات التعليم الأزهرى، لا باعتباره مقررًا دراسيًا فحسب، بل بوصفه أصلًا حاكمًا في تشكيل الوجدان، وتقويم السلوك، وبناء الضمير، وتنمية ملكات الفهم والتدبر والانضباط، ومن ثم، فإن العناية بالقرآن الكريم حفظًا وتلاوةً وتجويدًا تُمثل المدخل الأول لتمكين الطفل الأزهرى، وربطه بمصادر الهداية والقيم والمعنى.

وقد شهد القطاع توسعًا نوعيًا في البرامج القرآنية، بما يعكس عمق الحضور القرآني في وجدان الطلاب، ويؤكد أن التنافس في حفظ كتاب الله يظل من أعظم صور الاستثمار في النشء.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على الحفظ، بل امتد إلى اكتشاف المواهب القرآنية ورعايتها، وإتاحة الفرصة لعدد من الطلاب لإمامة المصلين في صلاة التراويح، في سابقة تربوية ذات دلالة عميقة؛ فهي تمنح الطالب الثقة، وتربط العلم بالعمل، وتجعله يدرك أن حفظ القرآن مسؤولية أخلاقية ومجتمعية.





من خلال مبادرات وبرامج تربوية تستهدف الانضباط، واحترام الوقت، والنظافة، والتعامل الراقي، وحماية الطلاب من السلوكيات الضارة، وتعزيز الفكر الوسطي، وقد جاءت مبادرات مثل «منصة الأزهر للقرآن الكريم»، و«أنا الراقي بأخلاقي»، و«معًا نتعلم»، و«عقلك أمانة»، وغيرها، لتؤكد أن المدرسة الأزهرية ليست مكانًا للتعليم وحده، بل مؤسسة تربوية تسهم في بناء الضمير، وتحسين الطفل معرفيًا وأخلاقيًا، وتمكينه من التمييز بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والحرية المنضبطة والفوضى.

وهذا البُعد له دلالة قانونية وتربوية مهمة؛ فحماية الطفل لا تتحقق فقط بمنع الضرر عنه، بل بتمكينه من الوعي الذي يجعله قادرًا على حماية ذاته، واحترام حقوق غيره، والالتزام بواجباته داخل المجتمع المدرسي وخارجه.

كما تم دعم المكتبات بنحو ١٠ آلاف كتاب ثقافي وعلمي، وتفعيل ٢٧ مكتبة مركزية بالمناطق الأزهرية، بما يعيد للمكتبة دورها في بناء العقل، وتنمية القراءة، وإثراء البيئة المعرفية للطلاب.

لقد أثبت قطاع المعاهد الأزهرية أن تمكين الطفل والنشء مشروع متكامل يبدأ من القرآن الكريم، ويمتد إلى بناء العقل، وتنمية المهارة، وصقل الوجدان، وتأهيل المُعَلِّم، وتطوير البيئة التعليمية، وترسيخ الحوكمة والجودة.

وإذا كان التعليم حقًا أصيلاً للطفل، فإن التعليم الأزهرى يضيف إلى هذا الحق بُعدًا رساليًا؛ إذ يسعى إلى بناء طفل يعرف ربه، ويعتز بوطنه، ويحترم القانون، ويمتلك أدوات المعرفة، ويتحلى بالأخلاق، وينفتح على المستقبل بثقة واتزان.

ومن هنا يواصل قطاع المعاهد الأزهرية عمله، في ظل رعاية فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر -حفظه الله تعالى- لبناء جيل أزهرى قادر على حمل الأمانة، وصون الهوية، والمشاركة الواعية في صناعة مستقبل يليق بمصر، وبالأزهر، وبرسالة العلم والدين والإنسان.

التزام الأزهر بحق كل طفل في الوصول إلى المعرفة الدينية والقرآنية وفق قدراته واحتياجاته، دون تمييز أو إقصاء.

وإذا كان القرآن الكريم هو الأساس، فإن أدوات العصر تُمثّل جناحًا لازمًا لتمكين الطفل والنشء، ومن هنا، شهد قطاع المعاهد الأزهرية توسعًا واضحًا في التحول الرقمي وتطوير البنية التكنولوجية.

ولأول مرة، تم تنفيذ مشروع المنصة اليابانية الخاصة بتعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي لطلاب المرحلة الثانوية، مستهدفًا نحو ١٩٨,٩٧٠ طالبًا في ٢٣٨١ معهدًا ثانويًا أزهريًا، ويُمثّل هذا المشروع نقلة مهمة في إعداد طالب أزهرى يجمع بين أصالة التكوين الشرعي واللغوي، والقدرة على التعامل مع علوم المستقبل وتقنياته.

كما يجري الإعداد لمشروع «منصة الأزهر - تك»، بما يُرسّخ توجه القطاع نحو تمكين الطلاب من المهارات الرقمية، وفتح آفاق جديدة أمامهم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون التقريط في الهوية أو الثوابت.

وانطلاقًا من أن التمكين لا يقتصر على التحصيل الدراسي، اهتم القطاع بتنمية الجوانب الثقافية والمهارية والرياضية لدى الطلاب، وقد استفاد أكثر من مليوني طالب من أنشطة متنوعة، شملت مسابقات القراءة، والخط العربي، والإنشاد الديني، والمسرح، والتهجي، واللغة العربية، والتنمية الذهنية، والبرمجة، والعلوم، والأنشطة الرياضية.

وتكمن القيمة التربوية لهذه الأنشطة في أنها تفتح أمام الطفل مساحات للتعبير، وتكشف مواهبه، وتنمي ثقته بنفسه، وتُعَلِّمه المنافسة الشريفة، والعمل الجماعي، واحترام القواعد، كما أنها تسهم في حماية الهوية الأزهرية من الجمود من جهة، ومن الذوبان من جهة أخرى، عبر بناء طالب متوازن، قادر على الإبداع، ومعتز بانتمائه.

رُكِّز القطاع كذلك على بناء الوعي، وترسيخ السلوك القويم،



دور مكتبة الإسكندرية في تمكين الطفل والنشء إبداعات ثقافية وتعليمية لغرس حب المعرفة وتشكيل هوية الأطفال والنشء

أ.د / أحمد زايد

مدير مكتبة الإسكندرية

كما تُولي مكتبتنا الطفل والنشء اهتمامًا خاصًا ببرامج التعليم غير الرسمي، مثل زيارات المدارس والمبادرات التوعوية، التي تُعَلِّم الأطفال تقنيات أساسية للبحث الفعّال، ومهارات التعامل مع المعلومات، واستخدام مصادر المكتبة وخدماتها، ومن خلال توسيع خدماتهما لتشمل المدارس في المناطق النائية، يضمن برنامج التوعية تكافؤ الفرص التعليمية، ونقدّم أنشطة مثل «كتابي الإلكتروني والمطبوع»، و«نادي الكتاب للنشء»، و«الحكي القصصي»، التي تشجّع الأطفال على التفاعل مع الأدب بأشكال متنوعة.

كما تُجري المكتبتان مسابقات مدرسية تهدف إلى تنمية روح المنافسة الإيجابية، وتُعزّز مهارات القراءة والكتابة والبحث والعمل الجماعي، وتُثري مكتبتنا الطفل والنشء ببرامجها باستضافة فعاليات تحققي بالتراث المصري، وتعرض المهرجانات المحلية والدولية؛ ومن بين هذه الفعاليات: «اليوم العالمي للطفل»، و«يوم الأسرة»، و«يوم اليتيم»، والمشاركة في «احتفالية العلوم»، ولا تقتصر هذه المناسبات على الترفيه فحسب، بل تُعزز أيضًا الوعي الثقافي والعالمي لدى الجمهور الصغير.

تكرّس مكتبتنا الطفل والنشء بمكتبة الإسكندرية جهودهما لغرس ثقافة القراءة والإبداع والتعلّم مدى الحياة بين الفئة العمرية من ٦ إلى ١٦ عامًا، وبفضل مجموعتهما الضخمة متعددة اللغات التي تغطّي موضوعات متنوعة، تتيح المكتبتان للقراء الصغار الوصول إلى المعرفة التي تُثير شغفهم وتوسّع آفاقهم.

ولا تقتصر خدماتهما على الكتب فحسب، بل تُهيّئان أيضًا بيئات تعليمية تتسم بالحيوية، تتيح للأطفال والنشء خوض تجارب تفاعلية تُسهم في تعزيز نموهم الفكري والاجتماعي. ومن الوسائل الفعّالة التي تحرص المكتبتان عليها لتشجيع الأطفال والنشء على حبّ القراءة تنظيم أنشطة وورش عمل تجعل عملية التعلّم ممتعة وتفاعلية، إذ تُنظم مكتبتنا الطفل والنشء برامج متنوعة على مدار العام تهدف إلى تعزيز مهارات القراءة والبحث والإبداع، كما تُشجّع هذه البرامج على التفاعل الاجتماعي، وهو ما يساعد الأطفال والنشء على بناء الثقة وقدرات التواصل داخل بيئة المكتبة وخارجها.

وتغطي تلك البرامج مجموعة كبيرة من الموضوعات متعددة المحتوى، إذ تهدف البرامج إلى تنمية المهارات الشخصية ومهارات الكتابة الإبداعية، ومهارات تعلّم أدوات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتتضمن ورشًا تفاعلية عن التراث، وورشًا تطبيقية للعلوم والفنون المختلفة، وكذلك محاضرات تثقيفية لمعرفة التاريخ الحديث والقديم، وطرائق تعلّم الخطوط المختلفة، وغيرها من الأنشطة التي تعزّز الوعي بتاريخ الوطن، وترسخ انتماء الأجيال الجديدة لتراثهم وثقافتهم وحضارتهم، كما نربط هذه الأنشطة بزيارات خارجية لمعالم الإسكندرية السياحية والتاريخية لترسيخ المعلومات لدى الأطفال والنشء بشكل مرئي، ولتكون بمثابة تجربة عملية للمحاضرات النظرية.





القبول، ويرفض التنمر، ويقوي التماسك الاجتماعي.

كما أطلقت مكتبتا الطفل والنشء قبل عامين مبادرة لتنظيم ورش للكتابة الإبداعية بعنوان «كُن كاتبًا – كُن مبدعًا» للفئة العمرية من ٩ إلى ١٦ عامًا، وقد شارك في المبادرة مجموعة من الكتّاب والرّسّامين البارزين في مجال الأدب، إلى جانب بعض دور النشر، وهدفت هذه المبادرة إلى تطوير المهارات اللغوية والرسوم التفاعلية طبقًا لمحتوى القصص، ومساعدة الأطفال والنشء على تجاوز الأضرار النفسية التي قد يواجهونها، مثل التنمر، والعقاب المفرط، والخجل وانعدام الثقة بالنفس، ومن ثمّ، فإن تقديم ورش الكتابة لهذه الفئة العمرية يُعدّ أمرًا أساسيًا لدعم نموهم العاطفي والفكري والاجتماعي، كما يُمنح المشاركون الموهوبون الفرصة لصقل مواهبهم وتنميتها من خلال الممارسة والتعلّم، وقد نُشرت بالفعل عدة أعمال أدبية للأطفال المشاركين من خلال دور نشر مرموقة، ولا تزال المبادرة مستمرة، ساعيةً إلى رعاية واكتشاف مؤلفين ناشئين مميزين سيُشكّلون مستقبل الأدب.

إضافة إلى ذلك، فإن المبادرة الدولية «حوار في السلام» تربط الأطفال المشاركين من مدينة الإسكندرية بأقرانهم حول العالم، بما يُعزّز التعاطف والاحترام والفهم الثقافي، وعلى مدار سبع سنوات، شارك أكثر من ٣٧٠ طفلًا من دول مختلفة، فكُونوا صداقات عبر الحدود، وغرسوا روح الانفتاح والسلام، ومن خلال نوادي الكتب، وورش الفنون واللقاءات المباشرة، يتبادل المشاركون



وفي إطار رسالتهما لغرس الإبداع والتعبير الفني وحب التعلّم والقراءة والثقافة، تُولي مكتبتا الطفل والنشء اهتمامًا كبيرًا برفع الوعي بحقوق الطفل، ولهذا الغرض، تُنظّمان الاحتفال السنوي باليوم العالمي للطفل، الذي يُبرز مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ويُقام الاحتفال في نوفمبر من كلّ عام، ويتخذ موضوعًا وصيغة جديدة في كلّ دورة، وتلتزم مكتبتا الطفل والنشء بالتعاون مع مختلف إدارات مكتبة الإسكندرية، وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية برعاية الطفل، لضمان تحقيق أكبر فائدة للمشاركين، وتشارك المدارس الابتدائية والإعدادية إلى جانب أبناء اللاجئين والمهاجرين في هذا الاحتفال، لتعزيز الاندماج بين الأطفال المصريين وأقرانهم من ذوي الخلفيات المتنوعة، بما يُعزّز



وختامًا، فإن قضية تمكين الطفل، وتأسيس أجيال فاعلة وإيجابية، وبناء شخصيات قوية لها اتجاهات واضحة ورؤى ناضجة نحو مستقبلهم، وفي الوقت نفسه ترسيخ انتمائهم لتراثهم ووطنهم، تُعد مهمة أساسية، بل من أهم الأهداف التي يجب على المسؤولين ومُتخذي القرار العمل على تحقيقها في خطط التنمية الوطنية، وتضطلع المكتبة والمؤسسات المعرفية بدور محوري في تحقيق هذه الأهداف؛ نظرًا لما تتمتع به من طبيعة حيادية، وما تتيحه من مصادر معرفية موثوقة، إلى جانب انتشارها الواسع في البيئات التعليمية والمجتمعية، وامتلاكها كوادِر متنوعة الخبرات، فضلًا عن انفتاحها على مختلف فئات المجتمع.

قصصًا عن معنى النمو في مجتمعاتهم، ويتحدثون عن الألعاب التي يمارسونها، والأطعمة التي يتناولونها، والأعياد التي يحتفلون بها، والأحلام التي يحملونها للمستقبل.

تحرص مكتبة الإسكندرية أيضًا على رفع الوعي الأسري للخروج بأجيال سوية، تشارك بإيجابية في نمو المجتمع وتطوره، وذلك من خلال برنامج توعوي دوري لأولياء الأمور يستضيف المتخصصين في الصحة النفسية للمراحل العمرية المختلفة، بحيث يُعرِّفون أولياء الأمور على طرائق التربية السليمة، وكذلك آخر المستجدات في المشكلات وطرائق حلها العلمية والفعالة.

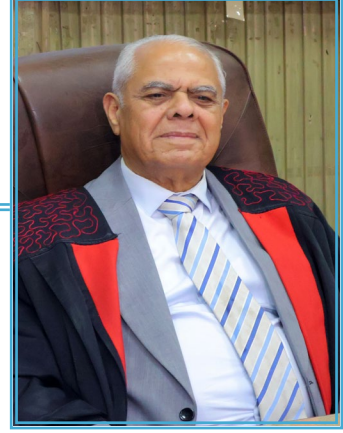
وإيمانًا بأن العمل الفردي يَحُدُّ من نطاق العمل والفائدة العائدة على المجتمع، فإن مكتبة الإسكندرية تحرص على التعاون والمشاركة الفعّالة مع الهيئات والمؤسسات والوزارات المختلفة لتحقيق نتائج بارزة، وتعميم المعرفة والخدمات على نطاق أوسع، وتعزز بالتعاون الدائم مع هؤلاء الشركاء، وبالأخص وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، التي تعمل معها على تطوير مكتباتها المدرسية، وزيارات المدارس لتحديد الطلبة الذين يعانون من صعوبات في التعلم وغُسر القراءة، وتدريب المُدرِّسين والطلبة وأولياء الأمور على طرائق التعليم التفاعلية، وكذلك استخدام المصادر الإلكترونية والتكنولوجيا والمنصات الإلكترونية للتعليم عن بُعد، وطرائق إعداد الأبحاث بطريقة سليمة، وغيرها من الأنشطة الداعمة لتطوير العملية التعليمية والمعرفية والنفسية للطلبة.

التأثير التربوي لتمكين الطفل والنشء

أ.د / حسن شحاتة

أستاذ المناهج بكلية التربية - جامعة عين شمس

عضو نقابة اتحاد كُتّاب مصر



التعليم المصري.. فلسفة جديدة وأهداف جديدة

تعليمنا يصنع مستقبلنا، هذا هو توجُّه التعليم المصري، إذ أصبح التعليم في مصر رهاناً وطنياً على صناعة المستقبل، وعليه، بدأت المسيرة في وضع التعليم المصري في إطار المنافسة العالمية، لتشكيل إنسان مصري جديد للجمهورية الجديدة؛ إنسان يفكر ويُفسّر ويحلل ويشارك، ويوظف التقنيات المتقدمة، ويتقبل الآخر، ويحترم ثقافات الشعوب.

ومع التحولات المتسارعة التي فرضتها الثورة الرقمية والاقتصاد المعرفي، باتت الحاجة ماسةً إلى مواءمة التعليم ما قبل الجامعي مع متطلبات التخصصات الجامعية. وقد تمت هيكلة المناهج الدراسية في ضوء معايير الوظيفية والتكامل ونواتج التعليم، وتحويل المدارس إلى بيئة تعليمية ديناميكية تجمع بين المعرفة الحديثة وتنوع التعليم، وتوظيف بنك المعرفة بوصفه أكبر مكتبة إلكترونية تتضمن التنوع والتعدد في الآراء والأفكار والخبرات العملية والتطبيقات الميدانية للفكر النظري الأكاديمي.

ويرمي هذا الإطار إلى تكوين متعلم جديد يمتلك مهارات الابتكار والتعليم الذاتي والتعليم المستمر، حتى تتوافق مخرجات التعليم ما قبل الجامعي مع متطلبات التنمية الشاملة والجامعات المصرية على اختلاف تنوعاتها وأهدافها. وتعتمد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في ذلك على مراكز علمية تُنتج أبحاثاً أكاديمية ميدانية، هي: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ومركز تطوير المناهج والموارد التعليمية، والمركز القومي للتقويم والامتحانات. ويُشكّل خبراء هذه المراكز البحثية الكتلة الحرجة في صناعة القرار التربوي، فضلاً عن أن منهجية الوزارة في اتخاذ القرار التربوي تقوم على الحوار قبل القرار.

وقد أسهم في ذلك أن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، السيد محمد عبد اللطيف، وزيرٌ تكنوقراطي جاء من الميدان ونزل إليه، وحيث إن شعار الوزارة «المُعَلِّمون أولاً»، فإن ذلك يعكس احترام آراء الآباء وتكثلاتهم، ومشاركة الإعلام، بوصفها جماعات فاعلة في اتخاذ القرار التربوي، لصناعة إنسان جديد للجمهورية الجديدة.

ثانياً: المُعلِّم العصري والسُّلم الوظيفي للتربية

المُعلِّم أبرز عناصر المنظومة التعليمية، وهو الذي يُعلِّم النشء ويكوّنهم بصفاتهم الثروة البشرية المستقبلية للأمة، لذا كان من الضروري أن ترفع الوزارة مستوى أدائه للارتقاء به إلى المستوى الأعلى، وأن تُعيد النظر في مهام المُعلِّم العصري الذي أصبح أقرب إلى صفات: «المُرِّي - المُخطِّط - المُتأمل - الباحث - المُفكِّر - المُقيِّم - المتعلم - القائد».

ويتطلب رفع مستوى أداء المُعلِّم وزيادة فاعليته إعداد معايير الممارسات في مجالات التخطيط والتدريس والتعلم، وإدارة الفصل، والتقييم والمهنية، ولا بُدَّ أن تعكس برامج إعداد المُعلِّم وتكوينه وتدريبه وتنميته المهنية المستمرة معتقداتٍ تربوية تضمن مستوى رفيعاً من الأداء، وأن يتسلح المُعلِّم بقدراتٍ تمكّنه من تحقيق أهداف التعليم، وتوظيف نتائج البحوث العلمية في عمله داخل حجرات الدراسة وخارجها.

وقد توجّهت الوزارة إلى تحديد السُّلم الوظيفي للمُعلِّم بخمسة مستويات أساسية للتربية، إذ تُعدُّ درجة «معلم خبير» أعلى الدرجات، وتتم الترقية من درجة إلى أخرى وفق مستويات الخبرة والأداء، وبرامج التدريب التي حصل عليها المُعلِّم، والبحوث التي قدّمها، والشهادات العلمية التي نالها، وهذه المستويات الخمسة هي:

- المُعلِّم الحديث.
- المُعلِّم النامي.
- المُعلِّم الكفاء.
- المُعلِّم المتمكن.
- المُعلِّم الخبير.

ثالثاً: تعليم التفكير - الهدف الأسمى من التعليم

تسعى وزارة التربية والتعليم لأن يكون تعليم التفكير الهدف التربوي الأسمى، والحقّ المكفول لكل متعلم في تنمية عقله واستثماره في مختلف مجالات الحياة، بوصفه أكبر ثروة طبيعية منحها الله لنا، فقد تبنت الوزارة حركةً تعليميةً عُرفت بـ«ثورة أصحاب العقول»، وشعارها: «التفكير هو الهدف الأسمى من التعليم»؛ ذلك أن التعليم من أجل تحصيل المعلومات محدود الفائدة، والحاجة إلى التفكير في هذه المعلومات وفي مستجدات العصر مطلبٌ حيوي للتعليم الحديث.

وهذا معناه أن الثمرة الحقيقية من التعليم تكمن في عملية التفكير التي نتجت عن عملية التعلم، وليست في المعلومات المتراكمة، مما يؤكد ضرورة تضمين مهارات التفكير الإبداعي والناقد في كل

وفي هذا الإطار وتلك التوجهات، يمكن عرض التأثير التربوي لتمكين الطفل والنشء بوصفه الركيزة الأساسية للمشروع التربوي الوطني للدولة، إذ ينعكس تأثيره على الفرد والمجتمع والدولة، ويرسم الطريق لبناء أجيال تمتلك العلم الحديث، والقيم الوطنية، والإبداع والمشاركة الفعّالة.

ويمكن عرض عوامل التأثير التربوي التي تُشكّل وتمكّن الطفل والنشء في المحاور الآتية:

أولاً: من المدرسة التقليدية إلى المدرسة الفعّالة

تعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على تحويل المدرسة التقليدية إلى مدرسة فعّالة تُعلِّم الطلاب المهارات والمعارف الأساسية، وتُكسبهم الاتجاهات الإيجابية، وتتعامل معهم دون تمييز، وتكفل لجميعهم الفرص التعليمية المتميزة والمتكافئة، وتتطرق هذه الرؤية من أن جميع التلاميذ يمكنهم تعلُّم ما يُقدِّم لهم، والوصول إلى درجات الإتقان والتميز، وفي الوقت ذاته تكفل لجميع العاملين بالمدرسة فرص المشاركة والعمل الفريقي والتعاون المثمر، كما تكفل فرص المشاركة المجتمعية الفعّالة للمجتمع المحلي المحيط بها، وهي التي تهدف في كل أنشطتها التربوية إلى تحقيق مبدأ «التعليم للتميز، والتميز للجميع».

وتعمل الوزارة على تحقيق ذلك من خلال بيئة مدرسية آمنة، ومناخ اجتماعي مدرسي جيد توفره قيادة مدرسية فاعلة في ضوء رؤيتها ورسالتها الواضحة، مع مشاركة مجتمعية وتنمية مهنية مستدامة لجميع العاملين بها، وتوكيد الجودة والمساءلة، والإسهام في خلق مجتمع متعلم يأخذ بثقافة الحوار والديمقراطية واستخدام المستحدثات والتقنيات الحديثة.

وتأسيساً على ما سبق، وفي ضوء ملامح المدرسة الفعّالة وخصائصها، تسعى الوزارة إلى تحقيق الآتي:

- توفير دليل للمُعلِّمين والقيادات التعليمية وصنّاع القرار، يُستخدم في تطوير العملية التعليمية بالمدرسة وتحسينها.
- تعزيز الأطر المنهجية والتقويم المستمر للمنهج والأداء المدرسي.
- تفعيل الأفكار والمستحدثات التقنية والذكاء الاصطناعي، لإتاحة أفضل الطرق لمساعدة الطلاب على إتقان المواد الدراسية.
- المساعدة على قياس التقدم الكمي والكيفي الذي يحدث في المدرسة بالنسبة للطلاب والمُعلِّمين والإداريين، وفي علاقة المدرسة بالمجتمع الخارجي.
- توفير الشفافية والموضوعية للحكم على أداء النظام التعليمي ومؤسساته في مختلف مراحل التعليم العام والفني.

المقررات الدراسية، إذ تستهدف المناهج الحديثة تعليمها لجميع الطلاب في جميع المراحل التعليمية، على اعتبار أن المحتوى الدراسي أداة لنقل مهارات التفكير، وأن هذه المهارات تُعلم من خلال مواقف التساؤل كأساس للأحكام العقلية.

إن انشغال المدارس بتنمية الإبداع مسألة أساسية وضرورية، إذ يساعد الإبداع على تحقيق الذات وتطوير المواهب الفردية وتحسين النمو الإنساني ونوعية الحياة، كما أن المبدعين يُسهمون في إنتاج المجتمع برمته ثقافياً وعلمياً واقتصادياً.

والإبداع يستند أيضاً إلى قيم واستجابات انفعالية للأفكار الإبداعية، مما يوجب توفير جو الحرية والتسامح والبهجة داخل قاعات الدرس - مزارع الفكر البشري - إضافةً إلى إثارة البواعث الداخلية بالدراسة والمشروعات، والسماح بالاختيار في المقررات طبقاً لاهتمامات الطلاب، وتشجيعهم على الاكتشاف وممارسة الأنشطة والقراءة خارج المقرر، وإجراء البحوث القصيرة، وتنويع الآراء في المسألة الواحدة.

رابعاً: مفاهيم عصرية لتمكين الطفل والنشء

تمت هيكلة المناهج الدراسية وتحديثها على مستوى الكتب المدرسية، واستراتيجيات التدريس، والأنشطة التعليمية، وتقنيات التعليم، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والمكتبة الإلكترونية في عمليات التعليم والتعلم، وأهم المناهج العصرية التي توليها الوزارة اهتماماً هي:

١- التربية الكونية:

تهدف إلى تنمية الوعي عند الطلاب بعالمية المشكلات التي تواجه كوكب الأرض، مثل مشكلات البيئة والطاقة والموارد والسكان، ويرتبط محتوى التربية الكونية بالدراسات الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية المواطنة.

٢- التربية من أجل السلام:

تهدف إلى تحسين الفهم والاحترام بين الثقافات المتنوعة، وتحسين العلاقة بين المجموعات العرقية والأمم المختلفة، وإزالة كل أشكال التمييز الثقافي والعنصري، وتشجيع الحوار والتعاون، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، والتمسك بمبادئ الحرية والعدالة والتسامح والديمقراطية والتعدد الثقافي، ويركّز المنهج الدراسي على الجوانب الثلاثة الآتية:

- المعرفة: حقوق الإنسان، والبيئة، ونبذ العنف، والعدالة، والحرية، والمشاركة، ورفاهية الإنسان.
- الاتجاهات: التسامح، واحترام النفس، واحترام البيئة،

والوقاية، والإدراك.

- المهارات: القدرة على التفاوض وحل الصراعات، وتقييم المشاعر الشخصية ومشاعر الآخرين، والاستماع والتواصل.

٣- التربية من أجل الديمقراطية:

هي التربية التي تُقدّم للأفراد من أجل تعليم وتشجيع نمو المعرفة والمهارات والقيم الضرورية للعيش في المجتمع الديمقراطي، وهذه التربية تدعم تحقيق أهداف تربية المواطنة، عبر تنمية قيم التسامح والحوار وتقبّل وجهات نظر الآخرين، وطاعة قرارات الأغلبية وسائر القيم والمهارات التي يحتاج إليها المواطن للتفاعل مع الآخرين في الأسرة والمدرسة ومكان العمل.

٤- التربية الخُلقية:

يُقصّد بها تدريس القيم والاتجاهات في المدرسة، وتلك القيم يمكن أن تكون ديمقراطية واجتماعية وخُلقية، وفي بعض الحالات دينية، والجانب الأخلاقي في تربية المواطنة يُكتسب من خلال التفاعلات التي تتم في المدرسة وغيرها من المؤسسات.

٥- تربية حقوق الإنسان:

يُمثّل تاريخ الإنسان نضالاً من أجل الكرامة والحقوق، وقد جاءت الديانات السماوية بالحقوق الربانية التي تُنظّم الحياة الإنسانية، وتعليم حقوق الإنسان ليس مجرد تدريس مادة، لكنه فهمٌ للموضوعات والظواهر التي تحيط بنا من خلال التعلم عن حقوقنا، ويمكن أن تكون حقوق الإنسان مندمجةً في تدريس أي مادة، وبذلك تصبح تدريجياً جزءاً من مناخ المدرسة والمجتمع.

٦- التربية البيئية:

تهدف إلى إعداد مواطنين ذوي معرفة بالبيئة الطبيعية والمشكلات التي تعاني منها، يدركون كيفية المساعدة على حل هذه المشكلات، ولديهم دافعية العمل نحو تطبيق الحلول، وتستهدف التربية البيئية تحقيق الآتي:

- تنمية الوعي بالبيئة والتحديات التي تواجهها.
- معرفة النظام البيئي وقضاياها، وفهمها.
- الاتجاه نحو الاهتمام بالبيئة، والعمل على تحسين جودتها.
- اكتساب مهارات حل المشكلات البيئية.
- المشاركة والسلوك البيئي الإيجابي.

خامساً: تطبيق أنشطة «توكاتسو» اليابانية في المدارس

المصرية

تُعَدُّ أنشطة «توكاتسو» إحدى الركائز الأساسية للتعليم الشامل

في اليابان، وهي مجموعة من الأنشطة التعليمية الضرورية لنمو التلاميذ وبناء علاقات إنسانية جيدة بينهم، ويقوم التلاميذ من خلال هذه الأنشطة بوضع أهداف خاصة بهم، وبذل الجهد بصورة اختيارية ذاتية تطبيقية، وتبادل الحوار والمناقشة، والبحث عن حلول للمشكلات وتوافق الآراء، ولا تقتصر على المجتمع المدرسي فحسب، بل تمتد إلى المنزل والمجتمع خارج نطاق المدرسة. وتتمثل الأهمية التربوية لأنشطة «توكاتسو» في إعداد أجيال تسعى إلى حل مشكلاتها الحياتية بأنفسها، وتعميق التفاعلات الإنسانية، وتنشئة طفل معتاد على العمل في فريق مع زملائه، كما أنها تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في تحسين القدرة التعليمية، والحد من مشكلات التمر المدرسي.

وقد حددت الوزارة (٢٠١٨-٢٠١٩) أهمية تطبيق هذه الأنشطة في المراحل التعليمية المختلفة، ومنها:

- تنمية المهارات الحياتية والقيم والاتجاهات والمواطنة وغيرها من المهارات التي تُعدّ التلميذ لمواجهة الحياة ومواصلة التعلم مدى الحياة.
- تقليل نسب الغياب والتسرب من التعليم.
- تعزيز جوانب شخصية التلميذ: المعرفية الأكاديمية، والشخصية المرتبطة بتطوير الذات والعلاقات الاجتماعية، والبدنية الصحية المرتبطة ببناء البدن وتعلم ثقافة الغذاء والصحة.

سادسًا: بناء الكتب المدرسية وفق معايير الإبداع

- تم إعداد الكتب المدرسية في إطار المعايير الآتية:
- تقديم المادة العلمية في إطار تكامل المعرفة، بحيث لا تبدو المادة في عزلة عن المواد الأخرى.
- الابتعاد عن الأحكام الدوغماطيقية واليقينية المطلقة، وطرح المسائل في إطار إشكالي يشعر المتعلم معه بعدم نهائية المعرفة.
- عرض المادة العلمية عرضًا تاريخيًا يُظهر تطور العلم، ويكسب المتعلم عقلًا ناقدًا تجاه النظريات القائمة.
- إدخال المنهج العلمي في التفكير، من خلال فرض الفروض، والتحقق منها، والتوصل إلى النتائج.
- الدقة والوضوح والمنطقية في عرض القضايا، وفي استخدام اللغة العربية الفصيحة.
- تضمين تفسيرات علمية متباعدة تُتيح الكشف عن قيمة العقل الناقد بوصفه أساس العملية التعليمية.

مواجهة التلميذ بمواقف ليس لها نهاية محددة؛ لأن ذلك يزيد دافعيته ويحافظ على استمراريته.

- الربط بين عناصر متباعدة لمساعدة التلميذ على التوليف بين المعلومات والأفكار للوصول إلى ما هو أصيل.
- إنتاج عناصر جديدة واستخدامها في المواقف المختلفة؛ مما يساعد على إزالة الخوف من التفكير الابتكاري.
- استخدام العصف الذهني أسلوبًا لتنمية الابتكار في المجموعات، لأنه يُساعد التلميذ على البناء على أفكار زملائه وتوليد حلول متعددة.

سابعًا: مصادر المعرفة للمتعلم والمُعلم

وضعت الوزارة بين أيدي التلاميذ خدمة البحث عن المعلومة من خلال مصادر المعرفة الإلكترونية، وإتاحة الحصول على المعلومات في كل التخصصات، وقد أطلقت مبادرة «نحو مجتمع يتعلم ويفكر ويتنكر»، التي تهدف إلى بناء متعلم قادر على البحث عن المعلومات. وفي الثامن من يناير ٢٠١٦ أطلق بنك المعرفة، ويُدَار فنيًا من داخل أكاديمية البحث العلمي، ويتعاون مع الوزارة في تطوير المناهج التعليمية وإضافة المحتوى.

ويُعدّ بنك المعرفة مكتبةً عملاقة تحتوي على ملايين الأبحاث والكتب والمصادر المعرفية والتعليمية، يمكن الحصول عليها مجانًا من خلال أربع بوابات مختلفة، من أبرزها:

بوابة الطلبة والمُعلمين:

توفر آلاف المصادر للمقررات والمناهج الدراسية حول العالم للمرحلة الجامعية وما قبلها، إضافة إلى المراجع والموسوعات التعليمية الشهيرة في مختلف المواد، وآلاف المقالات والصور والفيديوهات التي تصدرها دور النشر العالمية.

بوابة الأطفال:

تحتوي على آلاف المصادر التعليمية التي تناسب مرحلة الطفولة، حيث تُتاح القصص والفيديو والصور والألعاب التعليمية والرسوم المتحركة التي تساعد الأطفال على اكتساب المعرفة في شتى المجالات.

ويمكن الاستفادة من هذه المميزات من خلال إنشاء حساب على موقع بنك المعرفة المصري بالبريد الإلكتروني والاسم والرقم القومي، والدخول من داخل جمهورية مصر العربية.

ومن أبرز مميزات مصادر المعلومات الإلكترونية:

- التنوع في المعلومات، مما يجعل عملية البحث أكثر

سهولة ودقة وفاعلية.

- توفير كم هائل من المعلومات للتلميذ.
- التوصل إلى أفضل النتائج في أسرع وقت ممكن.

وتنقسم مصادر المعلومات الإلكترونية إلى:

المصادر الإلكترونية الأصلية: وهي المصادر التي ليس لها أصل مطبوع، ومتاحة على شبكة الإنترنت أو الوسائط الإلكترونية الأخرى، كالكتب والمراجع والدوريات والمواقع والمدونات وقواعد البيانات الإلكترونية.

المصادر المرقمة: وهي المصادر المطبوعة والمنشورة التي تمت رقمنتها وإتاحتها على شبكة الإنترنت، سواء مجاناً أو بمقابل.

وقد أصبحت مصادر المعلومات الإلكترونية على اختلاف أشكالها تحتل حيزاً واسعاً من سياسات تنمية مجموعات مؤسسات

المعلومات، وعلى رأسها المكتبات، التي تسعى إلى توفير مصادر تخدم المستفيد وتستجيب لاحتياجاته البحثية.

وتكمن أهمية الإنتاج الفكري المعلوماتي في:

- الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها التلميذ، وتحويلها إلى معرفة.
- التعامل مع قواعد البيانات الإلكترونية والفهارس ومواقع الإنترنت والوسائط المتعددة.
- تنمية مهارات التلاميذ على التعلم مدى الحياة، وحل المشكلات واتخاذ القرارات.
- إكساب التلميذ القدرة على البحث الذاتي والاعتماد على النفس في التعلم وتقوية الشخصية.
- مساعدة التلميذ على مواكبة التطورات الحديثة والمفاهيم والمعارف الجديدة باستمرار.

ملخص الموضوع:

يتناول هذا المقال التأثير التربوي لتمكين الطفل والنشء في ضوء الرؤية التعليمية لمصر الجديدة، مُستعرضاً سبعة محاور رئيسية تُجسّد منظومة إصلاحية شاملة؛ يبدأ بالتحول من المدرسة التقليدية إلى المدرسة الفعّالة التي تضمن التعليم للتميز، والتميز للجميع، مروراً بتطوير المُعلّم العصري وفق سلمٍ وظيفي واضح بخمسة مستويات، ثم يُناقش ضرورة جعل تعليم التفكير الإبداعي والناقد الهدفَ الأسمى للعملية التعليمية، إذ تُؤكّد الوزارة أن الثمرة الحقيقية للتعليم تكمن في التفكير لا في تراكم المعلومات فحسب. وفي المحاور اللاحقة، يعرض المقال المفاهيم العصرية للمناهج، كالتربية الكونية، وتربية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، فضلاً عن تطبيق أنشطة «توكاتسو» اليابانية التي تُعزّز العمل الجماعي وحل المشكلات لدى التلاميذ. كما يُشير إلى معايير إعداد الكتب المدرسية القائمة على تنمية العقل الناقد والتفكير الابتكاري، وإتاحة مصادر المعرفة الإلكترونية عبر بنك المعرفة. وتتكامل هذه المحاور جميعاً لتُشكّل رؤيةً تربويةً وطنيةً تهدف إلى بناء إنسان مصري جديد قادر على المنافسة والإبداع في عالم متسارع التحولات.



تمكين الطفل.. من البيئة الأسرية إلى المواطنة الرقمية

أ.د / محمد حسين سعد الدين

أستاذ علم النفس الإكلينيكي

رئيس قسم علم النفس بكلية الآداب جامعة المنصورة

مفهوم تمكين الطفل وأهميته النفسية

تُعدُّ مرحلة الطفولة حجر الأساس في بناء شخصية الإنسان، إذ تتشكّل خلالها الملامح الأولى للهوية النفسية والاجتماعية والمعرفية للفرد. ومن هذا المنطلق برز مفهوم "تمكين الطفل" بوصفه أحد المفاهيم المحورية في علم النفس التربوي والإيجابي، إذ يساعد في ته يئة الظروف التي تسمح للطفل باكتشاف قدراته، واستثمار إمكانياته، والمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات المناسبة لعمره، بما يعزز شعوره بالكفاءة والقدرة على التأثير في بيئته. ولا يقتصر تمكين الطفل على تلبية احتياجاته الأساسية، بل يمتد إلى تنمية شخصيته بصورة متكاملة، بحيث يصبح قادرًا على التفكير المستقل، وتحمل المسؤولية، والتكيف الإيجابي مع متطلبات الحياة؛ فالطفل المُمكن يمتلك الثقة بذاته، ويشعر بالأمان النفسي، ويؤمن بقدرته على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافه.

واستقلاليته.

أما البيئات التربوية القاسية أو الراضية فقد تدفع الطفل إلى الاعتماد على ميكانيزمات أقل نضجًا، مثل الإنكار أو الإسقاط أو النكوص، مما قد يعوق نموه النفسي والاجتماعي، ويؤثر سلبيًا في ثقته بنفسه واستقلاليته.

وترى النظرية السلوكية أن السلوك الإنساني يتشكل من خلال التعلم والتعزيز، ومن ثمَّ فإن تمكين الطفل يتحقق من خلال استخدام أساليب التعزيز الإيجابي التي تُشجّع السلوكيات المرغوبة، مثل المبادرة وتحمل المسؤولية والاعتماد على النفس. فكلما حصل الطفل على التشجيع والثناء عند ممارسته لسلوك إيجابي، زادت احتمالية تكرار هذا السلوك وتحوله إلى نمط ثابت في شخصيته.

الأبعاد والنظريات النفسية المُفسِّرة لتمكين الطفل

من منظور التحليل النفسي، تؤدي ميكانيزمات الدفاع دورًا مهمًا في تكيف الطفل مع المواقف الضاغطة، ومساعدته في التخلص من التوتر والقلق، وتُعدُّ عاملاً وقائيًا من الأمراض والاضطرابات النفسية. فعندما ينشأ الطفل في بيئة داعمة وأمنة نفسيًا، يصبح أكثر قدرة على استخدام ميكانيزمات دفاع ناضجة، مثل التسامي والتعويض والفكاهة والإيثار والتوقع أو الاستباق، وهي آليات نفسية تساعد على التكيف مع الضغوط والصراعات التي يتعرض لها بصورة صحية وبطريقة واعية وبناءة، وتعزز قدرته على مواجهة التحديات وتحمل المسؤولية، الأمر الذي يدعم عملية تمكينه النفسي والاجتماعي، ويزيد من ثقته بنفسه

دور الأسرة في بناء الشخصية والمهارات القيادية

تؤدي الأسرة دورًا محوريًا في عملية التمكين، من خلال تبني أساليب تربوية إيجابية تسهم في بناء شخصية مستقلة قادرة على القيادة. ويُعدُّ الأسلوب الديمقراطي في التربية من أكثر الأساليب فاعلية، إذ يقوم على الحوار واحترام الرأي وإتاحة الفرصة للطفل للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المناسبة لعمره، كما أن تشجيع الطفل على التعبير عن أفكاره ومشاعره بحرية، ومنحه الفرصة لتحمل بعض المسؤوليات اليومية، يساعده على تنمية الشعور بالكفاءة الذاتية والاستقلالية.

وتسهم التربية القائمة على التشجيع والثقة في الحد من الاعتمادية الزائدة، إذ يتعلم الطفل الاعتماد على قدراته الخاصة في إنجاز المهام وحل المشكلات بدلاً من انتظار تدخل الآخرين باستمرار. كما أن منح الطفل مساحة مناسبة من الحرية لاتخاذ القرارات وتحمل نتائجها يعزز لديه الشعور بالمسؤولية، ويؤهلّه مستقبلاً ليتولّى أدوارًا قيادية داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

ويرتبط تمكين الطفل أيضًا بتنمية المهارات القيادية منذ الصغر، فالقيادة لا تعني السيطرة أو إصدار الأوامر، وإنما تتمثل في القدرة على المبادرة والتعاون واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية. ويمكن للأسرة أن تدعم هذه المهارات من خلال تشجيع الطفل على العمل الجماعي، وإشراكه في الأنشطة الاجتماعية، وتنمية مهارات التواصل والثقة بالنفس، وتقدير جهوده ومساعدته على الاستمتاع بإنجازاته.

المدرسة شريك أساسي في التمكين والمواطنة

لا يقتصر تمكين الطفل على دور الأسرة فحسب، بل تُمثّل المدرسة شريكاً أساسياً في هذه العملية، إذ تُعدُّ البيئة التربوية الأولى التي يتفاعل فيها الطفل مع المجتمع خارج نطاق الأسرة. وتسهم المدرسة في تمكين الطفل من خلال توفير مناخ تعليمي داعم يُشجّع على المشاركة والحوار واحترام التنوع وتقبل الاختلاف، كما تعمل على تنمية شخصية الطفل من خلال إتاحة الفرص للمشاركة في الأنشطة المدرسية والاتحادات الطلابية والعمل الجماعي، مما يُعزّز ثقته بنفسه، وينمي مهارات القيادة والمسؤولية لديه.

وتؤدي المدرسة دوراً مهماً في تعريف الطفل بحقوقه الأساسية، مثل الحق في التعليم والتعبير عن الرأي، والحماية من التمييز والعنف، بالتوازي مع تعليمه واجباته تجاه ذاته وأسرته ومدرسته ومجتمعه. ويساعد هذا التوازن بين الحقوق والواجبات على تنمية

مفهوم المواطنة لدى الطفل، وإكسابه قيم الاحترام والانضباط والتعاون وتحمل المسؤولية، الأمر الذي يسهم في إعداده ليصبح فرداً واعياً وقادراً على المشاركة الإيجابية والفعّالة في المجتمع.

تمكين الطفل في العصر الرقمي

في ظلّ التحول الرقمي المتسارع، أصبح تمكين الطفل عملية مشتركة، من خلال اتحاد كلٍّ من الأسرة والمدرسة لإعداده نفسياً واجتماعياً للتعامل الواعي مع التكنولوجيا وممارسة المواطنة بصورة مسؤولة، إذ إن المواطنة لا تقتصر على معرفة الحقوق والواجبات داخل المجتمع الواقعي، بل تمتد إلى الفضاء الرقمي الذي أصبح جزءاً أساسياً من حياة الأطفال.

ومن المنظور النفسي، يسهم توجيه الطفل نحو الاستخدام الآمن والمتوازن للتكنولوجيا في تنمية الشعور بالمسؤولية وضبط الذات والتفكير الناقد، كما يساعده على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، واحترام خصوصية الآخرين، والالتزام بالقيم الأخلاقية أثناء التفاعل الإلكتروني، وذلك بهدف حماية الطفل من التمرر الإلكتروني، أو الاستغلال النفسي، أو الإدمان السلوكي للألعاب، أو مشاهدة المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي بما يؤثر في جهازه العصبي ويشتت انتباهه.

التمكين المستدام للطفل ورؤية مصر ٢٠٣٠

في ضوء التوجهات الرئاسية ورؤية مصر ٢٠٣٠، أصبح الاهتمام بالطفل وتمكينه أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن الأطفال يمثلون الثروة البشرية الحقيقية، وأساس التنمية المستقبلية للمجتمعات، لذلك فإن تنمية قدرات الطفل النفسية والمعرفية والاجتماعية، وضمان حصوله على تعليم جيد ورعاية صحية مناسبة، وحمايته من جميع أشكال العنف والاستغلال، تتوافق مع عديد من أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها التعليم الجيد، والصحة الجيدة والرفاه، وبناء مجتمعات آمنة.

وعليه، فإن تمكين الطفل يُمثّل عملية تربوية ونفسية متكاملة تهدف إلى بناء شخصية متوازنة تمتلك الثقة بالنفس، والقدرة على اتخاذ القرار، والقيادة والتكيف الإيجابي مع تحديات الحياة. وبظل نجاح هذه العملية مرهوناً بقدرة الأسرة على توفير بيئة آمنة وداعمة تحترم احتياجات الطفل النفسية، وتعمل على تنمية إمكاناته وتعزيز استقلاليته، بما يسهم في إعداد جيل قادر على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



دور المكتبات العامة في تمكين الطفل والنشء

السفير/ رضا الطايفي
مدير صندوق مكتبات مصر العامة

إن دور المكتبات العامة في العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي لم يَعد قاصرًا على توفير الكتب لرؤاها للقراءة والاستعارة فقط؛ رغم ما ينطوي عليه هذا الدور من أهمية في تنمية عادة وثقافة القراءة والاطلاع في كل فروع المعرفة الأدبية والعلمية والرقمية وغيرها.

وكما قال أديب نوبل نجيب محفوظ "من يقرأ يملك مفاتيح الأبواب المغلقة"، وكما قال جبران خليل جبران "الكتاب هو نافذتك التي تطل منها على العالم"، وهو ما يؤكد المثل الفرنسي "اقرأ، فالقراءة هي السفر بلا جواز سفر"، لذا، فقد تجاوزت المكتبات العامة هذا الدور التقليدي، وتعددت وتطورت أدوارها، وتحولت من مجرد مستودع للكتب إلى فضاء حيوي يسهم في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية لبناء الإنسان، وتمكين النشء والشباب على المستويين العلمي والعملية؛ مهاريًا ومعرفيًا واجتماعيًا، وذلك من خلال ما تؤديه من أدوار، وما تقدمه من خدمات لتنمية الموارد البشرية، مجانًا أو برسوم رمزية، خاصة وأن الشباب هم ثروة الأمم الحقيقية، بل هم أعلى ثرواتها القومية على الإطلاق، لأنهم عماد نهضتها، وهم بمثابة كلمة السر في قوتها ومستقبلها، بما يملكونه من طاقات وطموحات، وقابلية وقدرة على التعلم والتكيف مع المتغيرات والطفرات التكنولوجية والرقمية المتواصلة، بما يجعلهم خير ضمان لتحقيق ونجاح خطط وبرامج التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، بما يتوافق مع رتم العصر ولغته.

وفي هذا السياق، ووفق القرار الجمهوري المنشئ، فإن منظومة مكتبات مصر العامة تستقبل أعضاءها ورؤاها من كل الأعمار والفئات (ابتداءً من سن ثلاث سنوات)؛ أطفالاً وشباباً وشيوخاً من الجنسين، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحظون بكل الاهتمام والرعاية في مكتبات المنظومة الثمانية والخمسين (٣٤ مكتبة ثابتة، و٢٤ مكتبة متنقلة)، المنتشرة حاليًا في عشرين محافظة؛ في الصعيد كما في الدلتا، وفي شرق مصر وغربها، وفي شمالها وجنوبها، ومحافظاتها الحدودية؛ في الوادي الجديد، والبحر الأحمر، وأسوان، ومطروح، تفعيلًا لرؤية القيادة السياسية والحكومة، وخاصة وزارة الثقافة، في إطار رؤية مصر الثقافية، وأهداف وغايات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من أجل تحقيق مبدأ العدالة الثقافية في كل ربوع الوطن؛ ريفًا وحضرًا، ولكل شرائح المجتمع بلا استثناء.

وإدراكًا من مكتبات مصر العامة بأن تمكين الطفل والنشء، تعليميًا ومهنيًا، ليس مجرد ترف تضطلع به، بل إيمان منها واقتناع لا يتزعزع من إدارتها بأنه ضرورة وطنية وحتمية للاستثمار في النشء والشباب، الذي يعني الاستثمار للمستقبل، وللتتمية المستدامة، ومواصلة مسيرة الإنجازات القياسية التي واكبت الجمهورية الجديدة، ومن هنا تسعى وتحرص منظومة مكتبات مصر العامة على أن يكون النشء والشباب في قلب دائرة اهتمامها في معظم ما تقدمه من أنشطة تعليمية وتثقيفية وتنويرية وتنموية، واكتشاف مواهبهم وقدراتهم، ارتباطًا بثوابت مصر الوطنية، تاريخيًا وحضاريًا وأخلاقيًا ودينيًا، وتعميق ثقافة وقيم الانتماء والعمل والانضباط، والاصطفاف الوطني والعمل التطوعي، خاصة وأن هذه الشريحة العمرية تُمثّل حوالي ٦٠٪ من عدد سكان مصر، وتُشكّل في الوقت نفسه حوالي ٩٥٪ من رواد وأعضاء مكتبات مصر العامة، بحوالي ٦٠٪ من الأطفال، و٣٥٪ من الشباب، من إجمالي حوالي ٣,٢ مليون زائر زاروا مكتبات مصر العامة الثابتة والمتنقلة، واستفادوا من أنشطتها في محافظات مصر المختلفة خلال عام ٢٠٢٥.

ويمكن إيجاز أهم الأنشطة التي تقدمها مكتبات مصر العامة للنشء والشباب في عدة محاور رئيسية، مثل: الورش الفنية والإبداعية لصقل المواهب وتنمية الهوايات الهادفة إلى إنشاء مشروعات صغيرة في مجالات الفنون اليدوية والبصرية (كورسات الرسم بالأكريليك والرسم على الزجاج والقماش)، والحرف اليدوية والفاشون (ورش التفصيل والخياطة وتصميم الأزياء، والتطريز، والكروشيه، والمكرمية وصناعة الحلبي)، وتعليم مبادئ وفنون الخط العربي والزخرفة بالتعاون بين الفنان خضير البورسعيدى (عميد الخط العربي)، وصندوق مكتبات مصر العامة وصندوق التنمية الثقافية، وهي منحة مجانية يُعطى الناجحون فيها شهادة رسمية صادرة عن وزارة الثقافة تشهد بأن حاملها "خطاط محترف في أصول الخط والزخرفة كحرفة وفن"، إضافة إلى الصالونات الثقافية والندوات التوعوية، مثل: نوادي القصة والرواية، وعروض الكالشوراما التي تتيح للشباب والزوار الأجانب فرصة التفاعل مع التاريخ والحضارة المصرية عبر العصور، من خلال شاشات بانورامية متطورة، مثلما هو الحال في مكتبة الأقصر، إضافة إلى التوعية والتنمية البشرية، من خلال دورات وبرامج حول المرونة النفسية، والتفكير الإبداعي خارج الصندوق، وتمكين المرأة، والمبادرة الوطنية للتوعية بلغة الإشارة، والتدريب الحرفي والمهني التخصصي، ومهارات العرض والتواصل الفعال، وتتضمن لغة الجسد، ونبرة الصوت، ومهارات الإقناع، وإعداد وتقديم عروض أفكار ومشروعات على المديرين والمستثمرين، ودورات التأهيل لسوق العمل، بهدف سد الفجوة بين التعليم الجامعي والنظري والواقع العملي، مثل: كتابة السيرة الذاتية باحترافية، ومهارات





الرقمي في بنية العمل الحكومية والخدمية، وتطبيقات الحكومة الذكية، وأسس التحول المؤسسي الرقمي، ورفع كفاءة العاملين وخاصةً الشباب في التعامل مع النظم الرقمية الحديثة، وكلها مجالات وأنشطة تقدمها منظومة مكتبات مصر العامة في كل ربوع الوطن؛ بهدف رفع مستوى الوعي الرقمي لدى الشباب، ودعم توجهات الدولة وسياساتها نحو التحول الرقمي، وتأهيل كوادر شبابية قادرة على المنافسة في سوق العمل، لتقليل الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز ثقافة الابتكار والتفكير الإبداعي وريادة الأعمال التقنية.

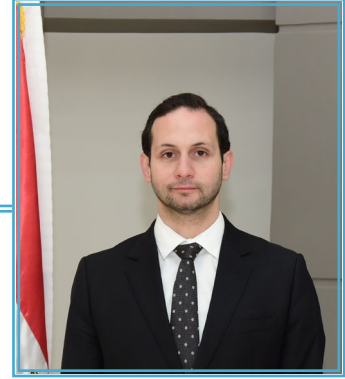
الخلاصة أن منظومة مكتبات مصر العامة تسعى وتحرص في إطار رؤية مصر الثقافية ٢٠٣٠، إلى جانب وظيفتها التقليدية بتشجيع القراءة والاطلاع، على أن تكون فضاءات ثقافية حيوية تسهم في بناء الإنسان وتمكين الشباب على المستويات الاجتماعية والمعرفية والمهارية، وحاضنة للأفكار الإبداعية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ومنابر للحوار وفضاءات للدعم الاجتماعي والنفسي، وجسورًا للتواصل بين الثقافة المصرية والعالمية، من خلال البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في مصر، إذ إن دور المكتبات العامة في العصر الرقمي لم يُعد قاصرًا على تعليم الشباب ماذا يقرأ، بل تمكينه من تعلم كيف يفكر، وكيف يبني، وكيف وأين يجد موقعه ويشق طريقه في عالم متغير، بحيث يكون قادرًا على المناقشة والإبداع والمشاركة الإيجابية في صناعة مستقبل مشرق ومزدهر للوطن الغالي مصر.

كيفية اجتياز المقابلات الشخصية، وتنظيم الوقت وإدارة الضغوط، ودورات الإتيكيت والبروتوكول، وبرامج ذوي الهمم لنشر ثقافة التنمية البشرية التشاركية، وتوظيف كل شرائح المجتمع وفئاته لخدمة عملية التنمية المستدامة.

وختامًا، ينبغي الإشارة إلى أن منظومة مكتبات مصر العامة تحرص على مواكبة الطفرات التكنولوجية والرقمية، وثورة الذكاء الاصطناعي، من خلال إنشاء مراكز تدريب للشباب، وبنوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع فروعها، في إطار توجه القيادة السياسية والحكومة نحو التحول الرقمي وبناء الإنسان المصري القادر على مواكبة متطلبات سوق العمل، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال "مركز التدريب بمكتبة مصر العامة الرئيسية"، الذي يقدم مستوى ومحتوى تدريب احترافي يجمع بين الجانب النظري والتطبيق العملي، وتستعين بمحاضرين ومُدرِّبين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة في المجالات التقنية الحديثة، وبشراكات دولية، مثل "أكاديمية سيسكو للشبكات"، و"أكاديمية هواوي"، ويقدم المركز للنشء والشباب دورات معتمدة في شبكات الحاسب الآلي، والأمن السيبراني، وإدارة الشبكات، والبنية التحتية الرقمية، وتقنيات التوجه والتحويل، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات، وأمن المعلومات.

كما يقدم المركز برامج شهادة التحول الرقمي المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، وهي إحدى أهم الشهادات الوطنية الحديثة في بناء القدرات الرقمية للشباب، وتشمل مهارات التحول

من «بر عنخ» إلى بناء الوعي.. حين تصبح المعرفة أساس الأمن المجتمعي



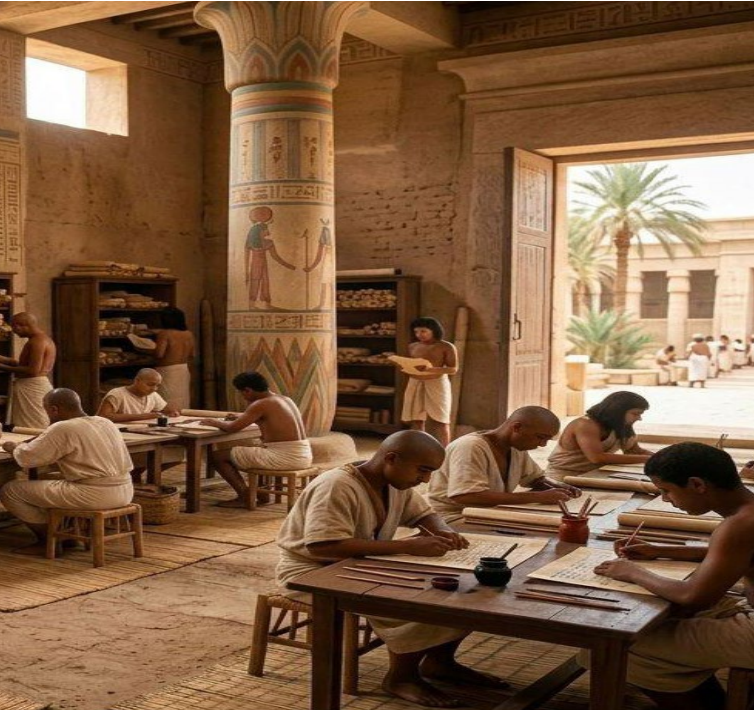
أ/ رامي عفيفي
كبير أخصائي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي
بهئية الرقابة النووية والإشعاعية
مسؤول برنامج توعية الأطفال، والتعاون مع
صندوق مكتبات مصر العامة

واليوم، وبينما يعيش العالم عصرًا تتسارع فيه الاكتشافات العلمية والتكنولوجية بصورة غير مسبوقة، أصبحت المعرفة العلمية عنصرًا أساسيًا في بناء الثقة بين المجتمع ومؤسساته. فلم تعد المؤسسات الرقابية الحديثة تكتفي بوضع الأطر التنظيمية وإصدار التراخيص وممارسة أعمال التفتيش والرقابة، وإنما أصبح من مسؤوليتها أيضًا أن تُفَسِّر للمجتمع طبيعة دورها، وأن تبني جسورًا من الفهم والثقة مع المواطنين، لأن الثقة القائمة على المعرفة تظل أكثر رسوخًا من الثقة القائمة على الغموض.

لم يُعد مفهوم الأمن في العصر الحديث مقتصرًا على حماية الحدود، أو مواجهة التهديدات التقليدية، بل اتسع ليشمل بناء مجتمع واعٍ يمتلك المعرفة الصحيحة، قادر على التمييز بين الحقائق العلمية والمفاهيم المغلوطة. وفي هذا الإطار، أصبحت الثقافة العلمية، ولا سيما في المجالات النووية والإشعاعية، أحد المقومات الداعمة للأمن المجتمعي، من خلال تعزيز ثقافة الأمان والأمن النووي والإشعاعي، ومواجهة الشائعات والمعلومات غير الدقيقة، وترسيخ الثقة في المؤسسات الوطنية القائمة على تنظيم تلك الأنشطة والرقابة عليها. فالمعرفة لم تعد مجرد وسيلة للتعليم، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمع أكثر وعيًا وقدرة على التعامل مع تحديات المستقبل.

ولعل هذه الحقيقة ليست وليدة العصر الحديث، بل تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ المصري؛ فحين أطلق المصري القديم على إحدى أهم مؤسساته العلمية اسم «بر عنخ» - أو «بيت الحياة» - لم يكن يختار اسمًا شاعريًا لمكان تُحفظ فيه البرديات، وإنما كان يعبر عن فلسفة حضارية متكاملة، مؤداها أن الحياة الحقيقية تبدأ بالعلم، وأن بقاء الدولة لا يتحقق بالقوة وحدها، وإنما بما تمتلكه من معرفة، وبما تتجسّد في غرسه من وعي في أجيالها المتعاقبة.

داخل «بر عنخ» لم تكن المعرفة تُخزّن، بل كانت تُنْتَج وتُنَقَّل وتُراجَع، وكانت علوم الطب والهندسة والفلك والإدارة والكتابة تتطور جيلًا بعد جيل، في إدراك مبكر لأن بناء الإنسان هو أعظم استثمار يمكن أن تقوم به الدولة، ومنذ ذلك الحين، ظلّ هذا المعنى حاضرًا في التجربة المصرية، وإن تغيرت أدواته واختلفت مؤسساته.



هنا، بدأت الهيئة في البحث عن الشريك القادر على تحويل هذه الرؤية إلى واقع يصل إلى كل محافظة، وكل مدرسة، وكل طفل، لتبدأ قصة مختلفة... لم يكن بطلها التكنولوجيا، بل الإنسان.

من النص القانوني إلى مشروع وطني..

حين وجدت الهيئة طريقها إلى الطفل

لا تقاس قيمة القوانين بما تحمله من نصوص فحسب، وإنما بقدرتها على التحول إلى واقع يلامس حياة الناس؛ فكم من تشريعات بقيت حبيسة الأوراق، وكم من أفكار جيدة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، أما المؤسسات الناجحة، فهي تلك التي تنظر إلى القانون بصفته نقطة بداية، لا نقطة نهاية.

ومن هذا المنطلق، تعاملت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مع الدور المنوط بها في المادة الثانية عشرة من قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية على أنه رسالة مؤسسية متكاملة، لا تقتصر على نشر المعلومات، وإنما تهدف إلى بناء وعي علمي مستدام يعزز ثقة المجتمع، ويصحح المفاهيم، ويقرب العلوم النووية والإشعاعية من المواطن بلغة مبسطة تستند إلى الحقائق العلمية.

غير أن تحقيق هذا الهدف على امتداد الجمهورية كان يتطلب أكثر من الرغبة، وأكثر من الإمكانيات الفنية؛ فقد كان يحتاج إلى شريك يمتلك الانتشار الجغرافي، ويحظى بثقة المجتمع، ويملك خبرة طويلة في مخاطبة مختلف الفئات العمرية، وفي مقدمتها الأطفال والنشء.

ومن هنا، جاءت مذكرة التعاون التي وقَّعتها هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مع صندوق مكتبات مصر العامة في السابع والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٢٤، لتؤسس نموذجًا جديدًا للتكامل بين المؤسسات الوطنية، ولم يكن الهدف من هذه الشراكة تنظيم فعاليات مشتركة فحسب، بل بناء منظومة متكاملة للتواصل المجتمعي، تجعل من شبكة مكتبات مصر العامة المنتشرة في محافظات الجمهورية، إلى جانب المكتبات المتنقلة، امتدادًا ميدانيًا ورسولًا معرفيًا يحمل رسالة الهيئة إلى المجتمع.

وكانت هذه الخطوة تعكس فهمًا عميقًا لطبيعة العمل الرقابي في العصر الحديث؛ فالهيئة، بحكم اختصاصها، هي المرجع الوطني المسؤول عن تنظيم جميع الأنشطة النووية والإشعاعية والرقابة عليها داخل جمهورية مصر العربية وفقًا لأعلى معايير الأمان والأمن؛ غير أن نجاح هذا الدور لا يعتمد على الإجراءات التنظيمية وحدها، بل يحتاج أيضًا إلى مجتمع يدرك طبيعة هذه الاختصاصات، ويفهم الفرق بين الدور الرقابي الذي تمارسه

ومن هذا المنطلق، جاء قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ ليعكس رؤية متقدمة لطبيعة عمل الهيئة المصرية للرقابة النووية والإشعاعية. فلم يقصر رسالتها على تنظيم ورقابة الأنشطة النووية والإشعاعية وفق أعلى معايير الأمان والأمن، بل منحها أيضًا دورًا أصيلًا في التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة، ونشر الوعي بطبيعة هذه الأنشطة، وبدور الهيئة في تنظيمها والرقابة عليها، وهو ما نصّت عليه المادة الثانية عشرة من القانون.

ولم يكن هذا النص القانوني مجرد إضافة تشريعية، بل كان تعبيرًا عن إدراك بأن بناء الثقة المجتمعية لا يبدأ عند إصدار القرار الرقابي، وإنما يبدأ قبل ذلك بكثير، حين يمتلك المواطن المعرفة الصحيحة التي تُمكنه من فهم طبيعة عمل الهيئة، وإدراك أهمية الدور الذي تضطلع به في حماية الإنسان والبيئة والمجتمع.

غير أن السؤال الذي فرض نفسه كان واضحًا: كيف يمكن تحويل هذا الالتزام القانوني إلى أثر مجتمعي مستدام؟ وكيف يمكن أن تصل رسالة الهيئة إلى مختلف فئات المجتمع بلغة مبسطة، دون أن تفقد دقتها أو حيادها التنظيمي؟

كان البحث عن الإجابة بداية مرحلة جديدة في مسيرة الهيئة؛ مرحلة لم تنظر فيها إلى التوعية بوصفها نشاطًا إعلاميًا فقط، وإنما بكونها استثمارًا طويل الأجل في بناء الإنسان، وإحدى الركائز التي يقوم عليها مستقبل البرنامج النووي المصري السلمي. ومن





والانطباعات الخاطئة.

وهكذا، تحوّلت الشراكة مع مكتبات مصر العامة من وسيلة لنشر الوعي إلى منصة لبناء جيل جديد، يؤمن بالعلم، ويفهم دور المؤسسات الرقابية، ويشارك في ترسيخ ثقافة علمية وطنية، بوصفها أحد المقومات الأساسية لاستدامة التنمية، وضمان مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً.

تمكين الطفل.. استثمار في استدامة المستقبل

هناك فارق كبير بين أن تتقل معلومة، وأن تبني ثقافة؛ فالمعلومة قد تُسَى بمرور الوقت، أما الثقافة فتتحول إلى طريقة في التفكير، ووعي يصاحب الإنسان طوال حياته. ومن هنا، لم يكن الهدف الذي سعت إليه الهيئة أن تضيف إلى الأطفال مجموعة من المعلومات العلمية، وإنما أن تزرع لديهم بذور الفضول العلمي، وأن تفتح أمامهم نافذة يرون من خلالها عالماً قد يبدو بعيداً عن حياتهم اليومية، بينما هو حاضر في تفاصيلها أكثر مما يتصورون.

ومع اتساع الأنشطة التوعوية التي نفذتها الهيئة بالتعاون مع منظومة مكتبات مصر العامة، أصبح واضحاً أن الأطفال هم الفئة الأكثر تفاعلاً مع الرسائل العلمية المبسطة، والأكثر قدرة على استيعاب المفاهيم الجديدة، والأكثر حماساً لطرح الأسئلة واستكشاف العالم من حولهم. وهنا، لم تتعامل الهيئة مع هذه الملاحظة على أنها نتيجة عابرة، وإنما بكونها مؤشراً استراتيجياً

الهيئة، والجهات التي تستخدم التكنولوجيا النووية والإشعاعية في مجالاتها المختلفة.

ومن خلال هذه الشراكة، لم يكن الهدف الترويج للتكنولوجيا النووية أو الإشعاعية، فذلك لا يدخل ضمن اختصاص الهيئة، وإنما كان الهدف بناء ثقافة علمية رصينة، تُمكن الأطفال والجمهور من التعرف إلى ماهية هذه التكنولوجيا، ومجالات استخدامها السلمي، ودور الهيئة في ضمان أن تكون جميع تلك الاستخدامات وفق منظومة رقابية صارمة تحمي الإنسان والبيئة والمجتمع.

ومع انطلاق الأنشطة التوعوية في المحافظات، بدأت الهيئة تلمس ملاحظة بالغة الأهمية؛ فقد كان الأطفال هم الفئة الأكثر تفاعلاً مع الرسائل العلمية المبسطة، والأكثر قدرة على استيعاب المفاهيم الجديدة، والأكثر حماساً لطرح الأسئلة واستكشاف العالم من حولهم، وهنا، لم ترَ الهيئة في ذلك مجرد نجاح لفعالية توعوية، بل رأت فيه فرصة استراتيجية تستحق البناء عليها.

لقد أدركت الهيئة أن الاستثمار في وعي الطفل ليس استثماراً في الحاضر فقط، بل هو استثمار في مستقبل البرنامج النووي المصري السلمي ذاته؛ فالأطفال الذين يتعرفون اليوم إلى مبادئ العلم، والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية، وأهمية الأمان والأمن النوويين، سيصبحون غداً علماء، ومهندسين، وأطباء، ومفتشين، وضّاع قرار، أو مواطنين يمتلكون من الوعي ما يُمكنهم من التمييز بين الحقيقة والشائعة، وبين المعرفة العلمية

بلغة بسيطة تناسب أعمارهم. كما أعدت الهيئة سلسلة من القصص التعليمية المبسطة الموجهة للأطفال من سن السادسة حتى الثانية عشرة، إلى جانب ورش عمل صُممت لتبسيط المفاهيم الواردة في قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠، بما يتناسب مع قدراتهم الإدراكية، ليصبح القانون بالنسبة إليهم قصة عن المسؤولية، وحماية الإنسان، والحفاظ على البيئة، وليس مجرد نصوص تشريعية.

وامتد هذا النهج إلى تشجيع الأطفال أنفسهم على أن يكونوا شركاء في نشر المعرفة، فأسهم عدد من طلائع مكتبات مصر العامة، بالتعاون مع الهيئة، في إعداد فيديوهات توعوية مبسطة باستخدام الرسوم المتحركة، موجهة لأقرانهم، في تجربة عكست إيمان الهيئة بأن الطفل لا يتعلم فقط، بل يستطيع أيضًا أن يصبح سفيرًا للوعي داخل مجتمعه. كما وظفت الهيئة أحدث الوسائل التكنولوجية في أنشطتها، فأتاحت للأطفال، من خلال تقنية الواقع الافتراضي (Virtual Reality)، خلال مشاركتها في معرض القاهرة الدولي للكتاب داخل جناح مكتبات مصر العامة، فرصة لإجراء جولات افتراضية داخل عدد من المنشآت النووية

قادها إلى فهم أكثر عمقًا: إذا كانت استدامة أي برنامج نووي سلمي تعتمد في النهاية على العنصر البشري، فمن الطبيعي أن يبدأ الاستثمار في هذا العنصر منذ سنواته الأولى.

ومن هذا الفهم، دشنت الهيئة في الخامس من أكتوبر عام ٢٠٢٥ برنامجها الوطني للتوعية الموجهة للأطفال، واعدةً نصب أعينها هدفًا يتجاوز حدود التوعية التقليدية. فلم يكن المقصود أن يحفظ الطفل مصطلحات علمية معقدة، أو أن يتعرف إلى تفاصيل تقنية لا تناسب عمره، وإنما أن يكتسب فهمًا مبسطًا ومتوازنًا لطبيعة التكنولوجيا النووية والإشعاعية، وأن يدرك أن هذه التكنولوجيا ليست مرادفًا للخطر كما قد توحي بعض الصور الذهنية، بل هي منظومة علمية واسعة تقدم خدمات يومية للإنسان في الطب، والزراعة، والصناعة، وإنتاج الكهرباء، والبحث العلمي، شريطة أن تُستخدم في إطار تنظيمي ورقابي صارم يضمن أعلى مستويات الأمان والأمن.

ولم يكن هذا البرنامج مجرد سلسلة من الفعاليات التوعوية، بل كان مشروعًا متكاملًا لتمكين الطفل بالمعرفة، انطلاقًا من قناعة بأن بناء الثقافة العلمية في سن مبكرة هو استثمار طويل الأجل في بناء أجيال تمتلك الثقافة العلمية، قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي، والإسهام في مختلف مجالات التنمية وسوق العمل المستقبلي، انطلاقًا من إيمان الهيئة بأن بناء الإنسان هو أساس بناء المستقبل. فالطفل الذي يفهم اليوم قيمة العلم، ويحترم قواعد الأمان، ويكتشف التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية، سيكون غدًا أكثر قدرة على التعامل معها بوعي ومسؤولية، سواء أصبح عالمًا، أو طبيبًا، أو مهندسًا، أو باحثًا، أو حتى مواطنًا يمتلك من الوعي ما يُمكنه من التمييز بين الحقيقة والشائعة.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، حرصت الهيئة على أن تقدم المعرفة للأطفال بأساليب تتناسب مع خصائصهم العمرية والنفسية، بعيدًا عن الأسلوب التقليدي، فلم تُقدم الرسائل العلمية في صورة محاضرات جامدة، وإنما تحولت إلى منظومة متكاملة من الأنشطة التفاعلية التي تجعل الطفل شريكًا في عملية التعلم، فمن خلال التعاون مع منظومة مكتبات مصر العامة، نُظمت ورش للحكي، وورش عمل تعليمية، ومسابقات للرسم، أتاحَت للأطفال التعبير عن فهمهم لدور الهيئة ورسالتها في تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية والرقابة عليها، وتحويل ما تعلموه إلى صور وأفكار وإبداعات تعكس استيعابهم للمفاهيم العلمية بصورة مبسطة.

ومن هنا جاءت شخصية «آلارا»، التي لم تكن مجرد عروسة أو وسيلة ترفيه، وإنما أداة تعليمية وتوعوية صُممت بعناية لتقريب مفاهيم الأمان والأمن النووي والإشعاعي والثقافة العلمية للأطفال





لقد أدركت الهيئة أن الأمان النووي والإشعاعي لا يتحقق فقط من خلال الأطر التشريعية، أو إجراءات التفقيش، أو الضوابط الرقابية، وإنما يكتمل بوجود مجتمع واع يفهم طبيعة التكنولوجيا النووية والإشعاعية، ويثق في مؤسساته الوطنية، ويستطيع أن يميز بين الحقائق العلمية والانطباعات الخاطئة. ومن هنا، أصبحت المعرفة شريكاً للرقابة، وأصبح التواصل مع المجتمع جزءاً أصيلاً من منظومة الحماية التي تضطلع بها الهيئة.

ولعل ما يميز هذه التجربة أنها لم تكتفِ بتقديم المعلومات للأطفال، وإنما سعت إلى تنمية فضولهم العلمي، وتشجيعهم على طرح الأسئلة، واكتشاف العالم من حولهم، وربطهم بالعلم كونه وسيلة للفهم والإبداع وخدمة المجتمع؛ فالمعرفة التي تُكتسب في الطفولة لا تبني ذاكرة الطفل فحسب، بل تُسهم في تشكيل شخصيته، وطريقة تفكيره، وعلاقته بالعلم طوال حياته.

وربما لم يكن المصري القديم، وهو يؤسس «بر عنخ» أو

والإشعاعية الخاضعة لتنظيم الهيئة ورقابتها، في تجربة جمعت بين المعرفة والتكنولوجيا، وحوّلت المفاهيم المجردة إلى تجربة واقعية يسهل استيعابها وترسيخها في أذهان الأطفال.

ولأن التمكين الحقيقي يعني ألا يُترك طفل خارج دائرة المعرفة، فقد حرصت الهيئة على توفير نسخ من القصص التعليمية المطوّرة ضمن البرنامج مطبوعة بطريقة برايل للأطفال المكفوفين، في رسالة تؤكد أن الثقافة العلمية حق للجميع، وأن بناء الوعي يبدأ بالشمول قبل أي شيء آخر.

كما لم يقتصر البرنامج على المكتبات العامة، بل امتد إلى المدارس من خلال التعاون مع مديريات التربية والتعليم في عدد من المحافظات، إيماناً بأن المدرسة والمكتبة شريكان في تشكيل وعي الطفل. وفي الوقت ذاته، أتاحت الهيئة، بالتعاون مع مكتبة مصر العامة بمحافظة الأقصر، الفرصة لعدد من الطلاب لزيارة مقر الهيئة والتعرف عن قرب إلى طبيعة عملها، وإمكاناتها، ودورها في تنظيم ورقابة الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية. ولم تكن تلك الزيارات مجرد جولات تعريفية، بل تجربة عملية قرّبت الأطفال من مؤسسة وطنية تؤدي دوراً محورياً في حماية الإنسان والبيئة والمجتمع، وأتاحت لهم رؤية كيف يتحول العلم إلى مسؤولية، وكيف تتحول الرقابة إلى منظومة تعمل بصمت من أجل سلامة الجميع.

وربما كان الإنجاز الأهم لهذا البرنامج أنه أعاد تعريف العلاقة بين الطفل والعلم؛ فلم يعد العلم بالنسبة إليه مجموعة من المفاهيم الجامدة، بل أصبح قصة يقرأها، وشخصية يتفاعل معها، وتجربة يعيشها، وسؤالاً يبحث عن إجابته، وبذلك، انتقلت الهيئة من مجرد نشر المعرفة إلى بناء ثقافة علمية مبكرة، تؤمن بأن الطفل الذي يفهم اليوم معنى المسؤولية العلمية، سيكون غداً أكثر قدرة على احترامها، والدفاع عنها، والمشاركة في تطويرها.

المستقبل يبدأ من طفلٍ يؤمن بالعلم

قد تُقاس إنجازات المؤسسات بعدد المشروعات التي تنفذها، أو بما تصدره من قرارات، أو بما تحققه من نتائج آنية، غير أن المؤسسات التي تترك أثراً حقيقياً هي تلك التي تتجح في بناء الإنسان قبل أن تبني البرامج، وتغرس الوعي قبل أن تقدم المعرفة، وتصنع الثقة قبل أن تطلبها.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة تجربة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في تمكين الأطفال بوصفها أكثر من مجرد برنامج توعوي؛ فهي تعكس رؤية مؤسسية تؤمن بأن بناء الثقافة العلمية يبدأ في سنوات العمر الأولى، وأن الاستثمار في الطفل استثمار في مستقبل الوطن.



ولعل الرسالة الأهم التي تقدمها هذه التجربة أن الاستثمار الحقيقي لا يبدأ عند بناء المنشآت أو امتلاك التقنيات، وإنما يبدأ عند بناء العقول القادرة على فهمها، وتطويرها، وحسن توظيفها؛ فكل طفل يكتسب اليوم معرفة علمية صحيحة، وكل سؤال يطرحه بدافع الفضول، وكل قصة يقرأها فتفتح أمامه أفقاً جديداً، هي خطوة إضافية نحو مجتمع أكثر وعياً، وأكثر ثقة في العلم، وأكثر قدرة على المشاركة في بناء مستقبل وطنه.

لذلك، فإن تمكين الطفل لم يعد خياراً تربوياً فحسب، بل أصبح خياراً استراتيجياً، لأنه يمثل استثماراً في الإنسان، واستثماراً في المعرفة، واستثماراً في مستقبل الوطن. فالمستقبل لا يُصنع عندما يبدأ الشباب حياتهم المهنية، بل يبدأ في اللحظة التي يكتشف فيها طفل شغفه بالعلم، ويؤمن بأن المعرفة يمكن أن تغير حياته، وأن خدمة الوطن تبدأ بفهمه.

وهكذا، وبين «بر عنخ» الذي حمل قبل آلاف السنين رسالة أن المعرفة هي الحياة، والهيئة التي تحمل اليوم رسالة أن المعرفة هي أساس الثقة والأمان والاستدامة، تمتد رحلة مصر مع العلم دون انقطاع؛ تتغير الأدوات، وتتطور المؤسسات، وتتعاقد الأجيال، لكن يبقى الإنسان نقطة البداية؛ ويبقى بناء وعيه هو الاستثمار الذي لا تنفد عوائده، والضمانة الحقيقية لمستقبل أكثر أمناً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر قدرة على صناعة الغد.

«بيت الحياة»، يتصور أن الفكرة التي قامت عليها تلك المؤسسة ستظل حية بعد آلاف السنين؛ فقد كان يؤمن بأن المعرفة هي الضمانة الحقيقية لاستمرار الحضارة، وأن الدولة التي تستثمر في الإنسان هي الدولة الأقدر على مواجهة المستقبل. واليوم، وبرغم اختلاف الأزمنة والأدوات، يبقى المعنى واحداً؛ فبناء الإنسان لا يزال الطريق الأقصر إلى بناء الدولة، والثقافة العلمية لا تزال إحدى الركائز التي يقوم عليها مستقبل الأمم.

ومن هنا، تكتسب مبادرات الهيئة الموجهة للأطفال قيمة تتجاوز حدود المناسبة أو الفعالية؛ لأنها تؤسس لجيل ينظر إلى العلوم النووية والإشعاعية بعين المعرفة لا الخوف، وبعين الفهم لا التصورات المسبقة، ويعي أن هناك مؤسسة وطنية تعمل وفق أعلى المعايير الدولية لضمان أن تظل الاستخدامات النووية والإشعاعية في مصر آمنة، ومأمونة، بما يضمن سلامة الإنسان والبيئة والممتلكات.

ولم تكن الشراكة مع صندوق مكتبات مصر العامة سوى نموذج يؤكد أن بناء الوعي مسؤولية وطنية مشتركة، وأن تكامل مؤسسات الدولة هو السبيل الأمثل للوصول إلى جميع فئات المجتمع، ولا سيما الأطفال، الذين يمثلون نقطة البداية لأي مشروع يستهدف المستقبل. فحين تتكامل الخبرة العلمية للهيئة مع الانتشار المجتمعي للمكتبات، تتحول المعرفة إلى أثر، ويتحول الأثر إلى ثقافة، وتتحول الثقافة إلى استثمار طويل الأجل في الإنسان.

حماية الطفل في العصر الرقمي.. بين التشريع وبناء الوعي

الناطقة أ.د / ثريا أحمد البدوي

رئيس لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب المصري
العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة



وتمكينهم من التمييز بين المعلومات الصحيحة والأخبار المضللة والشائعات، حتى يصبحوا أكثر وعياً في التعامل مع ما يتلقونه عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

وفي الوقت نفسه، تحرص اللجنة على التنسيق المستمر مع وزارة الثقافة لإعداد برامج ومبادرات تسهم في تنمية القدرات العقلية والإبداعية للأطفال، وتشجعهم على القراءة والفنون والأنشطة الثقافية، بما يقدم لهم بدائل إيجابية تعزز قيم الانتماء، وترسخ الهوية الوطنية، وتبني شخصية متوازنة قادرة على التفكير والإبداع.

ولم تغفل اللجنة جانب الرقابة، إذ أوصت الهيئات الإعلامية برصد أي انتهاكات ترتكب في حق الطفل، والتعامل معها بحزم وحسم، بما يضمن توفير بيئة إعلامية آمنة تحترم حقوقه وتحافظ على نموه النفسي والفكري؛ غير أن هذه الجهود، مهما بلغت أهميتها، لا يمكن أن تؤدي ثمارها دون دور الأسرة بصفتها المؤسسة الأولى في التنشئة، فهي التي تغرس القيم وتوجه السلوك وتتابع الأبناء. كما أن المنظومة القيمية والدينية تظل صاحبة الأثر الأعظم في تكوين الضمير، لأنها تبني لدى الطفل رقابة ذاتية تجعله يراجع أفعاله ويختار الصواب عن اقتناع، فيراقب نفسه قبل أن يراقبه المجتمع أو القانون.

وهكذا يتضح أن حماية الطفل في العصر الرقمي ليست مسؤولية جهة واحدة، وإنما هي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها التشريعات مع الثقافة، والإعلام مع التعليم، والأسرة مع مؤسسات الدولة. وعندما يتحقق هذا التكامل، يصبح لدينا جيل واع بهويته، متمسك بقيمه، قادر على الاستفادة من التكنولوجيا دون أن يقع أسيراً لمخاطرها، وهو الهدف الذي تعمل لجنة الإعلام والثقافة والآثار على تحقيقه من أجل بناء مستقبل أكثر أمناً واستقراراً للوطن.

يُشكّل بناء وعي النشء وحماية الطفولة ركيزة أساسية في صياغة مستقبل الوطن، وهو ما تضعه لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب في صدارة أولوياتها. وانطلاقاً من مسؤوليتها التشريعية والرقابية، تعمل اللجنة على صياغة سياسات إعلامية وثقافية متوازنة تسهم في بناء شخصية الطفل، وتعزز هويته الوطنية، وتحصنه من التحديات الفكرية والثقافية التي فرضها العصر الرقمي.

وفي هذا الإطار، جاء التوجيه الرئاسي بإعداد تشريع خاص يهدف إلى حماية الأطفال دون السادسة عشرة من مخاطر الإنترنت، إدراكاً لما يحمله الفضاء الرقمي من فرص، وفي الوقت ذاته من مخاطر قد تؤثر في وعي الطفل وسلوكه وقيمه. وتسعى اللجنة إلى ترجمة هذا التوجيه إلى إطار تشريعي يحقق الحماية اللازمة للأطفال، مع مراعاة طبيعة الجيل الحالي الذي أصبح أكثر قدرة على التعامل مع التكنولوجيا.

ومع ذلك، فإن المنع التشريعي وحده لا يكفي لتحقيق الغاية المنشودة، لأن الواقع يثبت أن بعض الأطفال يمتلكون قدرًا كبيراً من الوعي التقني، بما يُمكنهم من تجاوز القيود المفروضة عليهم. فقد يستخدم بعضهم هواتف ذويهم دون علمهم، أو يُسجل بيانات عمرية غير صحيحة، أو يلجأ إلى وسائل التصفح الخفي، أو يستخدم برامج تغير مسار الاتصال للوصول إلى المواقع المحجوبة. ومن هنا يصبح من الضروري أن تسير الحماية القانونية جنباً إلى جنب مع بناء الوعي، حتى يقتنع الطفل بأسباب الحماية بدلاً من أن ينشغل بالبحث عن وسائل للالتفاف عليها.

وانطلاقاً من هذا الفهم، لم يقتصر دور اللجنة على مناقشة التشريعات، بل امتد إلى الاهتمام ببناء الإنسان. فقد تقدمت رئيسة اللجنة بمقترح لإدراج مقرر التربية الإعلامية في المدارس وتعليمه في الجامعات، بهدف تنمية التفكير النقدي لدى النشء،



التشريع من أجل المستقبل.. البرلمان وصحة الطفل والنشء

النائبة د / جيلان أحمد
عضو لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب المصري

كما تواصل دورها الرقابي بطريقة فعّالة، من خلال متابعة مستوى الخدمات الصحية المقدّمة للأطفال والنشء في مختلف المحافظات، ورصد التحديات التي تواجه المنظومة الصحية، والعمل على ضمان توافر الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية، إلى جانب متابعة أداء المستشفيات ووحدات الرعاية الأساسية والمدرسية، وتحرص اللجنة كذلك على عقد الاجتماعات الدورية مع الجهات التنفيذية والمعنية، لمتابعة تنفيذ المبادرات الصحية وبرامج الكشف المبكر والتوعية، بما يسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وتحقيق أعلى معدلات الحماية والوقاية للأجيال الجديدة.

ولا يقتصر مفهوم التمكين الصحي على توفير العلاج فقط، بل يمتد ليشمل نشر الوعي الصحي، وتعزيز ثقافة الوقاية، وترسيخ السلوكيات الصحية السليمة داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع، وهو ما يتطلب تكاملاً بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، لضمان بناء جيل يتمتع بصحة جيدة وقدرة أكبر على الإبداع والإنتاج.

إن الاستثمار في صحة الطفل والنشء يُمثّل استثماراً مباشراً في مستقبل الوطن، ودعم الجهود البرلمانية والتشريعية في هذا الملف يمثل خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر وعياً واستقراراً وقدرة على مواجهة التحديات، ومن هنا، تستمر لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب في أداء دورها الوطني لتعزيز المنظومة الصحية، بما يحقق رؤية الدولة المصرية في بناء الإنسان وصناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تُمثّل صحة الطفل والنشء إحدى أهم ركائز بناء الإنسان، بوصفها الأساس الحقيقي لإعداد أجيال قادرة على المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية، ومن هذا المنطلق، أولت الدولة المصرية اهتماماً متزايداً بملف الرعاية الصحية للأطفال والنشء، عبر تبني سياسات وتشريعات تستهدف توفير بيئة صحية وأمنة تضمن لهم النمو السليم بدنياً ونفسياً واجتماعياً.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور المحوري الذي تضطلع به لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب المصري، بصفتها إحدى اللجان النوعية المعنية بدعم المنظومة الصحية، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة في قطاع الصحة، فضلاً عن مناقشة وإقرار التشريعات التي تسهم في تعزيز جودة الخدمات الصحية المقدّمة للمواطنين، وفي مقدمتهم الأطفال والنشء.

وقد حرصت اللجنة خلال السنوات الماضية على دعم عدد من المبادرات والبرامج الصحية التي تستهدف الارتقاء بصحة الأجيال الجديدة، سواء من خلال متابعة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، أو دعم المبادرات الرئاسية للكشف المبكر عن الأمراض، وبرامج التغذية المدرسية، والتوعية الصحية، فضلاً عن الاهتمام بالصحة النفسية والتوعية بمخاطر الإدمان والسلوكيات السلبية.

كما أدّت لجنة الشؤون الصحية دوراً مهماً في مناقشة القوانين والتعديلات التشريعية المرتبطة بحماية الطفل، وتحسين جودة الرعاية الصحية، وضمان وصول الخدمات الطبية إلى مختلف الفئات، بما يعزز مفهوم العدالة الصحية، ويؤكد التزام الدولة بحقوق الطفل التي نصّ عليها الدستور المصري والمواثيق الدولية.

المجلس القومي للصحة النفسية.. لأن أطفالنا يستحقون



د / أحمد جمال الدين النحاس
رئيس الإدارة المركزية للأمانة الفنية
للمجلس القومي للصحة النفسية

- **الحماية:** ضمان حصول كل فرد، وخاصة الأطفال والنشء، على بيئة نفسية آمنة وداعمة.
- **الوقاية:** نشر ثقافة الصحة النفسية قبل وقوع الأزمات لا بعدها.
- **التمكين:** تزويد الأسرة والمجتمع والمتخصصين بالأدوات والمعرفة اللازمة للتعامل مع التحديات النفسية.

وتمثل فئة الأطفال والمراهقين أولوية خاصة في عمل المجلس، فالطفل ليس نسخة مُصغرة من البالغ، بل هو كيان نفسي مستقل بحاجة إلى رعاية خاصة ومتخصصة، وحماية الأطفال والنشء في الصحة النفسية تعني الحرص على سلامتهم العاطفية والنفسية في جميع مراحل نموهم، من الطفولة المبكرة حتى سن المراهقة، لذا يحرص المجلس على أن يحظى كل طفل أو مراهق يحتاج إلى رعاية نفسية متخصصة بأعلى مستوى من المتابعة والاهتمام. وإيمانًا بأهمية تنظيم هذا الملف، فإن المجلس يعكف حاليًا على استكمال وضع ضوابط خاصة بحجز الأطفال والمراهقين في منشآت الصحة النفسية، وهي في مراحلها الأخيرة من المراجعة تمهيدًا لاعتمادها رسميًا، لتمثل ضمانة تشريعية وإجرائية تكفل حماية صغارنا وحصولهم على أقصى استفادة ممكنة من الرحلة العلاجية.

غير أن الحماية الحقيقية لا تبدأ عند الأزمة، بل تبدأ قبلها بكثير، لذلك يُولي المجلس اهتمامًا بالغًا بالتوعية المجتمعية، ونشر ثقافة الصحة النفسية في أوساط الأسرة والمدرسة والمجتمع، وقد تجلّى ذلك في إطلاق حملة "نفسيتنا ذنيتنا"، التي لامست وجدان شريحة واسعة من المجتمع، وأسهم فيها الأطفال أنفسهم بوصفهم شركاء فاعلين في نشر رسالتها، عبر أساليب مبتكرة استطاعت أن تخاطب عالمهم وتعال اهتمامهم، فالطفل الذي يتعلم

يتمحور مستقبل جميع المجتمعات حول الأطفال والناشئة، وحين نشرع في السرد عن خطط المستقبل فإننا في جوهر الأمر نضع حجر الأساس المتين لما قد يحتاجون إليه، ونُشيد كل ما نستطيع أن نقدمه لهم من حماية ودعم، ليس على الصعيد الجسدي وحده، بل على الصعيد النفسي أيضًا، فالصحة النفسية ليست ترفًا أو اهتمامًا استثنائيًا، بل ركيزة أساسية في بناء الإنسان السوي القادر على العطاء والإسهام في مجتمعه.

ويضطلع المجلس القومي للصحة النفسية بدور محوري في المنظومة الصحية المصرية، إذ يقف في قلب منظومة الرعاية الصحية في جمهورية مصر العربية، شامخًا بوصفه جهة رقابية وإشرافية من الدرجة الأولى، تأسس بموجب القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩، ويتأخره وزير الصحة والسكان، ليكون الذراع التنفيذية للدولة المصرية في كل ما يتعلق بالإشراف على منشآت الصحة النفسية في جمهورية مصر العربية؛ حكومية كانت أم خاصة، وضمان حصول المرضى على حقوقهم كاملة، وعلى الرعاية الطبية اللائقة التي يستحقونها.

ولا يقتصر دور المجلس على الجانب الرقابي فحسب، بل يمتد ليشمل الإشراف الكامل على جميع منشآت الصحة النفسية في مصر، سواء أكانت حكومية أم خاصة، والتأكد من أن كل مريض يحصل على حقوقه كاملة، وعلى الرعاية الطبية اللائقة التي يستحقها، إذ إن المجلس لا يرى في مهمته مجرد إجراءات بيروقراطية، بل يؤمن إيمانًا راسخًا بأن الصحة النفسية حق أصيل لكل إنسان، تمامًا كالصحة الجسدية.

يسعى المجلس القومي للصحة النفسية إلى بناء مجتمع مصري متوازن نفسيًا، قادر على مواجهة تحديات العصر بوعي وصحة، ويتمحور رؤيته حول ثلاثة محاور رئيسية:

منذ صغره كيف يُعبر عن مشاعره، ويطلب المساعدة حين يحتاج إليها، يحمل في داخله درعاً وقائية تصونه من كثير من الأزمات النفسية التي قد تعترض طريقه.

ويولي المجلس القومي للصحة النفسية اهتماماً بالغاً بفئة الأطفال والمراهقين، إذ يحرص على أنه في حال احتاج أي طفل أو مراهق إلى دخول منشأة للصحة النفسية، فإنه يحصل على أعلى مستوى من المتابعة والرعاية المتخصصة التي تناسب طبيعة مرحلته العمرية واحتياجاته النفسية الخاصة.

كما يؤمن المجلس بأن الوقاية خير من العلاج، لذلك تتعدد استراتيجياته الوقائية، وتتعدد لتصل إلى أكبر شريحة ممكنة، من خلال ما يلي:

١. التوعية المجتمعية والمدرسية:

بما أن المدرسة تُمثّل البيئة الأكثر حضوراً في حياة الطفل بعد الأسرة، فقد وجّه المجلس جهوداً كبيرة نحو تعزيز منظومة الدعم النفسي في المؤسسات التعليمية، بهدف نشر مفهوم الثقافة النفسية بين الطلاب والمُعلّمين، وبناء ثقافة قبول الصحة النفسية داخل المجتمع المدرسي، مما يساهم في محاربة وصمة المرض النفسي، بحيث لا يشعر الطفل بالوصم أو الخجل حين يحتاج إلى مساعدة.

٢. دعم الطلاب في اللحظات الحرجة:

تعاون المجلس مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة "قاهم" للدعم النفسي لدعم طلاب الثانوية العامة في الفترة الأكثر ضغطاً عليهم، وهي فترة الامتحانات، وذلك من خلال تقديم استشارات نفسية تليفونية مجانية ضمن حملة "حياة كريمة ٢٠٢٤"، لمساعدتهم على تخطي ما يمرون به من ضغط نفسي وتوتر وقلق، لأننا نعلم أن ضغط الامتحانات ليس مجرد توتر عابر، بل إنه قد يترك أثراً نفسياً عميقاً إذا لم يُعامل معه بطريقة صحيحة.

٣. التصدي لمخاطر الأفكار الدخيلة والانحرافات السلوكية:

يسعى المجلس إلى توسيع دوره الوقائي ليشمل التحديات الجديدة التي يواجهها الجيل الحالي، ولا يغفل عن التحديات المتعلقة بحماية النشء من الأفكار الدخيلة والانحرافات السلوكية التي باتت تُشكل مصدر قلق مجتمعي حقيقي، ومن هذا المنطلق، يُشارك المجلس في اللجنة القومية لوضع الاستراتيجية الوطنية لمجابهة الانحرافات السلوكية، ويضطلع بمهام الإشراف ومتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بملف الصحة النفسية، والتنسيق مع الجهات المعنية لترجمة هذه التوصيات في إطار وطني مُوحد، وتعكس هذه المشاركة إيمان المجلس بأن حماية النشء مسؤولية مشتركة تستوجب تضافر الجهود على أعلى المستويات.

٤. النهوض بالوعي والتثقيف الصحي النفسي للأسرة

والمجتمع:

أطلق المجلس القومي للصحة النفسية حملة "نفسيتنا دنيّتنا"، وهي واحدة من أبرز مبادراته التوعوية التي حققت صدى واسعاً في المجتمع، وما يميز هذه الحملة أنها لم تتوجه للكبار فقط، بل استطاعت أن تجذب شريحة واسعة من الأطفال ليكونوا شركاء حقيقيين في نشر رسالة الصحة النفسية، باستخدام أساليب مبتكرة وجذابة تناسب عالمهم وتخطب لغتهم؛ هذا الوعي الذي يزرعه المجلس في نفوس الأطفال منذ الصغر يُشكّل خط الدفاع الأول ضد الاضطرابات النفسية، إذ إن الطفل الذي يعرف كيف يعبر عن مشاعره، ويطلب المساعدة حين يحتاج إليها، هو طفل محمي من الداخل.

٥. مبادرات المجلس في حماية الأطفال والنشء:

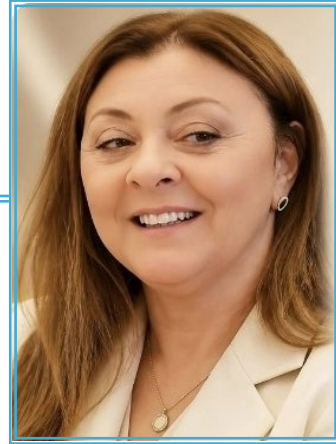
تتجلى عملية الحماية التي يقودها المجلس في جملة من المبادرات الملموسة:

- التعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة في تحديث الإطار الاستراتيجي للطفولة والأمومة، وصياغة سياسات وطنية متكاملة لحماية الطفولة والنشء ضمن الخطة الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٩.
- الانضمام إلى البرنامج القومي لتعزيز الصحة النفسية، مما يعني تعزيز الحضور المؤسسي للمجلس في المنظومة الوطنية للرعاية الصحية.
- إعداد ضوابط الحجز الخاصة بالأطفال والمراهقين لضمان أن تكون إجراءات الرعاية النفسية المُخصّصة لهم محاطة بضمانات قانونية وأخلاقية صارمة.
- حملة دعم طلاب الثانوية العامة التي تُقدّم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة "قاهم".

كل ما يضطلع به المجلس ينبثق من قناعة راسخة بأن الصحة النفسية حق أصيل لكل طفل ولكل أسرة، وأن المجتمع الواعي هو المجتمع القادر على حماية أبنائه، فالصحة النفسية مسؤولية مجتمعية مشتركة، ولا يستطيع أي مجلس أو جهة تحقيق التغيير المنشود بمعزل عن المجتمع، لذا فقد دعا المجلس القومي للصحة النفسية الجميع إلى المشاركة الفعلية في رحلة بناء مجتمع أكثر صحة ووعياً، من خلال متابعة صفحاته الرسمية على فيسبوك وإنستجرام للاطلاع على آخر أخباره وأنشطته ومبادراته، وخصّص خطاً مباشراً للتواصل (٠١٢٠٧٤٧٤٧٤٠)، سواء من خلال الاتصال أو التواصل عبر تطبيق واتس آب.

معاً نستطيع أن نصنع فارقاً حقيقياً في حياة أطفالنا ونشئنا، فكل وعي تنتشره، وكل طفل تساعد على فهم مشاعره، هو لبنة في صرح مجتمع أكثر صحة وأكثر أملاً.

الاستثمار في تمكين الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة.. لبنة الجمهورية الجديدة



أ.د. / إيمان كريم
المشرف العام على المجلس القومي
للأشخاص ذوي الإعاقة

في ظلّ التحولات التي تشهدها الدولة المصرية نحو ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، برز ملف الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفه أحد الملفات الوطنية التي حظيت باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، انطلاقًا من رؤية تؤمن بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة جميع فئات المجتمع على قدم المساواة، ويأتي الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة في قلب هذه الرؤية، باعتبارهم ليسوا فقط فئة تحتاج إلى الرعاية والحماية، بل نواة الجمهورية الجديدة، التي تقوم بسواعد أبنائها، وتستهدف الاستفادة من طاقاتهم البشرية الواعدة، التي تمثل جزءًا أصيلًا من رأس المال البشري للدولة.

فعملية تمكين الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة لم يعد يُنظر إليها بصفته قضية اجتماعية أو إنسانية فحسب، بل أصبحت أحد المؤشرات الأساسية التي يُقاس بها مدى تقدم المجتمعات وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، يضطلع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بدور محوري في دعم وتمكين الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة، مستندًا في ذلك إلى منظومة تشريعية وحقوقية متكاملة، تصدرها أحكام الدستور المصري، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، إلى جانب الالتزامات الدولية التي تعهّدت بها الدولة المصرية، وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، ولا يقتصر دور المجلس على الدفاع عن الحقوق، أو متابعة تنفيذ السياسات العامة، بل يمتد ليشمل العمل على بناء بيئة مجتمعية أكثر شمولًا وإتاحة ودمجًا.



التعليم الدامج.. بوابة التمكين الأولى

يُعدّ التعليم أحد أهم محاور التمكين التي يوليها المجلس اهتمامًا خاصًا، كونه الوسيلة الأكثر تأثيرًا في بناء الإنسان وتنمية قدراته، ومن هذا المنطلق، يتبنى المجلس رؤية شاملة لمفهوم التعليم الدامج، تتجاوز مجرد إلحاق الأطفال من ذوي الإعاقة بالمؤسسات التعليمية، لتشمل توفير بيئة تعليمية متكاملة تراعي اختلاف الاحتياجات والقدرات، وتتطلب هذه الرؤية العمل على تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، إلى جانب توفير الوسائل التعليمية المساندة، وتهيئة المناهج، ووسائل التواصل بما يتناسب مع مختلف أنواع الإعاقة، كما تتطلب الاستثمار في العنصر البشري، من خلال تدريب وتأهيل المُعلِّمين والعاملين بالقطاع التعليمي على أساليب التعامل التربوي السليم مع الطلاب من ذوي الإعاقة، بما يسهم في خلق بيئة تعليمية أكثر دعمًا وتحفيزًا.

الدمج المجتمعي.. من تغيير المفاهيم إلى صناعة الفرص

على الرغم من التطور التشريعي والمؤسسي الذي شهده ملف الإعاقة، فإن التحديات المرتبطة بالصور الذهنية والمفاهيم المجتمعية ما زالت تمثل أحد أبرز العوائق أمام تحقيق الدمج الكامل، ومن هنا يبرز الدور التوعوي للمجلس في نشر ثقافة قبول التنوع وتعزيز قيم المساواة وعدم التمييز، ولذا يعمل المجلس من خلال حملاته التوعوية وبرامجه المجتمعية على تصحيح المفاهيم المغلوطة المرتبطة بالإعاقة، وإبراز النماذج الإيجابية والناجحة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبني رؤية قائمة على الحقوق والقدرات والفرص المتكافئة، بدلاً من النظرة التقليدية التي اختزلت الإعاقة لسنوات طويلة في إطار الشفقة أو العجز.

الأسرة.. الشريك الأول في رحلة التمكين

تُعدّ الأسرة الركيزة الأساسية وحجر الزاوية في حياة الطفل، وتتضاعف أهميتها عندما يتعلق الأمر بالأطفال من ذوي الإعاقة، إذ إن مستوى الوعي الأسري وطبيعة الدعم النفسي والاجتماعي



المقدّم داخل المنزل ينعكس بصورة مباشرة على نمو الطفل وتطوره وقدرته على مواجهة التحديات، لذا يولي المجلس اهتمامًا كبيرًا بدعم الأسر ومقدمي الرعاية، من خلال تنفيذ برامج توعوية تستهدف رفع مستوى المعرفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مهارات التعامل الإيجابي معهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للأسر لمساعدتها على أداء دورها المحوري في عملية التمكين، فالتجارب الدولية تؤكد أن الأسرة الواعية تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التحديات التي قد تقف حائلاً أمام مشاركة الأطفال من ذوي الإعاقة، كما أنها تمثل التربة الخصبة لنمو الثقة بالنفس والاستقلالية والشعور بالانتماء.

الصحة والتدخل المبكر.. أساس بناء القدرات

تُمثّل الرعاية الصحية والتأهيلية عنصراً رئيسياً في تمكين الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة، فالكشف المبكر والتدخل المبكر يعدان من أهم العوامل المؤثرة في تحسين جودة الحياة، وفي هذا السياق، يعمل المجلس على تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية



"أسرتي قوتي" نموذج وطني رائد لدعم ذوي الإعاقة وأسرهم

تأتي المبادرة الرئاسية «أسرتي قوتي» ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التمكين والدمج، بصفتها إحدى المبادرات المهمة التي ينفذها المجلس لدعم الأسرة المصرية وتعزيز تماسكها، من خلال رفع وعي الأسر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأهالي ومقدمي الرعاية، والعمل على توفير بيئة أكثر دعماً وإتاحة، إلى جانب تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر من خلال برامج تدريبية وتوعوية متنوعة، لتعكس المبادرة رؤية الدولة المصرية نحو بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، يقوم على احترام الكرامة الإنسانية وتمكين الفئات الأولى بالرعاية.

الاكتشاف المبكر للإعاقات المختلفة، من خلال رؤية علمية ومهنية، مما يعزز فرص الدمج والتمكين في المراحل اللاحقة، كما يعمل المجلس على دعم حقوقهم في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتأهيل والعلاج والأجهزة التعويضية، بما يضمن حصولهم على الخدمات اللازمة في الوقت المناسب.

الثقافة والرياضة والفنون.. مساحات لاكتشاف الذات

يمتد التمكين ليشمل المجالات التي تسهم في بناء شخصية الطفل وتنمية مواهبه وقدراته، ومن هنا تأتي أهمية الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية بوصفها أدوات فعّالة لاكتشاف الإمكانيات الكامنة لدى الأطفال والنشء من ذوي الإعاقة، لذا يحرص المجلس على دعم هذه الأنشطة، وإتاحة الفرص أمام الأطفال للمشاركة فيها.

دور المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في تمكين الطفل والنشء



أ / نبيل فؤاد أحمد
مدير عام الموارد البشرية
المشرف العام على مبادرة العقول الخضراء



أ.د / شريفة فؤاد شريف
المدير التنفيذي للمعهد القومي للحوكمة
والتنمية المستدامة

تُمثِّل فئة الأطفال والنشء الركيزة الأساسية للثروة البشرية في الدولة المصرية، وضمانة استدامة خطط التنمية الشاملة، وانطلاقاً من رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لبناء الإنسان، تلتزم مؤسسات الدولة بتوفير بيئة تمكينية تضمن إعداد أجيال واعية وقادرة على التعامل مع تحديات المستقبل.

وفي هذا السياق، يبرز دور المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بوصفه ذراعاً تدريبية رائدة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تعمل على صياغة وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تهدف إلى غرس قيم الحوكمة الرشيدة، ونشر ثقافة التنمية المستدامة بين النشء، بوصفهم شركاء اليوم وقادة الغد.



مبادرات التنمية المستدامة.. نحو جيل يعي الأمان البيئي

لا يقتصر تمكين الطفل والنشء من منظور المعهد على تقديم المعرفة النظرية، بل يمتد إلى تطبيق مبادئ "الاستدامة" في آليات التنشئة والتعليم؛ فتمكين النشء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوعيهم بالاستدامة البيئية والمادية، ومن هذا المنطلق، أطلق المعهد مبادرات نوعية تستهدف المدارس والمعسكرات الطلابية، ومن أبرزها:

مبادرة "العقول الخضراء" (Green Minds):

هي مبادرة رائدة تهدف إلى نشر الوعي البيئي وترشيد استهلاك الموارد بين طلاب المدارس المصرية، وتدريبهم على مفاهيم الاستدامة والتغير المناخي، مما يتقاطع بشكل مباشر مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في حماية البيئة والإنسان من المخاطر المستقبلية.

أولاً- هوية الرسالة وفلسفة الحوكمة:

تُمثِّل مبادرة "العقول الخضراء" شراكة استراتيجية رائدة بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة (NIGSD)، وتحت شعار "عقل أخضر.. مستقبل أفضل" تعمل المبادرة بوصفها أداة تحول مؤسسي لترسيخ مبادئ الإشراف والمسؤولية البيئية لدى الأطفال وفئات النشء في مصر. **فلسفة "تجديد العقول":**

تتطلق المبادرة من فرضية مفادها أن السلوك البشري غير المستدام - الذي تسارعت وتيرته منذ الثورة الصناعية- هو المحفِّز الأساسي لأزمة المناخ الحالية وانهيار النظم البيئية. وتؤكد فلسفتنا أن معالجة المشكلات البيئية مستحيلة دون إحداث تحول معرفي جذري؛ وكما تنص العقيدة الأساسية للمبادرة: "لأننا لا نستطيع حل المشكلات المستعصية بذات العقلية التي أوجدتها"، فإن نقطة الانطلاق الحتمية تكمن في تجديد العقول وتصحيح المفاهيم الفكرية، ومن خلال تعزيز الدوافع الداخلية، وحسب الانتماء المجتمعي والبيئي، تعمل المبادرة على تجسير الفجوة بين الوعي النظري والتغيير السلوكي الملموس على أرض الواقع.

الفئات المستهدفة والمبررات الاستراتيجية:

تُرَكِّز المبادرة بشكل حصري على الفئة العمرية من ٦ إلى ١٨ عامًا، ويُعدُّ اختيار هذه الديموغرافية ضرورة استراتيجية حتمية؛ فأطفال اليوم هم الذين سيرثون - بشكل غير متناسب- تداعيات التدهور البيئي، على الرغم من أنه لم يكن لهم أي دور في نشأتها. وتُشكِّل عملية تزويدهم بـ "عقول خضراء" ركيزة أساسية لبناء المرونة والقدرة على الصمود الوطني على المدى الطويل.

ثانيًا- مراحل المبادرة:

المرحلة التجريبية (٢٠٢٢-٢٠٢٣):

تم تنفيذ المرحلة التجريبية بنجاح داخل محافظة القاهرة، حيث مثَّلت بيئة خاضعة للرقابة والقياس لتدقيق المنهجية وتطويرها. **نطاق الوصول:** ٢,٤٠٠ طالب وطالبة (١,٣٨٥ في المرحلة الابتدائية، و١,٠١٥ في المرحلة الإعدادية). **النطاق المؤسسي:** التطبيق عبر ٥ مدارس (مدرستان خاصتان، و٣ مدارس حكومية).

السياق الاستراتيجي (حي الأسمرات): نُقِّذَت المبادرة في مدارس "تحيا مصر"، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، وكانت هذه الشراكة حيوية لتوفير البنية التحتية الاجتماعية والوجستية اللازمة لضمان سهولة إتمام المرحلة التجريبية، وتحقيق النجاح الأساسي المستهدف.

بناء قدرات شركاء المصلحة: لضمان استدامة المبادرة،

استثمرنا بكثافة في تدريب عدد من الكوادر البشرية الذين يمثلون خط المواجهة الأول للمشروع:

- تدريب ٣٢ مُيسِّرًا من خلال إعداد المُدرِّبين (TOT)، مما يدعم آليات تقديم وإدارة إطار الألعاب التجريبية والتفاعلية.
 - تدريب ٣٠ من كوادر خريجي مبادرة "كُن سفيرًا"، من خلال التعلم التجريبي القائم على المحاكاة ودمج أهداف التنمية المستدامة.
 - تدريب ٥٠ مُعلِّمًا ومُعلِّمة من مُعلِّمي المرحلة الابتدائية على مبادئ وأهداف التنمية المستدامة والتعلم بالخبرة.
- مخرجات استراتيجية رئيسية:** أثبتت المرحلة التجريبية بنجاح أن التعلم القائم على اكتساب المعارف بالخبرات يمكنه نقل الطلاب بفاعلية من مربع "المعرفة النظرية" إلى "السياق التطبيقي"، وقد وُفِّرَ تطوير هذه المنهجية في القاهرة المخطط التوجيهي للتوسع اللاحق في محافظات مصر.



ثالثًا- المنظومة التعليمية والرقمية لمبادرة "العقول الخضراء":

طُوِّرت المبادرة منهجًا علميًا متكاملًا باللغة العربية يغطي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs)، مع تبسيط هذا المحتوى ليتناسب مع الفئات العمرية المستهدفة عبر مقابلات معمقة مع الخبراء، مما يضمن صدى المادة العلمية وتأثيرها عبر



مختلف السياقات الاجتماعية.

المنظومة الرقمية والابتكار:

يضمن التكامل الرقمي امتداد أثر المبادرة واستمراره إلى ما بعد يوم التدريب المباشر:

أولاً: تطبيق "العقول الخضراء" الذكي: منصة تفاعلية قائمة على الألعاب (Gamified) مُخصّصة للطلاب وأولياء الأمور والمُعلّمين، لتعزيز العادات اليومية المستدامة، ويتبع التطبيق نظاماً تنافسياً وآلية إشعارات تضمن تحول الأثر البيئي إلى تجربة يومية مستمرة.

ثانياً: الرسوم التفاعلية المتحركة متفرعة المسارات (Branching Cartoons): سلسلة فيديوهات، يحدد فيها الطلاب بأنفسهم نهاية القصة، من خلال اتخاذ قرارات بيئية، مما يوضح لهم العواقب الفورية لخياراتهم.

ثالثاً: الأدوات الإبداعية المساعدة للذاكرة: أغنية "أنا حامي الأرض"، التي تستخدم التعلم الحركي والنغمة الموسيقية لترسيخ السلوكيات المستدامة في ذاكرة الطلاب، ويدعم ذلك لعبة بطاقات (كروت) مُصمّمة لتسهيل نقاشات الاستدامة داخل النواة الأسرية. **مخرجات استراتيجية رئيسية:** من خلال المزامنة بين اللعب التجريبي الواقعي والتفاعل الرقمي اليومي، تعالج المبادرة "فجوة الاحتفاظ بالمعلومة"، مما يضمن تعزيز السلوكيات المستدامة في المدرسة والمنزل معاً.

رابعاً - أنشطة المبادرة:

المرحلة الأولى (٢٠٢٣-٢٠٢٤):

تم التوسع في أنشطة المبادرة لتشمل المرحلة الثانوية، وتنفيذها في أربع محافظات مصرية، هي (القاهرة، والإسكندرية، والفيوم، والإسماعيلية).

المرحلة الابتدائية:

استهدفت المبادرة في هذه المرحلة ٦,٨٠٠ طالب وطالبة، بتقديم نموذج للتعليم التجريبي يُنفَّذ في يوم واحد، ويُركّز هذا النموذج على الألعاب التفاعلية، وحلقات نقاشية تهدف إلى خلق شعور مبكر بالمسؤولية البيئية.

آلية التنفيذ: يستخدم البرنامج إطاراً للألعاب التفاعلية يتكون من ٢٥ لعبة تدريبية تعليمية مُصمّمة لتحويل النظريات المُعقّدة إلى عادات ممارسة يومية، وترتكز الأنشطة على أربعة محاور استراتيجية:

- الاستهلاك المسؤول للطاقة.
- الاستهلاك المسؤول للمياه.
- الاستهلاك المسؤول للغذاء.
- إدارة المخلفات وإعادة التدوير.



المرحلة الإعدادية:

استهدفت المبادرة في هذه المرحلة ١٣٥٠ طالباً وطالبة، لتقديم نموذجاً للتعليم التجريبي ينفذ في يومين؛ الأول: أنشطة التعلم بالخبرة لتعزيز السلوكيات اليومية المستدامة، واليوم الثاني: ورش عمل ونقاشات مع متخصصين ومتحدثين في مجالات التنمية المستدامة لمساعدة الطلاب على كيفية التفكير في مشروعات صغيرة ومبادرات لنشر الوعي بالاستدامة.



• المرحلة الثانوية: برنامج "القائد الأخضر"

ينتقل هذا البرنامج المتقدم بمعسكر خارج المدرسة لثلاثة أيام، بـ ٧٩٠ طالبًا وطالبة، مستهدفًا من مرحلة الوعي إلى مرحلة القيادة والمناصرة المجتمعية، وتتوزع المنهجية على النحو الآتي: اليوم الأول: التعلم التجريبي: ألعاب تفاعلية مكثفة لترسيخ السلوكيات المستدامة الأساسية.

اليوم الثاني: ورش العمل التخصصية: ندوات معمّقة مع خبراء الاستدامة لمساعدة الطلاب على تصور وصياغة مشروعات تنمية محلية.

اليوم الثالث: التكامل الميداني والعروض التقديمية: زيارات ميدانية واقعية لمؤسسات مستدامة، يليها جلسة ختامية يقدم فيها الطلاب مقترحاتهم لمبادرات مجتمعية.



ورش عمل للمُعَلِّمين مسؤولي الأنشطة الطلابية:

تهدف إلى رفع الوعي البيئي لدى مسؤولي الأنشطة الطلابية ليصبحوا داعمين لعملية نشر مفهوم الاستدامة، وتشجيع ودعم الطلاب على الاستمرار في تطبيق السلوكيات اليومية المستدامة خلال اليوم الدراسي، وتحفيزهم على الابتكار لجعل مدارسهم أكثر استدامة، ويتكون البرنامج من يوم تدريبي ينقسم ما بين حلقات نقاش وألعاب تفاعلية، تسهم في تشكيل وتجديد عقول المُعَلِّمين لتقديم أساليب جديدة تفاعلية للتعامل مع الأطفال خلال اليوم الدراسي، وقد تم تدريب ٣٠٠ مسؤول ومسؤولة من خلال التعلم التجريبي القائم على المحاكاة ودمج أهداف التنمية المستدامة.



الاستثمار في المتعاملين مع الأطفال:

إيمانًا بأن تمكين النشء يتطلب بيئة مؤسسية داعمة، فإن الدور التدريبي للمعهد يمتد ليشمل "بناء قدرات المتعاملين مع الأطفال (المُيسرين، والمُعَلِّمين مسؤولي الأنشطة الطلابية، وأولياء الأمور).

معسكرات "أنا وعائلتي":

يتكون البرنامج من معسكر لمدة يومين، يركز على ترسيخ مفاهيم الاستدامة من خلال الأنشطة التفاعلية في عقول العائلات

المسابقات المدرسية:

تلي تنفيذ المشروعات لتأسيس قاعدة بيانات قومية لقياس وعي الاستدامة، معالجة للنقص الحالي في البيانات التجريبية.



ينبغي للمدارس المشاركة تشجيع طلابها على إطلاق مشروعات ومبادرات الاستدامة، والحفاظ عليها، وفي الوقت ذاته، عليها أن تكون مثالاً يُحتذى به في دعم الاستدامة والعمل المناخي في منطقتها، ومن ثم، فإن المسابقة تشمل ثلاثة جوانب رئيسية، هي:

- تقييم المبادرات والمشروعات التي يقودها الطلاب.
- تقييم المبادرات التي يقودها المعلمون مع الطلاب.
- مشروعات إدارة المدارس وقراراتها.

وقد وُظِّفت المسابقات على مستوى ١٥ مدرسة لإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات المستدامة، مما يحفز المدارس على تبني بنية تحتية وسياسات خضراء كجزء من هويتها التنظيمية.



خامساً - خارطة الطريق الاستراتيجية:

المرحلة الثانية (٢٠٢٥-٢٠٢٧):

استراتيجية التوسع الجغرافي:

بناءً على المنهجية التي تم صقلها وتطويرها في المحافظات الأولى، تستهدف خارطة طريق المرحلة الثانية محافظات للتوسع (بورسعيد، والبحر الأحمر، وأسيوط، وأسوان).

الأهداف الاستراتيجية:

مضاعفة الأثر: توسيع نطاق تقديم التعلم التجريبي للوصول إلى أكبر كثافة طلابية ممكنة في المحافظات الجديدة.

صناعة القيادات: توسيع شبكة خريجي برنامج "القائد الأخضر"، لضمان وجود كادر محلي يدافع عن الاستدامة في كل مجتمع.

تحسين المنظومة الرقمية: تطوير تطبيق "العقول الخضراء" لتُشكِّل أداة أساسية لجمع البيانات وتتبع التحولات السلوكية على المستوى الوطني.

سد فجوة البيانات الإحصائية: استخدام النتائج والمخرجات التي

إن مبادرة "العقول الخضراء" تتجاوز كونها مجرد برنامج تعليمي؛ إنها استثمار تأسيسي في رأس المال البشري للدولة المصرية، ومن خلال مواءمة عقول الأطفال والنشء مع مبادئ الحوكمة والاستدامة البيئية الرشيدة، فإننا نسهم بطريقة مباشرة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وضمان بناء مستقبل مرن، آمن، ومستدام للأجيال القادمة.

ختاماً: رؤية مستقبلية للأمان والاستدامة

إن الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة التنموية والتدريبية هي الصمام الحقيقي لتحقيق التنمية الشاملة، لذا يرى المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة أن تمكين الطفل والنشء هو خط الدفاع الأول لضمان مستقبل آمن ومستدام؛ فحينما يمتلك النشء الوعي الرشيد ومبادئ الاستدامة، فإنه يصبح أكثر قدرة على قيادة المؤسسات -بما فيها المؤسسات العلمية والرقابية المتطورة- بكفاءة واقتدار.

وسوف يستمر المعهد في تطوير حقائبه التدريبية ومبادراته الوطنية، ملتزماً بدوره الرائد في صياغة عقول واعية، قادرة على صون مقدرات الوطن وتحقيق رفاهيته.



أنا حامي الأرض

جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التمكين الرقمي للأطفال والنشء



م / غادة لبيب

نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي

يُشكّل التمكين الرقمي للأطفال والنشء ليكونوا جاهزين لعصر التحول الرقمي الخطوة الأولى لبناء الدولة الرقمية، فلا يمكن أن يُبنى مجتمع رقمي دون وجود المستوى والخبرة والأعداد الكافية من الموارد البشرية التي ستتولى تنفيذ هذه المهمة.

وتخطو مصر خطى ثابتة نحو بناء جمهورية جديدة ذكية تواكب التطورات التكنولوجية المتصاعدة بما توفره من فرص وما تفرضه من تحديات، ويمثّل الإنسان المصري المُدرَّب على أحدث التكنولوجيات الركيزة الأساسية لمصر الرقمية، وهو ما يتطلب استدامة التأهيل والتمكين الرقمي للأطفال والنشء؛ لزيادة القدرات التنافسية للدولة المصرية، والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقمياً في مناحي الحياة كافة بشكل تفاعلي آمن ومنتج ومستدام لتحقيق المستهدفات التنموية والرقمية، وهو ما سعت إليه الدولة المصرية، ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص من الشركات المحلية والدولية والمجتمع المدني.

وتسعى هذه المقالة لبحث جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التمكين الرقمي للأطفال والنشء من خلال رؤية الوزارة ومنهجيتها في هذا المجال، واستعراض أبرز الجهود، وما أنجزته خلال السنوات الأخيرة.

أولاً: رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنهجيتها لتحقيق التمكين الرقمي للأطفال والنشء:

تتيحها التكنولوجيا بطريقة آمنة ومسؤولة.

ووفقاً لأحدث بيانات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والمؤشرات والإحصائيات الدولية ذات الصلة لعام ٢٠٢٦، فقد وصل عدد مشتركى الهاتف المحمول في مصر إلى ١٢٥,٧ مليون خط، بنسبة انتشار تجاوزت ١١٢,٦٪ (يملك بعض المستخدمين أكثر من خط واحد، سواء لأسباب تتعلق بالعمل أو الاستفادة من العروض والخدمات المختلفة)، ووصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى أكثر من ٩٨,٢ مليون مستخدم في مصر، بمعدل انتشار بلغ ٨٢,٧٪، كما سجّلت مواقع التواصل الاجتماعي في مصر أكثر من ٥١,٦ مليون مستخدم.

وقد عدّ الدستور وقانون الطفل والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة التمكين الرقمي للأطفال والنشء أولوية وطنية، بوصفه

ينتقل المجتمع المصري حالياً من جيل قادر نسبياً على الفصل بين المجالين الواقعي والرقمي، إلى جيل يتكوّن وعيه بالكامل داخل فضاء رقمي مفتوح، تتراجع فيه الوسائط المؤسسية التقليدية لصالح المنصات والخوارزميات، إذ شهدت السنوات الأخيرة تزايد استخدام المصريين، لاسيما الأطفال والنشء، للإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، وبجانب الإيجابيات الكبيرة المتصلة بتحسين أنظمة العمل والتعليم والترفيه، فقد صاحب ذلك مجموعة من التحديات والمخاطر الرقمية المتنوعة، كالتمر الإلكتروني، والاستغلال الرقمي، والتعرض للمحتوى غير الملائم، ومخاطر مشاركة البيانات الشخصية دون وعي كافٍ، الأمر الذي يجعل التنشئة الرقمية ضرورة أساسية للمواطنين، لاسيما الأطفال والنشء، لتمكينهم من الاستفادة من الفرص التي

امتدادًا لحق الطفل في الحماية والنماء والمشاركة، وشددت المادة ٢٥ من الدستور على التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، ووضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسات الدولة، على خلق نظام بيئي Ecosystem يعزز التمكين الرقمي للمواطنين، لذا تستهدف استراتيجية مصر الرقمية التي أطلقتها الدولة في عام ٢٠١٨ تحقيق عدد من المستهدفات؛ منها تعزيز إسهام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للقطاع، إضافة إلى دمج التكنولوجيا في مختلف قطاعات الدولة، ودعم قدرات مصر في مجال الربط الدولي. كما تستهدف الاستراتيجية تمكين المواطن من تلقي الخدمات الرقمية، وكسب فرص عمل في الاقتصاد الرقمي، وتشجيع ريادة الأعمال، ودعم الإبداع الرقمي.

وتحرص الوزارة على التمكين الرقمي للمواطنين في جميع خدماتها ومشروعاتها ومبادراتها، سواء الموجهة للمؤسسات الحكومية أو المجتمع، استنادًا إلى منهجية رقمية تركز على المواطن محورًا للاهتمام Citizen Centric، كونه الهدف والمستفيد، بما يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية ورؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة العالمية الـ ١٧، وذلك لتعزيز دوره في إنجاح المنظومات الرقمية عن طريق تهيئته رقميًا لاستيعاب مشروعات التحول الرقمي واستدامتها، وذلك من خلال محو الأمية الرقمية للمواطن، وتنقيفه وتأهيله رقميًا للتأقلم مع معطيات ومفاهيم أدوات تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز مشاركته الرقمية، كما تقدم الوزارة خدمات وأنشطة ومبادرات رقمية متنوعة تستهدف رفع الوعي الرقمي، وتنمية القدرات الرقمية للمواطن لتعزيز فرصه في مجالات العمل وتحسين وضعه وتمكينه اقتصاديًا، ورفع إسهاماته التنموية، بما ينعكس إيجابيًا على تحقيق المستهدفات التنموية والرقمية.

وتتبنى الوزارة في سبيل تحقيق ذلك منهجية رقمية تركز على تهيئة المجتمع المصري لاستيعاب التقنيات الرقمية الحديثة والتعامل الآمن معها، وذلك من خلال نشر الثقافة والمهارات الرقمية، والتأهيل والتمكين الرقمي للتعامل مع معطيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومفاهيمها وأدواتها، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وغيرها، وبناء نظام بيئي داعم لريادة الأعمال والإبداع الرقمي.

كما تعمل الوزارة على إتاحة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمواطنين كافة، من خلال تطوير البنية التحتية

للاتصالات، لاسيما إنشاء شبكة كوابل الألياف الضوئية، والتوسع في تغطية جميع المناطق بخدمات شبكات الهاتف المحمول، وتوفير مكاتب البريد (٤٦٥١ مكتبًا)، وإطلاق منصات رقمية لتقديم الخدمات للمواطنين بصورة أسرع وأبسط لتسهيل حياة المواطن، مثل منصة مصر الرقمية (٢٢٠ خدمة متنوعة).

ولم تكتفِ الوزارة بتطوير البنية التحتية الرقمية، بل مضت أبعد من ذلك، واضعة التكنولوجيا أداة تمكين للأطفال والنشء، لتتحول الرقمنة من رفاهية تقنية إلى أداة مباشرة للوعي والتعليم وتعزيز المهارات، وقد جاءت مجموعة من المبادرات النوعية لتعكس رؤية الدولة نحو نظام بيئي رقمي مُمكّن لهم، وداعم لنموهم وحمايتهم من الأخطار المحتملة في الفضاء الرقمي.

ثانيًا: جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التمكين الرقمي للأطفال والنشء في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي (٢٠١٤-٢٠٢٦):

تنوعت جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التمكين الرقمي للأطفال والنشء خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٦)؛ بدءًا من نشر ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا والإنترنت لديهم، مرورًا باتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة المخاطر الرقمية التي تستهدفهم في الفضاء الرقمي، وصولًا إلى التأهيل الرقمي وتنمية وبناء القدرات الرقمية للأطفال والنشء لتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل ووظائف المستقبل، وذلك على النحو الآتي:

(أ) نشر ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا والإنترنت لدى الأطفال والنشء:

- تتبنى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رؤية رقمية تقوم على أهمية التثقيف والتوعية الرقمية للأطفال والنشء، وإمدادهم بالمعارف والأدوات التي تُمكنهم من التفاعل الآمن مع البيئة الرقمية، لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، والحفاظ على الهوية الوطنية.
- تعمل الوزارة على تنفيذ استراتيجية لتعزيز الإنترنت الآمن للمواطنين، لاسيما الأطفال والنشء، ضمن مبادراتها لدعم المواطنة الرقمية والحماية على الإنترنت، التي تسعى إلى تمكينهم من استخدام الإنترنت والفضاء الرقمي بأمان، وبطريقة مسؤولة، مع دعمهم بالمهارات اللازمة للحماية من الأخطار الإلكترونية، ومساعدتهم على الفهم الكامل لتداعيات ونتائج سلوكهم الرقمي، من خلال تقديم ورش عمل وبرامج تدريبية وحملات توعوية، بالتعاون مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة.

- أطلقت الوزارة، بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، في نوفمبر ٢٠٢٤، حملة "بأمان" لتوفير بيئة رقمية آمنة للأطفال وحمايتهم من مخاطر سوء استخدام الإنترنت، ورفع الوعي لدى الأطفال وأولياء الأمور بفوائد العالم الرقمي ومخاطره، وتعزيز السلوكيات الآمنة عبر الإنترنت، وذلك من خلال تطوير المحتوى المتخصص باللغة العربية عبر المنصة الإلكترونية (واعي.نت)، والتدريب وإعداد الكوادر التدريبية المتخصصة، وتنفيذ ندوات للتوعية ورفع الوعي الرقمي المجتمعي لدى الآباء والمسؤولين عن تنشئة الأطفال، فضلاً عن التشبيك وإقامة شراكات مع الجهات الوطنية، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمدارس، ومراكز الشباب، والمكتبات العامة، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والجهات الدولية، مثل اليونيسيف، وشركات التكنولوجيا والقطاع الخاص.
- أطلقت الوزارة، من خلال مشروعات التنمية المجتمعية الرقمية، بوابة إلكترونية للمواطنة الرقمية تحت شعار "مواطن رقمي واعٍ"، تستهدف بشكل أساسي رفع الوعي المجتمعي بالمهارات الأساسية للمواطنة الرقمية، لتمكينهم من الوصول إلى المعلومات واستخدامها بطريقة فعّالة، والاستفادة من إمكانات الخدمات الحكومية الرقمية المُطوّرة، والشعور بالثقة في البيئة الرقمية، وتطوير القدرة على بناء الهوية الرقمية وإدارتها عبر الإنترنت، وامتلاك الأدوات اللازمة لحماية البيانات الشخصية وإدارة المخاطر المرتبطة بالبيئة الرقمية وطرق الوقاية منها.
- تُنفّذ الوزارة، من خلال التطوير المؤسسي الرقمي، خطة متكاملة لمحو الأمية الرقمية، ونشر الثقافة الرقمية، وتنمية القدرات الرقمية، وتعزيز الشمول الرقمي والمالي للمواطنين؛ تُنفّذ من خلال ندوات ومؤتمرات جماهيرية وورش عمل ودورات تدريبية، وتُمثّل فرصة ومجالاً خصباً لبث ونشر القيم والأفكار اللازمة لتوعية المواطن، لاسيما الأطفال والنشء، وحفظ الهوية الوطنية، والتصدي للتحديات والمخاطر التكنولوجية والوطنية المختلفة، وقد قدّمت الوزارة فعاليات تثقيفية استناد منها (١٤٠٥١٢٧) مواطناً من مختلف الفئات المجتمعية على مستوى الجمهورية حتى يونيو ٢٠٢٦، فضلاً عن التوعية بالاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة لمواجهة المخاطر الرقمية التي قد تهدد الهوية الوطنية.
- تُنفّذ الوزارة في الشأن ذاته مشروع كوادر المعرفة الرقمية

للمواطنين؛ ببناء مجموعات من كوادر المعرفة الرقمية- للاعتماد عليهم في التثقيف الرقمي وتنمية القدرات الرقمية للأسرة المصرية لاسيما الأطفال والنشء- لنحو (١٢٥٠٠) مستفيد من المكلفات والرائدات المجتمعات، والأئمة والواعظين، وعلماء الدين من الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة المصرية، والمُيسرات من المجلس القومي للمرأة، ورواد مراكز الشباب والرياضة، وهيئات قصور الثقافة

تسهم الوزارة في تعزيز الوعي الرقمي ومحو الأمية الرقمية للمواطنين، لاسيما الأطفال والنشء، في القرى المُستهدفة بالمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، من خلال مبادرة حياة كريمة رقمية؛ لسد الفجوة الرقمية بين الريف والحضر، وتمكين أهالي القرى المُستهدفة بجميع فئاتهم، بتلبية احتياجاتهم المعرفية والمهارية من أدوات التكنولوجيا الحديثة، ورفع الوعي بالخدمات الرقمية وكيفية استخدامها، وقد انتهت الوزارة منذ تدشين المبادرة من تقديم التوعية الرقمية لنحو (١٦٦) ألف مواطن في قرى المرحلة الأولى من "حياة كريمة" في ٢٠ محافظة.

وضعت الوزارة ونفّذت خطة متكاملة لتوعية المواطنين وتثقيفهم في مجالات الذكاء الاصطناعي (AI) والتقنيات الناشئة، وذلك في إطار تنفيذ مستهدفات ومحاور الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وتستهدف الخطة رفع الوعي الرقمي للمواطنين، لاسيما الأطفال والنشء، في مجالات الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، وتتضمن الخطة برامج تثقيفية كـ"الذكاء الاصطناعي للجميع"، و"الذكاء الاصطناعي التوليدي"، و"الذكاء الاصطناعي المسؤول"، وقد قدّمت الوزارة حتى يونيو ٢٠٢٦ فعاليات توعوية لنحو ٦٥ ألف مواطن.

أطلقت الوزارة في فبراير ٢٠٢٦ منصة "واعي.نت" www.wa3i.net، بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، ومنظمة اليونيسيف؛ بهدف خلق بيئة رقمية أكثر أماناً للأطفال على الإنترنت، من خلال رفع الوعي الوطني بالأخطار والتهديدات الرقمية، ومخاطر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز مهارات الحماية والمواطنة الرقمية. كما أطلقت الوزارة حملة رسائل نصية توعوية، من خلال الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات NTRA، لنشر الوعي بالاستخدام الآمن والسلامة الرقمية للأطفال، والتعريف بمنصة "واعي.نت"، وترسيخ مفاهيم الوعي الرقمي في المجتمع المصري، ومبادئ الأمان والخصوصية عبر الفضاء الرقمي، والتعريف

بأساليب الحماية المختلفة في أثناء استخدام الإنترنت والتطبيقات الرقمية للأطفال.

• أعدت الوزارة، بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، ومنظمة اليونيسيف، أدلة تدريبية متكاملة حول دور الأسرة والمؤسسات التعليمية في حماية الأطفال من مخاطر سوء استخدام الإنترنت والألعاب الإلكترونية، وشملت هذه الأدلة حقائب تدريبية وأنشطة تفاعلية موجهة للأطفال في الفئات العمرية (٦-١٠) و(١١-١٦) عامًا، بهدف تمكين الأطفال وأسرهم من الاستخدام الآمن والمسؤول للفضاء الرقمي، وتعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر الرقمية، كما أعدت هذه الأدلة بطريقة «برايل» لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة البصرية، ويجري حاليًا استكمال إجراءات تعميمها.

• تعمل الوزارة، من خلال الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، على إتاحة خدمة خلال الأشهر المقبلة لتمكين أولياء الأمور من تفعيل خطوط مخصصة للأطفال، تتيح التحكم في المحتوى من خلال أكواد تمنع الوصول إلى المواقع الإباحية ومحتوى العنف، وحتى بعض أدوات تجاوز الحجب، مثل VPN، إضافة إلى وضع ضوابط متعلقة بالألعاب الإلكترونية.

• تشارك الوزارة حاليًا في إعداد مشروع قانون لتنظيم ضوابط الاستخدام الآمن للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية للنشء والشباب، للوصول إلى إطار قانوني شامل يحقق التوازن بين استفادة الأطفال من التكنولوجيا الحديثة وحمايتهم من المخاطر الرقمية، بما يضمن بيئة رقمية آمنة ومسؤولة، مع الاستفادة من التجارب الدولية في الحماية الرقمية للأطفال. ويرتكز مشروع القانون على عدة محاور رئيسية؛ منها: التصنيف العمري من خلال وضع آلية واضحة لتصنيف المحتوى والألعاب وفق الفئات العمرية، مع تحديد إجراءات وجزاءات حال عدم الالتزام، وتنظيم تعامل المنصات بالتشاور مع المنصات الدولية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى، لضمان أن يكون القانون فعالًا وقابلًا للتطبيق، وإخضاع بعض الألعاب الإلكترونية لمعايير محددة، خاصة تلك التي تتضمن تفاعلات مفتوحة أو محتوى قد يكون ضارًا.

• تقوم الوزارة، من خلال المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات EG-CERT بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بتدشين حملات توعية مستمرة ضد مخاطر الألعاب الإلكترونية وإدمانها وتأثيراتها على الأطفال والنشء

عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به، تهدف إلى توعية الفئات المستهدفة بكيفية تفادي تلك المخاطر، فضلًا عن التوعية من خلال ورش العمل والمحاضرات التفاعلية التي تُنظمها داخل الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة ضمن جهود توعية الآباء تجاه الإدمان الرقمي وكيفية التعامل معه.

(ب) مجابهة المخاطر الرقمية التي تستهدف الأطفال والنشء في الفضاء الرقمي:

تقوم رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن التكنولوجيا والإنترنت أداة تمكين توفر فرصًا غير مسبقة للمواطنين، لاسيما الأطفال والنشء، للتواصل والتعلم والتفاعل الاجتماعي واللعب، مما يتيح لهم الاطلاع على أفكار جديدة ومصادر متنوعة للمعلومات، لكن مع هذه الفرص تبرز مخاطر جسيمة تفرض على الدولة والجهات المعنية العمل على مواجهتها، بما يسهم في خلق مجتمع رقمي وطني تفاعلي آمن ومنتهج ومستدام، يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، ويحافظ على الهوية الوطنية. وفي هذا الإطار سعت الوزارة، بالتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة، إلى التصدي للمنصات والمواقع والألعاب التي تتضمن محتوى ضارًا للمستخدمين مجتمعيًا ودينيًا. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

• تعمل الوزارة على حجب المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت، من خلال توجيه مُشغلي خدمة الإنترنت لاتخاذ الإجراءات الفنية لتقييد وصول المستخدمين إلى المواقع الإباحية.

• اتخذت الوزارة، من خلال الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وبالتنسيق مع مجلس النواب والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الإجراءات اللازمة لحجب عدد من تطبيقات ومواقع المراهقات الإلكترونية، وذلك في إطار حملة وطنية واسعة لمكافحة المقامرة الرقمية غير المرخصة، للحد من استنزاف العملة الأجنبية، ومواجهة جرائم النصب الإلكتروني، وحماية النشء والأسر المصرية من أضرار الإدمان الرقمي المالي.

• تسعى الوزارة إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والنشء من الألعاب الإلكترونية، مثل روبلوكس Roblox وغيرها، وذلك من خلال دراسة آليات تطبيق معايير حماية عمرية على استخدام بعض الألعاب أو المواقع الخطيرة، وحجب الألعاب الرقمية التي تخلق دائرة اجتماعية ضارة للأطفال، إضافة إلى التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للطفولة والأمومة للتوعية بآليات فرض الأسر لمعايير الأمان في متصفحات الأطفال والتطبيقات

التي يستخدمونها، وإلزام المنصات بإعدادات افتراضية آمنة للطفل، وكذلك التعاون مع وزارة التربية والتعليم في بناء محتوى تعليمي تفاعلي يناقش السلامة الرقمية في المناهج والأنشطة المدرسية.

(ج) التأهيل الرقمي وتنمية وبناء القدرات الرقمية للأطفال

والنشاء لتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل ووظائف المستقبل:

- تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية؛ لتحقيق استراتيجية مصر الرقمية لتمكين المجتمع من تطويع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإحداث أثر خدمي وتنموي وإنتاجي ملموس في مختلف قطاعات المجتمع؛ فضلاً عن خلق فرص عمل قائمة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمختلف فئات المجتمع وتخصصاته ومراحل العمرية في جميع أنحاء الجمهورية.

- تُنفذ الوزارة استراتيجية متكاملة لخلق نظام بيئي Ecosystem داعم لإعداد جيل رقمي قادر على مواكبة التغيرات العالمية، والمنافسة في سوق العمل الإقليمي والدولي، وتنمية وبناء القدرات الرقمية للأطفال والنشء والشباب، وتأهيلهم لمواكبة تطورات سوق العمل ومتطلبات ووظائف المستقبل، بما يسهم في تعزيز تنافسية الكفاءات المصرية على الساحة الدولية، وتعزيز مكانة مصر بوصفها مركزاً إقليمياً للمهارات الرقمية والتكنولوجية، وبناء مصر الرقمية ودفع جهود التنمية في مصر.

- تتبنى الوزارة منهجية هرمية تستهدف جميع المراحل العمرية؛ بتوفير برامج مُخصصة للنشء وطلاب المدارس، تتمثل في مبادرات براعم وأشبال مصر الرقمية، إلى جانب مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية، وتوفير تعليم متخصص للطلاب الجامعيين من خلال جامعة مصر للمعلوماتية، وإتاحة مبادرات رواد وبناء مصر الرقمية للخريجين، كما تشمل برامج مُخصصة لبناء قدرات الشباب في مجال العمل الحر، وتأهيلهم للعمل مهنيين مستقلين من خلال المعهد القومي للاتصالات ومعهد تكنولوجيا المعلومات، وبرامج أخرى لتمكين وتنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة.

- ضاعفت الوزارة حجم الاستثمارات في مجال التدريب الرقمي؛ لتعزيز مهارات الشباب وتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إذ زادت ميزانية التدريب بأكثر من ٦٠ ضعفاً خلال عشر سنوات، ليرتفع

عدد المتدربين من ٢٦٠٠ متدرب بميزانية ٣٢,٥ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى ٥٠٠ ألف متدرب في مختلف أنحاء الجمهورية، منهم نحو ٥٠٪ من الإناث، بميزانية بلغت ملياري جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

أنشأت الوزارة ٢٧ مدرسة من مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية (مدرسة في كل محافظة)، وتتولى الشركة المصرية للاتصالات WE أعمال الإشراف على إدارة وتشغيل المدارس التي تعد أول مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتستهدف هذه المدارس إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة بأعلى معايير الكفاءة والجودة، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

توسّعت الوزارة في نشر مراكز إبداع مصر الرقمية "كرياتيفا" على مستوى الجمهورية، ليصل عددها إلى ٢٤ مركزاً في ٢١ محافظة لتمكين الشباب والمبتكرين والمهنيين المستقلين، ودعم منظومة ريادة الأعمال في مجالات التكنولوجيا، وخلق نظام بيئي متكامل للشركات الناشئة بكل محافظة، مما يجعلها داعمه لنمو قطاع ريادة الأعمال، وتُدار هذه المراكز بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي وخبرات مستثمرين عالميين، من أجل نقل الخبرات العالمية إلى السوق المحلية. وقد أصبحت مصر ضمن أفضل ٣ دول في ريادة الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يوجد أكثر من ١٤٠٠ شركة ناشئة تعتمد على التكنولوجيا في أعمالها. وقد شملت أنشطة دعم الابتكار التكنولوجي ونشر ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز نموها عبر مراكز إبداع مصر الرقمية بأشكال الجمهورية خلال عام ٢٠٢٥، بناء قدرات أكثر من ٦٢ ألف متدرب، وتدريب ١٤٣٦٨ شاباً وشابة على مهارات العمل المستقل، وتقديم الدعم التقني والفني لنحو ٧١٤٦ رائد أعمال و ٩٦١ شركة ناشئة. وأسفرت هذه الجهود عن توفير نحو ١٢٤٠ فرصة عمل، وتأسيس ١٣٢ شركة جديدة، وتوفير تمويلات بقيمة ٤٧,٩٢ مليون دولار لدعم نمو هذه الشركات واستدامتها في سوق تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال.

نفّذت الوزارة مبادرات "أجيال مصر الرقمية" بالمجان للنشء والشباب بالمرحلتين العمرية المختلفة؛ بدءاً من الصف الرابع الابتدائي، وصولاً لطلاب الجامعات والخريجين لتنمية مهاراتهم في التخصصات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتواءم مع متطلبات أسواق العمل المحلية والعالمية، وتشمل أربع مبادرات، هي: مبادرة براعم مصر الرقمية، ومبادرة أشبال مصر الرقمية، ومبادرة رواد مصر

المتخصص، أسست الوزارة جامعة مصر للمعلوماتية بمدينة المعرفة بالعاصمة الجديدة، وهي أول جامعة متخصصة في إفريقيا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تمنح خريجها شهادات مزدوجة بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية.

تعمل الوزارة حاليًا على تأسيس عدد (٢٠) أكاديمية -MCIT Huawei DTUs لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمحافظات، لتكون مراكز تدريب رقمية متخصصة لرعاية وتنمية مهارات العاملين والمواطنين، خاصة الشباب، على التقنيات الرقمية والتكنولوجيات الناشئة، وقد بدأ التنفيذ من خلال انتقاء الكوادر البشرية وإعدادها وتأهيلها لتشغيل الأكاديمية في المحافظات، وتدريب واعتماد مُدرّبين مرشحين من إدارات نظم المعلومات والتحول الرقمي في مختلف المحافظات من قبل خبراء رفيعي المستوى من الشركة في التكنولوجيات الناشئة (Cloud، Cyber Security، AI، Big Data، Computing، 5G..)، بعد اجتياز الاختبارات المحددة لتشغيل وتنفيذ البرامج التدريبية بتلك الأكاديميات، مع إتاحة الشركة المواد التعليمية المستخدمة في التدريب، وذلك للإسهام في توفير بيئة رقمية مجهزة داعمة للتحول الرقمي، ونشر الثقافة الرقمية، وتنمية مهارات الفئات المجتمعية في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الرقمية الحديثة.

دشنت الوزارة المنصة الإلكترونية "مهاراتك" التابعة لمعهد تكنولوجيا المعلومات، وقد منحت أكثر من ٦٠٠ ألف شهادة تدريبية للمشاركين عبر الإنترنت، ضمن جهود التحول إلى التعلم الرقمي. كما توسع المعهد في تقديم برامج مُوجهة لغير المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، مثل برنامج "القانون والتكنولوجيا ITI Tech-Law"، لتأهيل فئات مهنية جديدة، وتعزيز فرص التطوير المهني. وقد فازت المنصة خلال عام ٢٠٢٥ بجائزة اليونسكو لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم بوصفها نموذجًا رائدًا لمنصات التعلم الرقمي.

أطلقت الوزارة بشكل تجريبي منصة وتطبيق "حكايتنا"، بهدف تعزيز فرص المواطنين في التعليم والتدريب الرقمي، وتعظيم استفادة المواطنين في قرى الريف المصري من جهود الدولة التنموية في مختلف القطاعات. وبدأت فكرة إنشائها مع إطلاق المشروع القومي "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، وهي عبارة عن منظومة تفاعلية رقمية، تُنفذ من خلال تطبيق

الرقمية، ومبادرة بُناة مصر الرقمية. وتوفر هذه المبادرات تدريبًا مجانيًا في تخصصات مثل الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات، والأمن السيبراني، والفنون الرقمية، وغيرها، بالتعاون مع جامعات وشركات عالمية.

شهد عام ٢٠٢٥ تدريب أكثر من ٢٩٣ ألف متدرب من مبادرة أجيال مصر الرقمية، وذلك على النحو: تخريج ١٣٠ ألف متدرب من مبادرة براعم مصر الرقمية، التي تستهدف تأهيل وبناء المهارات التكنولوجية لطلاب المدارس، بداية من الصف الرابع إلى الصف السادس الابتدائي، منذ عام ٢٠٢٣، وتخريج ١١٢ ألف متدرب بمبادرة أشبال مصر الرقمية، التي تستهدف تطوير مهارات المتفوقين من طلبة المدارس في الصف الأول الإعدادي حتى الصف الثاني الثانوي، منذ عام ٢٠٢٢، وتخريج أكثر من ٣٨ ألف متدرب، وجارٍ تدريب ١٢ ألف متدرب بمبادرة رواد مصر الرقمية، التي تستهدف تنمية المهارات الرقمية لطلاب الجامعات والخريجين في جميع التخصصات، من خلال تقديم مسارات تعليمية متخصصة في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والبرمجة، وإتاحة تدريب على مهارات العمل الحر، مما يتيح لهم المنافسة عالميًا بصفقتهم مستقلين في أسواق العمل الرقمية، وتوفير بيئة تعليمية متكاملة تجمع بين التعليم النظري والمشروعات العملية، وتخريج عدد ٩٩٥ متدربًا بمبادرة بُناة مصر الرقمية منذ عام ٢٠٢١، التي تستهدف صقل مهارات الخريجين المتفوقين في تخصصات الهندسة والحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال برنامجين رئيسيين، هما: برنامج ذوي الخبرة، الذي يمنح درجة الماجستير من جامعات دولية مرموقة في أحدث التخصصات التكنولوجية، والبرنامج الاحترافي، الذي يقدم تدريبًا عمليًا مكثفًا بالتعاون مع شركات عالمية، إلى جانب برامج لتنمية المهارات القيادية والإدارية.

أطلقت الوزارة مبادرة "الرواد الرقميون"، وهي منحة تدريبية مجانية تنفذ بالتعاون مع الأكاديمية العسكرية، وتستهدف تدريب الشباب في مختلف التخصصات الأكاديمية على مجالات الاتصالات والتكنولوجيا، من خلال برامج أكاديمية مكثفة تؤهلهم للحصول على دبلومات أو ماجستير مهني أو علمي، بالتعاون مع شركات تكنولوجيا رائدة وجهات دولية.

في إطار تعزيز فرص العمل، أطلقت الوزارة أكاديميات تدريب بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية والبنوك، لتوفير كوادر متخصصة في التكنولوجيات المتقدمة، وتنفيذ برامج تدريب من أجل التوظيف. وفي إطار دعم التعليم التكنولوجي

محمول، وبوابة إلكترونية، في بيئة رقمية مؤمنة، تُتيح عددًا من الأنشطة والخدمات الرقمية للمواطنين، لرفع الوعي الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، وتعظيم الاستفادة من مشروعات الدولة التنموية، وجهود التحول الرقمي لتحقيق المستهدفات الرقمية والتنموية، ويجري عمل التجهيزات والاستعدادات الفنية واللوجستية لتشغيل المنصة والإطلاق الكامل لها على مستوى الجمهورية. وقد فازت مصر، مُمثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بجائزة مسابقة الابتكار الإداري الرقمي AAPAM Innovative Management Award عن هذا التطبيق، وهي المسابقة التي نظمتها المنظمة الإفريقية للإدارة العامة، خلال فعاليات الدورة الثالثة والأربعين من مؤتمر المائدة المستديرة للمنظمة، التي انعقدت في مدينة كامبالا في أوغندا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، وذلك عن مشروع المنصة.

• قَدّمت الوزارة، من خلال المعهد القومي للاتصالات، مبادرات نوعية، أبرزها "شباب مصر الرقمية"، و"أكاديمية المواهب المصرية"، وبرنامج "سفراء الذكاء الاصطناعي"، وبرنامج "التدريب من أجل التوظيف"، الذي يشمل التدريب على تقنيات مثل الجيل الخامس، والأنظمة المدمجة، وتأمين الشبكات، بمشاركة أكثر من ٧٥ شركة من كبرى المؤسسات المحلية والعالمية، كما أطلقت مبادرة مشتركة بين المعهد القومي للاتصالات وبنك ناصر الاجتماعي، لتوفير تمويل مُيسر للمحترفين المستقلين لشراء أجهزة الحاسوب، دعمًا للعمل الحر.

• في مجال تمكين المرأة، خاصة من الفتيات، أطلقت الوزارة مبادرة "قدوة- تك"؛ وهي مبادرة وطنية تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأهيلها للتعامل مع التحول الرقمي في المجتمع في بيئة تدعم المساواة وتكافؤ الفرص. وتشمل أهداف المبادرة تقديم الدعم التقني والمعرفي لتشجيع السيدات على العمل الحر بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وبلغ إجمالي عدد المستفيدات من أنشطتها حتى عام ٢٠٢٥ نحو ٤٣٢٧٠ من رائدات الأعمال وصاحبات المشروعات اليدوية والخدمية، ما يعكس تطورًا ملموسًا في تعزيز المهارات التكنولوجية والاقتصادية للسيدات في مختلف المحافظات. وتركز المبادرة على عدة محاور رئيسية، يأتي في مقدمتها محور بناء القدرات، وشمل ذلك تقديم التدريب

والدعم التخصصي لحوالي ٥٥٠٠ سيدة وفتاة. وفي محور رفع الوعي، استقادت ١٩٧٠٠ سيدة من جلسات التوعية الرقمية التي تقدمها المبادرة. وتضمنت أنشطة المبادرة أيضًا تنفيذ نموذج "تعلم الأقران"، الذي يتضمن تبادل المعرفة بين المشاركات، واستقادت منه نحو ١٨,٠٠٠ رائدة أعمال، كما نفذت المبادرة نموذج "رائدات المعرفة"، الذي أسهم في تأهيل ٧٠ سيدة لنشر المعرفة الرقمية في مجتمعاتهن.

• أطلقت الوزارة، من خلال شركة المصرية للاتصالات WE، مبادرة المصرية للصناعات الحرفية، التي تستهدف الفتيات في المناطق الريفية والفقيرة، بتدريبهن على تصنيع الملابس الجاهزة، وصناعة السجاد اليدوي، بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة، ومكافحة أمية الفتيات، وتأهيلهن لأداء دور فعال في المجتمع، وقد قَدّمت المبادرة نحو ١٠٠٠ متدربة إلى سوق العمل، وتم إطلاق منصة تسويقية لعرض وترويج المنتجات بالسوق المحلي.

• أطلقت الوزارة برنامج "هي تقود She Leads"، يستهدف تنشئة جيل من رائدات الأعمال المصريات داخل مدارس التعليم الفني ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، من خلال تبني أفكار المشروعات المبتكرة التي تخدم المجتمع وتوفر مصدر دخل لهؤلاء الفتيات في المستقبل. ويهدف البرنامج إلى دعم الفتاة والمرأة المصرية وتمكينها، وتعزيز قدرتها وكفاءتها لدعم المجتمع المصري واقتصاده، من خلال الاهتمام بأفكار الطالبات ومشروعاتهن الصغيرة ومتناهية الصغر، ومساعدتهن على تطويرها وتنفيذها على أرض الواقع. ومن ضمن أولويات البرنامج وأهدافه البحث عن رائدات أعمال المستقبل من طالبات التعليم الفني، وتسهيل الضوء عليهن كونهن جزءًا أساسيًا في عجلة التطور الصناعي والنمو الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال تنمية مهارتهن وتبني أفكارهن ومشاريعهن والاهتمام بها، وتقديم الدعم الكافي لهن من قبل القطاع الحكومي والخاص، وتفعيل دور الدولة في دعم فتيات التعليم الفني اللاتي بإمكانهن أن يبدأن مشروعاتهن الخاصة، وذلك لتغيير صورة المجتمع ووعيه تجاه فتيات التعليم الفني. وقد بدأ البرنامج لطالبات التعليم الفني منذ ثلاث سنوات تقريبًا، بدعم فتيات التعليم الفني وتدريبهن على مهارات ريادة الأعمال والسمات القيادية، كما يسعى البرنامج لإكساب الفتيات مجموعة من مهارات تطوير الشخصية والثقة بالنفس والاعتماد على الذات.



دور دار الإفتاء المصرية في تمكين الطفل والنشء

أ.د. / نظير محمد عياد

مفتي جمهورية مصر العربية

رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

تُعدُّ مرحلة الطفولة من أخطر المراحل العمرية أثرًا في تكوين شخصية الإنسان، وصياغة وعيه، وبناء منظومته الفكرية والقيمية؛ إذ تتشكل خلالها المعتقدات الأولى، والاتجاهات النفسية والاجتماعية، وأنماط السلوك التي تمتد آثارها إلى المراحل اللاحقة من العمر. ومن ثمَّ لم يعد الاهتمام بالطفل والنشء شأنًا تربويًا محدودًا، بل أصبح قضية وطنية ومجتمعية تتطلب تكامل جهود المؤسسات التربوية والدينية والثقافية والإعلامية، بما يضمن إعداد أجيال واعية، قادرة على مواجهة تحديات العصر، والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع.

وقد أولى الإسلام الأسرة عناية بالغة، وجعلها النواة الأولى لبناء المجتمع الصالح، لما تظطلع به من دور محوري في التنشئة والرعاية والتوجيه. ومن هذا المنطلق شرع الإسلام الزواج وحثَّ عليه، وجعله سُنَّة من سُنن الأنبياء، وطريقًا لتحقيق السكن والمودة والرحمة؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]. فالأسرة في التصور الإسلامي ليست مجرد إطار اجتماعي، وإنما مؤسسة تربوية وأخلاقية تُغرس فيها القيم الأولى، وتتكون من خلالها ملامح الشخصية المتوازنة.

ومن المقرر أن صلاح المجتمع يبدأ من صلاح الأسرة؛ فهي البيئة الأولى التي تستقبل الطفل، وتمنحه الشعور بالأمان والانتماء، وتغرس فيه معاني المسؤولية والرحمة والتعاون؛ غير أن الأسرة المعاصرة تواجه تحديات متزايدة، في مقدمتها تحدي الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية في ظل الانفتاح الواسع على الثقافات المختلفة، وتنامي تأثير منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمية. وقد جعل هذا الواقع النشء أكثر تعرضًا لأفكار وسلوكيات قد تتعارض مع ثوابت هويتهم الإسلامية والعربية، وهو ما يستدعي تعزيز البناء القيمي والوعي الديني الرشيد لدى الأطفال والشباب.

وفي هذا السياق، تنطلق دار الإفتاء المصرية من رؤية مؤسسية ترى أن دعم الأسرة واستقرارها يمثلان مدخلًا أساسيًا لحماية الطفل وتمكين النشء. فالاستقرار الأسري لا يتحقق بمجرد تقديم الفتاوى النظرية، وإنما يحتاج إلى رعاية علمية وتربوية ومجتمعية متكاملة. ومن هنا أنشأت الدار "مركز الإرشاد الزواجي"، بوصفه مركزًا متخصصًا يهدف إلى التوعية بما ينبغي أن يكون عليه الفرد قبل الإقدام على الزواج، ومعالجة ما قد يطرأ على الحياة الزوجية من نزاعات ومشكلات. وفي هذا الإطار تواصل الدار عقد دورات متخصصة لتأهيل المقبلين على الزواج، كما قدمت تدريبات للمأذونين على مستوى الجمهورية في فقه الزواج، وقوانين الأحوال الشخصية المرتبطة به، ومهارات التحكيم والصلح بين المتخاصمين.

أما على مستوى تمكين الطفل والنشء، فتؤدي دار الإفتاء المصرية دورًا مهمًا في دعم جهود الدولة المصرية الرامية إلى بناء وعي هذه الفئة على أسس من الاعتدال والانتماء والمسؤولية، انطلاقًا من رسالتها الدينية والوطنية في نشر صحيح الدين، وترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية. ويتمثل هذا الدور في تقديم خطاب ديني منضبط يراعي متطلبات العصر، ويحافظ في الوقت نفسه على الثوابت الشرعية، ويصحح المفاهيم المغلوطة التي قد تؤثر في تشكيل وعي الأجيال الجديدة.

وتُعد التنشئة الدينية السليمة أحد أهم عناصر الحماية الفكرية للأطفال والشباب؛ لأنها تعينهم على التمييز بين الفهم الصحيح للدين والدعاوى المنحرفة التي تستغل ضعف الخبرة أو محدودية المعرفة. ومن ثم فإن جهود دار الإفتاء لا تقتصر على بيان الأحكام الشرعية، بل تمتد إلى بناء وعي ديني متوازن، يقوم على الرحمة والاعتدال، ويربط الطفل والنشء بقيم الإسلام الكبرى، وفي مقدمتها العدل، والرحمة، وحفظ الكرامة الإنسانية، واحترام الآخر.

وفي إطار ترسيخ هذه القيم، قدمت دار الإفتاء المصرية عددًا من الأنشطة والفعاليات والإصدارات والفتاوى التي تؤكد أهمية تمكين الطفل والنشء في الإسلام، وتعكس منهجية المؤسسة الإفتائية في العناية بقضايا الطفولة وحماية حقوقها. ولا يفصل هذا الدور عن دعم الاستقرار الأسري، باعتبار الأسرة المحضن الأول لتنشئة الطفل؛ فمن خلال الفتاوى، والبرامج التوعوية، والإرشادات الأسرية، تسهم الدار في نشر ثقافة التربية الإيجابية، وتعزيز المسؤولية الأسرية، وترسيخ قيم الحوار والتفاهم داخل البيت، بما

ينعكس على النمو النفسي والاجتماعي للأطفال.

ومن أبرز مجالات التمكين التي تعمل عليها دار الإفتاء المصرية حماية النشء من الأفكار المتطرفة وخطابات الكراهية والعنف، ففي ظل الانتشار الواسع للمنصات الرقمية، وما تنتجه من تدفق هائل للمعلومات والمضامين، أصبح الأطفال والشباب أكثر عرضة للتأثر بالأفكار المنحرفة والمحتويات غير المنضبطة. ومن هنا تبذل الدار جهودًا متواصلة في تفكيك الخطابات المتشددة، وتصحيح التأويلات الخاطئة للنصوص الشرعية، بما يعزز ثقافة الوسطية والاعتدال، ويحافظ على الأمن الفكري للمجتمع.

وتأكيدًا لهذه العناية، أقامت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم "الندوة الدولية الثانية"، تحت رعاية فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للفتوى في شهر ديسمبر ٢٠٢٥م، تحت عنوان: "الفتوى وقضايا الواقع الإنساني: نحو اجتهاد رشيد يواكب التحديات المعاصرة"، وقد جاءت قضايا النشء ضمن الموضوعات التي أولتها الندوة اهتمامًا واضحًا، في انساق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تنتظر إلى الطفولة والنشء بوصفهما استثمارًا في حاضر الوطن ومستقبله، وتؤكد ضرورة تهيئة بيئة آمنة وداعمة تضمن للأطفال فرصًا متكافئة في الرعاية والحماية والمشاركة والتعبير عن الذات، في إطار من قيم الوطنية والانتماء.

وعلى هامش هذه الندوة، وفي سياق تعزيز التعاون المؤسسي، تم توقيع بروتوكول تعاون بين دار الإفتاء المصرية والمجلس القومي للطفولة والأمومة، بهدف التنسيق بين الجانبين في تقديم خطاب ديني مستنير يدعم جهود الدولة في حماية الأطفال من العنف والإساءة. ويقوم هذا التعاون على تأكيد أن الشريعة الإسلامية ترفض كل صور الإيذاء والعنف ضد الأطفال، كما يستهدف تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التي تعزز الوعي المجتمعي بحقوق الطفل، وتصحح المفاهيم المغلوطة المرتبطة بالتنشئة والرعاية.

ومن الإصدارات المهمة في هذا المجال كتاب "الدليل الإرشادي للإجابة عن أسئلة الأطفال الوجودية"، الذي يمثل نموذجًا بارزًا في تمكين النشء من خلال بناء وعي فكري سليم قائم على الحوار لا التلقين. فالكتاب لا يتعامل مع أسئلة الطفل الكبرى بوصفها خروجًا عن المألوف أو سببًا للزجر، بل ينظر إليها بصفتها مدخلًا للتربية الإيمانية الرشيدة، ويقدم منهجية تجمع بين البعد العقائدي

والبُعد النفسي، بما يساعد الطفل على فهم قضايا الوجود بأسلوب يناسب مداركه، ويحوّل فضوله المعرفي إلى طمأنينة إيمانية واتزان نفسي.

ويعكس هذا الإصدار وعي دار الإفتاء بأهمية حماية عقول النشء من الاضطراب الفكري والتيارات المشوشة؛ فهو لا يكتفي بتقديم إجابات مباشرة، بل يمنح الآباء والمربين أدوات تربوية تساعد على تفكيك المفاهيم المعقدة وتبسيطها، وفتح مساحات آمنة للحوار داخل الأسرة، وبذلك يسهم الدليل في ردم الفجوة المعرفية بين الأجيال، ويعزز قدرة الأسرة على التعامل الواعي مع أسئلة الأطفال دون خوف أو حرج.

ويمثل هذا العمل امتداداً لدور دار الإفتاء المصرية في دعم الأسرة وتحسينها معرفياً وتربوياً؛ إذ لا تقف عنايتها عند بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالطفل، كالحضانة والنفقة والرعاية والتربية، بل تمتد إلى بناء علاقة إيمانية سوية داخل وعي الطفل، حتى لا تتكون لديه صورة مشوشة عن الدين أو عن الله تعالى نتيجة القسوة أو التخويف أو تجاهل الأسئلة. ومن هنا تبرز أهمية هذا الدليل بوصفه خطوة وقائية تعالج جذور القلق الوجودي في مراحله الأولى، قبل أن يتحول في مراحل لاحقة إلى اضطراب فكري، أو نفور من الدين، أو قابلية للتأثر بخطابات التطرف.

يكشف هذا الدليل عن وعي مؤسسي لدى دار الإفتاء المصرية بأن حماية الطفل لا تتحقق بالرعاية المادية وحدها، بل تتطلب رعاية عقلية وروحية ونفسية تراعي مرحلته العمرية، وتحترم تساؤلاته، وتقدم له الدين في صورة رحمة وحكمة ومعنى، لا في صورة أوامر مجردة أو تخويف دائم. ومن ثمّ يندرج هذا الإصدار ضمن رؤية أوسع تجعل من الطفل محوراً رئيساً في بناء الإنسان المتوازن، وتؤكد أن الاستثمار في وعي الطفل هو استثمار مباشر في الأمن الفكري للمجتمع.

كما يأتي الكتاب ضمن استراتيجية الدار الساعية إلى تمكين الطفل من خلال ترسيخ قيم الاعتدال منذ الصغر؛ إذ تسهم الإجابة المنهجية عن الأسئلة الوجودية الكبرى، مثل: لماذا خلقنا الله؟ وما الحكمة من وجود الشر؟ في بناء منظومة وقاية فكرية تحمي النشء من النزعات المتطرفة أو العدمية، وعلى ذلك فإن الدور التي تؤديه دار الإفتاء المصرية يتجاوز حدود الإفتاء الجزئي إلى أداء وظيفة معرفية وتربوية أوسع، ترعى النمو العقلي والروحي

للطفل في إطار متكامل.

وفي إطار الاهتمام بقضايا النشء وتعزيز الوعي الرقمي، نظّمت دار الإفتاء المصرية ندوة جماهيرية في معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦م، بعنوان: "تحديات النشء في عصر السوشيال ميديا"، شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين. وقد ناقشت الندوة أبرز التحديات الفكرية والتربوية والاجتماعية التي تواجه أجيال "زد" و"ألفا" و"بيتا" في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي، وما تتركه هذه المنصات من أثر في منظومة القيم والهوية والوعي، كما تناولت الندوة سبل التعامل الرشيد مع الوسائل الرقمية، بما يحقق الاستفادة من إمكاناتها الإيجابية، ويحد من آثارها السلبية، في إطار من المسؤولية الأسرية والمجتمعية والمؤسسية.

وانتهت الندوة إلى تأكيد ضرورة العمل من أجل تكوين جيل واعي قادر على تحديد أهدافه، واستخدام التطبيقات الرقمية بوصفها وسائل إنتاج وتعلم وتواصل نافع، لا مجرد أدوات للاستهلاك أو التشتت، كما أكدت أن تمكين النشء من مهارات الاستخدام الواعي للتكنولوجيا يمثل الطريق الآمن لمواجهة مخاطرها، مع أهمية إنتاج محتوى وطني جذاب يكون بديلاً حقيقياً للمنع المجرد أو الرقابة الصارمة، وذلك من خلال بناء بدائل رقمية آمنة بالتعاون بين المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية.

وفي السياق ذاته، قدمت دار الإفتاء المصرية عملاً نوعياً مهماً بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا؛ فأعدت مسلسل الرسوم المتحركة "أنس AI"، الذي تناول عدداً من القضايا المرتبطة بالطفولة والقيم، وعُرض عبر قنوات الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، والتلفزيون المصري، وعدد من المنصات والصفحات الرقمية خلال شهر رمضان ٢٠٢٦م، ويمثل هذا العمل نقلة نوعية في استراتيجية الدار الخاصة بتمكين الطفل؛ إذ انتقلت من تقديم المفاهيم القيمية في صيغها التقليدية إلى صياغتها في محتوى بصري جذاب، يخاطب وجدان النشء بلغتهم المعاصرة، ويسهم في غرس عقلية نقدية واعية قادرة على التمييز بين السلوكيات القويمة والممارسات الخاطئة.

وتتجلى أهمية هذا الإنتاج في قدرته على استحضار المواقف اليومية التي يعيشها الأطفال والشباب، وتحويل التساؤلات والقضايا الفكرية إلى مشاهد درامية قريبة من خبراتهم الحياتية. ومن خلال

هذا البناء الفني والتربوي لا تُقدّم المفاهيم العميقة في صورة وعظ مباشر أو وصاية تربوية، بل تُبسّط وتُعاد صياغتها داخل سياقات إنسانية مألوفة، بما يتيح تصحيح التصورات المغلوطة وترسيخ المعاني القيمة بصورة سلسة ومقنعة. ومن هنا يسهم هذا النمط من المحتوى في تعزيز الأمن الفكري لدى النشء، إذ يمنح الطفل مساحة للفهم والتأمل، ويعزز شعوره بالثقة، ويؤهله لمواجهة التحديات الأخلاقية والفكرية التي تفرضها البيئات الرقمية المفتوحة بوعي أعمق واتزان أكبر.

كما أسهمت دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى النشء من خلال بيان الضوابط الأخلاقية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتحذير من مخاطر الشائعات، والتمتر الإلكتروني، والاستغلال الرقمي، والدعوة إلى الاستخدام الواعي للتكنولوجيا بما يحقق الاستفادة من مزاياها، ويقلل من آثارها السلبية. ويعكس هذا التوجه إدراك الدار أن حماية الطفل في العصر الرقمي لم تعد تقف عند حدود التوجيه التقليدي، بل أصبحت تستلزم خطاباً قادراً على فهم طبيعة البيئة الرقمية، والتفاعل مع تحدياتها بلغة مناسبة لعقل النشء وواقعه.

وفي مجال دعم الأسرة بوصفها البيئة الأولى لتنشئة الطفل، أصدرت دار الإفتاء المصرية كتاب "دليل الأسرة من أجل حياة مستقرة" بالتعاون مع وزارة العدل، ليغطي جملة من الموضوعات التي تهم الأسرة المصرية. وقد حرصت الدار على توزيع هذا الدليل على المأذونين الشرعيين على مستوى الجمهورية لإهدائه إلى الأزواج عند عقد القران، كما حوّلت محتواه إلى برامج تدريبية وتأهيلية للمقبلين على الزواج، إلى جانب إطلاق حملات إعلامية للتعريف بأهدافه ونشر رسائله التوعوية.

وقد قدّم الكتاب مجموعة من الإرشادات الموجّهة إلى الزوجين، انطلاقاً من عناية الشريعة الإسلامية بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس السكن والمودة والرحمة، وغرس روح التعاون والمشاركة بما يحقق مصلحة الأسرة والمجتمع.

كما أفرد الدليل مساحة مهمة للأولاد، باعتبارهم ثمرة الأسرة وامتدادها، وركّز على وقاية النشء داخل المحضن الأسري الأول، من خلال تقديم توجيهات تربوية تعين الوالدين على بناء شخصية الطفل بناءً متوازناً.

ومن أبرز هذه التوجيهات تأكيد منهج الرفق في توجيه الأولاد، ومعالجة الأخطاء بالملاطفة والنصح، وعدم اللجوء إلى الشدة إلا

عند الحاجة، وبقدر منضبط، وعلى سبيل التأديب لا الإهانة؛ حتى يؤتي التوجيه ثماره التربوية المرجوة. كما حذّر الدليل من التنشئة القائمة على التدليل المفرط، ودعا إلى اعتماد منهج الاعتدال والتوسط في التربية، ولا سيما في تلبية رغبات الأبناء، بما يحفظ توازنهم النفسي والسلوكي.

كذلك نبّه الدليل إلى خطورة مقارنة الطفل بغيره؛ لما لذلك من أثر سلبي في ثقته بنفسه وصورته عن ذاته، مؤكداً ضرورة مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال، والبحث عن جوانب التميز والمهارات والمواهب لدى كل طفل، ودعمها وتشجيعها بصورة إيجابية. ويكشف ذلك عن فهم تربوي عميق لطبيعة الطفل، واحتياجاته النفسية، وأهمية بناء الثقة والاحترام داخل العلاقة بين الوالدين والأبناء.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن جهود دار الإفتاء المصرية في دعم مرحلة الطفولة والنشء تنطلق من رؤية متكاملة تتجاوز حدود الرعاية الآنية إلى بناء الإنسان بناءً واعياً طويل المدى؛ فهي تبدأ من دعم الأسرة وتأهيلها، وتمتد إلى ترسيخ الوعي الديني الرشيد، وتصحيح المفاهيم، وحماية النشء من التطرف والعنف، إضافة إلى تقديم إصدارات وبرامج متخصصة تراعي الخصائص النفسية والمعرفية للأطفال، كما تتفتح هذه الجهود على ترسيخ قيم المواطنة والانتماء والتعايش المشترك، وتأكيد أن حب الوطن، والمحافظة على مقدراته، واحترام التنوع والتعددية، بوصفها قيماً يقرها الإسلام ويدعو إليها، بما يسهم في إعداد أجيال أكثر وعياً بحقوقها وواجباتها، وأكثر قدرة على المشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع والوطن، بعيداً عن خطابات الانعزال أو الكراهية أو الصدام.

وبالجملة، فإن تمكين الطفل والنشء لم يعد مقتصرًا على توفير الاحتياجات المادية أو التعليمية فحسب، بل أصبح مشروعًا متكاملًا لبناء الوعي، وصناعة الشخصية القادرة على التفكير السليم، واتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية، ومن هذا المنطلق، تمثل دار الإفتاء المصرية نموذجًا للمؤسسة الدينية الوطنية التي تدرك أن العناية بالطفل هي في حقيقتها حماية لمستقبل المجتمع، وترسيخ لقيم الدين والوطن والإنسانية، وإسهام فاعل في بناء أجيال واعية ومستنيرة قادرة على مواجهة التحديات الفكرية والثقافية، والمشاركة في صناعة مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.



الحماية الدستورية لحقوق الطفل والنشء بين التأصيل والتفعيل

المستشارة / شيرين حافظ فرهود

رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا

وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري. لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر. كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله".

ثم جاء نصّ المادتين (١٩، ٢٠) من الدستور ليكرّسا للحق في التعليم بحسبانه من أهم الحقوق الدستورية، فالتعليم هو الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وبناء الإنسان، فهو المحرك الأول لتطوير القدرات الفردية والعقلية للأجيال القادمة، فنصّت المادة (١٩) على أن: "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس

تُعَدُّ ثورة ٢٠١٣/٦/٣٠ من أبرز الأحداث السياسية في تاريخ مصر الحديث، إذ شهدت مشاركة شعبية واسعة، كان للشباب فيها دور محوري، فقد مثّل الشباب القوة الدافعة للحراك الشعبي، وأسهموا بصورة فعّالة في التعبير عن مطالب الجماهير، والدعوة إلى التغيير، مستفيدين من وعيهم السياسي، وقدرتهم على التنظيم والتواصل.

وقد بدأ دور الشباب قبل اندلاع الثورة، من خلال النشاط السياسي والمجتمعي على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ استخدموا هذه الوسائل لنشر الوعي السياسي، وعرض مطالب المواطنين، كما شاركوا في الحملات الشعبية التي كانت تهدف إلى جمع التوقيعات، والتعبير عن رفض السياسات القائمة آنذاك، على نحو يعكس وعيهم بقضايا وطنهم، وقدرتهم على التأثير في مجريات الأحداث، فجاء دستور ٢٠١٤، الذي صاغته الإرادة الشعبية بعد الثورة، ليلبّر أهمية إعداد أجيال جديدة قادرة على تحمل المسؤولية واستكمال المسيرة، وتدعيم الحقوق الدستورية للطفل والنشء وصولاً إلى مرحلة الشباب، من خلال نصوص تُرسّخ حقوقهم الدستورية؛ بدءاً من نصّ المادة (١٠)، التي جاءت لتقرر أن: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرس الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها". انطلاقاً من حقيقة راسخة قوامها أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، وهي حجر الزاوية في بناء شخصية الإنسان، ثم طوّق المُشرّع الدستوري الطفل منذ ميلاده حتى بلوغه سن الثامنة عشرة بسياج من الحماية الدستورية لحقوقه، على نحو يكفل نشأته نشأة متكاملة سوية، فجاء نصّ المادة (٨٠) ليقرر أنه "يُعَدُّ طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية.

والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

ونصّت المادة (٢٠) من الدستور على أن: "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

فإذا بلغ الطفل أشده وصار شاباً يافعاً، صار لزاماً على الدولة، من خلال الالتزام الدستوري المقرر بنصّ المادة (٨٢) من الدستور، أن تكفل رعايته، إذ يجري نصّ تلك المادة على أن: "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة".

كما كفل الدستور حقهم في التعليم الجامعي، فنصّت المادة (٢١) من الدستور على أن: "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجاً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والالتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية".

وألقى المُشرّع الدستوري من خلال نصّ المادة (٨٤) من الدستور بالالتزام على عاتق مؤسسات الدولة والمجتمع ككل برعاية الموهوبين رياضياً، فقرّر أن "ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة. ويُنظّم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية".

فتضافرت حقوق الشباب الدستورية في رابطة عضوية من خلال نصوص دستورية متكاملة، دعمتها وفعلتها إرادة سياسية مؤمنة بأن الشباب هم الثروة البشرية الحقيقية، واللّبة الأولى لدفع عجلة التنمية، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواكبة التطور التقني والعلمي، وأن الحرص على أن يحظى كل طفل بحقوقه كاملة، هو السبيل للوصول إلى مستقبل أفضل.

وجاءت المحكمة الدستورية العليا لتكفل هذه المبادئ وتبلورها، من خلال مجموعة من الأحكام التي أصدرتها ترسيخاً وتوطيداً لتلك الحقوق التي قرّرها الدستور، فقرّرت بحكمها الصادر بجلسة

٢٠٢١/٣/٦ في الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٣١ قضائية "دستورية" على أن: "الأسرة أساس المجتمع، وأن قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وأن الطابع الأصيل للأسرة المصرية - وما تتمثل فيه من قيم وتقاليد - هو ما ينبغي الحفاظ عليه، وتوكيده وتنميته في العلائق داخل مجتمعها، وأن الأمومة والطفولة قاعدة لبنيان الأسرة، ورعايتها ضرورة تقدمها"، كما قضت بحكمها الصادر بجلسة ٢٠٢٤/٩/١ في الدعوى رقم ١ لسنة ٢٥ قضائية "دستورية" أن: "القيم الدينية والخلقية لا تعمل بعيداً أو انعزالاً عن التقاليد التي تؤمن بها الجماعة، بل تعززها وتركيها بما يصون حدودها ويرعى مقوماتها، ومن أجل ذلك جعل الدستور الحالي في المادة (١٠) منه قوام الأسرة الدين والأخلاق والوطنية، كما جعل الأخلاق والقيم والتقاليد، والحفاظ عليها، والتمكين لها، التزاماً على عاتق الدولة بسلطاتها المختلفة، والمجتمع ككل، وغداً ذلك قيذاً على السلطة التشريعية، فلا يجوز لها أن تسن تشريعاً يخل بها، وأن وحدة الأسرة، في الحدود التي كفلها الدستور، لازمة ضرورة تماسكها، توكيداً للقيم العليا النابعة من اجتماعها، وصوناً لأفرادها من مخاطر التبعر، وليلظل رباط هذا التماسك هو الدين والأخلاق، وهو ما يوجب على المُشرّع أن يهيئ لأفرادها مناخاً ملائماً لضمان وحدتها".

وإن الدستور أقام من الدين والأخلاق والوطنية - بمثلها وفضائلها ومكارمها - إطاراً للأسرة، يؤكد طابعها الأصيل، ويعكس ملامحها، فلا تتفصل - في تراثها وتقاليدها ومناحي سلوكها - عن دورها الاجتماعي، ولا تتراجع عن القيم العليا للدين، بل تنهل منها تأسياً بها، والتمسك بالخلق القويم لا ينعزل عن وجدانها، بل يمتد لأعماقها ويحيطها ليهيمن على طرائقها في الحياة، وليس التعبير عن الوطنية - في محتواها الحق - رنيناً مجرداً من المضمون، بل انتماءً مطلقاً لآمال المواطنين، وانحياز صارم لطموحاتهم، يقدم مصالحهم - في مجموعها - على ما سواها.

والأسرة بذلك لا تقوم على التباغض أو التناحر، سواء بالنظر إلى خصائصها أو توجهاتها، ولكنها تحمل من القوة أسبابها، فلا تكون حركتها انفلتاً بئساً، ولا حريتها نهباً لقهر أو طغيان، ولا حقوقها انطلاقة بلا قيد، ولا واجباتها تشهياً بهواً، بل يُظَلّها حيائها وأدائها، وتعصمها صلابة الضمير، ويتوج انتماءها بنيان من الفضائل، يرفع التكافل الاجتماعي بين أحمائها.

وانطلاقاً من إيمان عميق بأهمية التعليم، ودوره الجوهري في تكوين الشخصية، وإعداد الكوادر الشابة، وتسليط الضوء على النابهين منهم، وتهينتهم لخدمة مجتمعهم، واختيار العناصر الواعدة من بينهم - فيما بعد - للمناصب القيادية في قطاعات الدولة كافة، جاء بحثيات حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٢٠٢٣/٣/١١ في الدعوى رقم ٧١ لسنة ٤٣ قضائية "دستورية"

ما يلي: "إن التعليم كان ولا يزال من أكثر المهام خطراً، وأعماقها اتصالاً بإعداد أجيال يتدفق عطاؤها، وتكون قادرة، علماً وعملاً، على أن تصوغ لتقدمها أشكالاً جديدة ترقى بمجتمعها، فلا يكون راكداً أو أفلاً، وكان الأصل أن تتكامل العملية التعليمية، وأن تتعدد روافدها لتكون نهراً متصلاً، فلا تنعزل بعض حلقاتها عن بعض، بل تتعاون عناصرها لتقيم بنيانها الحق بصراً بأفاق العلوم واقتحاماً لدروبها، ونفاذاً إلى حقائق العصر ومتطلباتها، ارتباطاً بالتنمية، بمناهجها ووسائلها، وتحرياً لعوامل القوة ومظاهر انحلالها، وقوفاً على موازين الصراع وعوامل الوفاق، وإدراكاً لقيم الحق والخير والجمال، وتدبراً لنواحي التقدم ومناحي القصور، والتزاماً بضوابط الأمم المتحضرة في صونها لحقوق مواطنيها وحيرياتهم، وإطلالاً على ألوان الإبداع وأشكال الفنون تزوداً بها، وانحيازاً للقيم الجوهرية التي تكفل للوطن وللمواطن آفاقاً جديدة لا ينحصر محيطها، بل تمتد دائرتها إلى غير حد، إيماناً بغدٍ أفضل واقعاً ومصيراً".

وفي سياق متصل، وانطلاقاً من حقيقة مؤداها أن السبيل إلى رعاية الأطفال والنشء والتمكين للشباب يبدأ بتهيئة الظروف المناسبة التي تكفل لهم سبل النجاح، وتفتح لهم آفاق التعلم، وتكفل تطوير مهاراتهم الذاتية وموَاهبهم، مع التركيز على أهمية القدوة الحسنة كونها الدليل العلمي، والمُحرِّك الأساسي لبناء شخصياتهم، والمُوجِّه نحو التطور، والتطلع إلى آفاق المستقبل المشرق، جاء حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسته ٢٠١٩/٢/٢ في الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ٣٧ قضائية "دستورية" ليقرر "إن الدستور قد حرص في المادتين (١٩ و ٢١) على التأكيد على حق كل مواطن في التعليم، وبَيِّن أهدافه، ومن بينها بناء الشخصية المصرية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وترسيخ القيم، وإرساء مفاهيم المواطنة وعدم التمييز، كما حرص على التأكيد على كفالة الدولة توفير التعليم الجامعي المجاني وفقاً لمعايير الجودة العالمية"، كما عنت المادتان (٤، ٩) من الدستور بتوكيد التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز، بوصفه أساساً لبناء المجتمع، وصيانة وحدته الوطنية.

كما قرَّرت بحكمها الصادر بجلسته ٢٠٢٣/٣/١١ في الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٣٨ قضائية "دستورية": "أن التعليم كان وما زال من أكثر المهام خطراً، وأعماقها اتصالاً بآمال المواطنين وطموحاتهم، وأوثقها ارتباطاً بمصالح الجماعة ومقاييس تقدمها، وكان على الدولة بالتالي أن تهيمن على عناصره الرئيسية، وأن توليه رعايتها، وأن توفر لدور التعليم - وبقدر طاقتها - شرايين الحياة الجوهرية التي لا تقوم إلا بها، وأن يكون إنفاقها على التعليم، تعبيراً عن اقتناعها بأن ثماره عائدة في منتهى إليها، وأن اجتثاثها بيد مواطنيها، فليس التعليم حرثاً في البحر، بل هو نبض الحياة وقوامها، لا تستقيم بغيره شئونها، وما زال متطلباً

كشرط مبدئي لمواجهة المواطنين لمسئولياتهم مع تنوعها وشمولها، ليكون اضطلاعهم بها منتجاً وفعالاً، وهو كذلك تعميق لمشاعر الانتماء، يتمحض إلهاماً للضمان، وتقريباً للحقائق، واستنهاضاً للهمم، نحو ما ينبغي أن يكون نهجاً قوياً للعمل، واستثارة لتلك القيم والمثل العليا التي يكون غرسها وإيقاظها في النشء، مُشكِّلاً لعقولهم، مُحَدِّداً مآلاً أنماطاً لتصرفاتهم، فلا يوجهون - في الأعم - طاقاتهم بدداً، ولا يترجعون عن الإقدام طريقاً، ولا يتخاذلون أو يمارون، بل يوازنون بين حقوقهم وواجباتهم، مستبصرين حدودها، فلا يفرقون أو يفرطون، والتعليم فوق هذا يعدهم للحياة، ويدربهم على مواجهة صعابها، ويقيم لهم معالمها، فلا تتناثر وسائلها، أو تتعارض ملامحها. وهم أسوياء بالتعليم، يتوافقون مع بيئتهم، ويندمجون في مجتمعاتهم، فلا يسعون لغير مظاهر التفوق إصراراً، ولا يميلون عن الحق طريقاً، ليكون التعليم دوماً حثاً أصيلاً لا تابعاً، فلا تتداخل الأهواء لفرص النفاذ إليه، ولا تملحها نزوة عابرة، بل يكون القبول بالمعاهد التعليمية على اختلافها محدداً وفق أسس موضوعية تستقيم بها متطلبات ممارسة هذا الحق. وكفالة الدستور لحق التعليم لكل مواطن إنما جاء انطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة، وأنه أدواتها الرئيسية التي تنمي في النشء القيم الخلقية والتربوية والثقافية، وتعدده حياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه إلى وطنه، ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق إلى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة. والحق في التعليم - الذي أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرًا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقاً وميوله وملكانته".

وفصلت المحكمة الدستورية العليا ما أجمله المُشرع الدستوري بنص المادة (٦٧) من الدستور القائم، التي تقرر أن: "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لهم".

ولا مرأى في أن فئة شباب المبدعين هم الأولوى بالرعاية والتشجيع، فقرَّرت بحكمها الصادر بجلسته ٢٠١٩/٧/٦ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣٧ قضائية "دستورية" ما يلي:

"أن الإبداع في العلوم، والفنون - أيًا كان لونها - ليس تسليمًا بما هو قائم من ملامحها؛ بل تغييراً فيها، تعديلًا لبنانياتها، أو تطويراً لها، ليؤكد المبدع بذلك انفرادة بإحداثها، فلا يمكن نسبتها لغيره، إذ هو صانعها، ولأن العناصر التي يضيفها لا ينقلها بتمامها عن سواه، إنما تعود أصالتها إلى احتوائها على حد أدنى من عناصر الخلق التي تقارن الابتكار، فلا ينفصل عنها، بما يؤكد دلالتها على استقلال مبدعها بها، ويبلور نوع وعمق المشاعر التي تتفاعل معها، مستثيراً من خلالها قوة العقل ومعطياتها، فلا يكون نبتها إلا إلهاماً بصيراً، ويتعين على ضوء ما تقدم، أن يكون

الإبداع محل تقدير الأمم على تباين مذاهبها وتوجهاتها، وأن تُيسّر الطريق إليه بكل الوسائل التي تملكها، فلا ينعزل حبيسًا، والفنون يعيد تشكيلها، وي طرح أبعادًا جديدة لها، كإفلاّ ذبوع الحقائق التي تتعلق بتطوير عناصرها، ليكون نتاجها بعثًا من رقاد، وثمارها حقًا عائدًا إلى المواطنين في مجموعهم، يملكونها ويفيدون منها، ينقلون عنها ويتأثرون بها، على أن يكون مفهومًا أن الإبداع ليس بالضرورة إحياءً كاملاً أو مبتدءًا، ولا قفراً في الفراغ، بل اتصالاً بما هو قائم إكمالاً لمحتواه، وانتقالاً بمده إلى آفاق أرحب، ومن المتصور بالتالي أن يكون الإبداع وئيدًا في خطاه، وإن تعين دومًا أن يكون نهجًا متواصلًا على طريق يمتد أمدًا، رانياً لآفاق لا تتحصر أبعادها، مبدداً مفاهيم متعثرة، متخذًا من الابتكار - مهما ضؤل قدره - أسلوبًا ثابتًا، وعقيدة لا يتحول عنها، لا امتياز في الاقتناع بها والدعوى إليها والحض عليها لأحد على غيره، ليظل نهرًا متجددًا، ومتدفقًا دون انقطاع".

وتأكيدًا لأهمية الرياضة، ودورها في تكوين شخصية الأطفال والنشء، وتوسعة مداركهم، وتنمية مواهبهم، جاء بحبيثات حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٢٠٢٠/٢/١ في الدعوى رقم ٢٤١ لسنة ٣١ قضائية "دستورية" إن الدستور قد ألقى بنصّي المادتين (٨٢، ٨٤) منه التزامًا دستوريًا على عاتق الدولة بكفالة رعاية الشباب والنشء، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وكفالة ممارسة الرياضة كحق لجميع المواطنين، واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع ممارستهم الرياضة، واكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم. وأن الهيئات العاملة في ميدان الشباب والرياضة، باعتبارها من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، تتوخى تنمية الشباب في مراحل عمره المختلفة، وإتاحة الأوضاع المناسبة لتطوير ملكاتهم عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية في إطار السياسة العامة للدولة. وقد صدر قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ متضمناً تنظيمًا شاملاً لهذه الهيئات، ومؤكداً بصريح نصّ المادة (١٥) منه أن الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة تعتبر من "الهيئات الخاصة ذات النفع العام"، وأن كلاً منها يتمتع - بنصّ القانون - بامتيازات السلطة العامة الواردة بهذا القانون، وذلك تقديرًا منه لأهمية دور هذه الهيئات في مجال رعاية النشء وتنمية ملكاته وتأهيله للنهوض بمسؤولياته، وتحمل تبعاتها في سبيل الارتقاء بأتمته ودعم مكانتها في أكثر الميادين أهمية".

وصفوة القول، إن نصوص الدستور القائم، والمبادئ التي أرسنها المحكمة الدستورية العليا، قد تعاضدت لتفرض سياجاً من الحماية لحقوق الأطفال والنشء، بدءاً من تنشئتهم وتعليمهم، وتربيتهم، وحمايتهم، وتوفير كافة سبل منحهم فرصاً متكافئة

في التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والمشاركة السياسية، وانتهاء بإعداد الخريجين - بعد بلوغهم مرحلة الشباب - وتحسين قابليتهم للعمل، وقد واكب ذلك اختيار النابهين من الشباب والشابات للمناصب الرفيعة في الدولة، والحرص على مشاركتهم الرأي من خلال مؤتمر الشباب في مصر، الذي انطلق عام ٢٠١٦، وهو ملتقى دوري للحوار المباشر بين الشباب المصري ورئيس الجمهورية وممثلي الحكومة ومؤسسات الدولة، يُعقد تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويهدف المؤتمر إلى إتاحة الفرصة للشباب لطرح أفكارهم، ومناقشة القضايا الوطنية، والمشاركة في صنع القرار، وبناء جسر من التواصل الفعّال بين الدولة والشباب، فضلاً عن تبني مبادرات وبرامج وطنية مكثفة لإعداد الكوادر الشابة، لتجاوز تحدي نقص الخبرة، وضمان صقل مهاراتهم، وتأهيلهم لتقلد المناصب القيادية من خلال البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، والأكاديمية الوطنية للتدريب، انطلاقاً من إيمان راسخ بأن السبيل إلى تمكين الشباب هو تأهيلهم منذ طفولتهم علمياً وخُلُقياً ودينياً، وإشراكهم في تحمل المسؤولية، وطرح الرؤى، ورسم مستقبل الوطن، بمشاركة ودعم الأجيال الأكثر خبرة، في تمازج بين الأجيال، يهيئ الشباب للمشاركة في صنع القرار، وبناء الدولة الحديثة، ولا يغمت ذوي الخبرة حقهم في جني ثمار جهدهم على مدار سنوات؛ على نحو يفضي إلى إخراج أجيال قادرة على تحمل المسؤولية، بما يضمن استمرارية التنمية المؤسسية والمجتمعية.

وفي الختام نقول، إن الحقوق الدستورية ليست مجرد نصوص قانونية مكتوبة، تكلها مبادئ ترسيها المحكمة الدستورية العليا بأحكامها المتواترة، بل هي ضمانات أساسية تؤهل النشء لاستكمال مسيرة التقدم، وتعددهم لتحمل المسؤولية، وتكفل لهم المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع، وتحقيق طموحاتهم، فكلما حظى النشء بحقوقهم في التعليم، والصحة، وممارسة الرياضة والمشاركة الاجتماعية والثقافية، ازدادت قدرة الوطن على التقدم والازدهار، ومن ثم، فإن حماية هذه الحقوق وتعزيزها هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدولة بمؤسساتها، والمجتمع بأسره، إيماناً بأن النشء هم الثروة الحقيقية لأي وطن، وصنّاع المستقبل، وأن حماية حقوقهم الدستورية هو استثمار في حاضر الأمة، وضمان لمستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً، وأكثر مساهمة للتقدم العلمي والتكنولوجي، ذلك أن نقطة الانطلاق للتمكين للشباب تكمن في تفعيل الحقوق الدستورية للطفل والنشء، بشكل فاعل وبنّاء، وهو أمر لا يجسد تحقيقاً للعدالة فحسب، بل هو الأساس في بناء وطن قوي، يقوده جيل واع قادر على مسيرة العصر والنهوض بمجمتعهم، توكيداً لما جاء بديباجة الدستور "نحن نؤمن أننا قادرون أن نستلهم الماضي، وأن نستنهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل".



دور وزارة الأوقاف في تمكين الطفل والنشء

أ.د / أسامة الأزهرى
وزير الأوقاف

بسم الله الرحمن الرحيم. اللَّهُمَّ صَلِّ صَلَاةً كَامِلَةً، وَسَلِّمْ سَلَامًا تَامًا، عَلَى نَبِيِّ تَحَلَّى بِهِ الْعَقْدُ، وَتَنْفَرِجُ بِهِ الْكُرْبُ، وَتَقْضَى بِهِ الْحَوَائِجُ، وَتُنَالُ بِهِ الرِّغَائِبُ، وَحُسْنُ الْخَوَاتِيمِ، وَيُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

وبعد، يسعدني أن أجدد الكتابة لهذه المجلة ذات المحتوى الراقي، والهدف الزاكي؛ والقيمة الكبيرة بحكم الانتماء والغاية؛ وبحكم التنوع في أقلام الكتاب. وما أجمل موضوع هذا العدد وما أهمه؛ فالطفل والنشء غراس الحاضر وثمار المستقبل؛ ومن جميل الأقدار أن أمتنا شابة بحكم الغالبية العددية للفئات الصغيرة سنًا بين كل الفئات العمرية في المجتمع؛ وهذه ميزة من جانب، تلازمها تحديات من جوانب.

لذلك، تولي وزارة الأوقاف اهتمامًا بالغًا بالطفل؛ إيمانًا بدوره في بناء المستقبل، وحرصًا على تنشئته تنشئةً متوازنةً تجمع بين القيم الدينية الصحيحة، والوعي الثقافي، وبناء الشخصية، وحب الوطن. وفي هذا الإطار أطلقت الوزارة عددًا من البرامج الموجهة للطفل، ومنها:

القرآن الكريم المعتمدة بوزارة الأوقاف والمساجد، إذ يبلغ عدد اللقاءات الأسبوعية ٢٠,٨٨٠ لقاء في الأسبوع، أي ٨٣,٥٣٠ لقاء شهريًا، ليصل الإجمالي السنوي لفعاليات البرنامج إلى ما يزيد عن مليون لقاء، وذلك بمشاركة الأئمة الواعظات، ونراعي عقد البرنامج مرتين أسبوعيًا في فصل الصيف. أما أهداف البرنامج فتتمثل في غرس القيم الأخلاقية والوطنية، وتنمية مهارات الطفل، وتعزيز روح الانتماء والابتكار، من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية، التي يتخللها رحلات ترفيهية هادفة، ومسابقات ثقافية ودينية تسهم في اكتشاف المواهب وتنمية القدرات.

١. برنامج دولة التلاوة: وذلك لتكون الوزارة بمنزلة كشاف للمواهب والناخبين من أصحاب الصوت الحسن بالتعاون مع الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية ومع الرعاية الكرام، وتخلل البرنامج تخصيص حلقة خاصة للأطفال باسم (الغصن الذهبي)، مع جوائز مالية سخية، وبهذا تقدم الوزارة معنى القدوة لعموم الأطفال.

٢. البرنامج الصيفي للطفل: وقد انطلق البرنامج أول مرة في غرة أكتوبر ٢٠٢٢، ومستمر حتى اليوم، في ٢٠٨٨٠ مسجدًا؛ فيما يسمى في أيام الدراسة "البرنامج التثقيفي للطفل"، ويخصص له الخميس من كل أسبوع، ويقوم على تنفيذه مجموعة من الأئمة والواعظات، ويُنفذ النشاط التثقيفي للطفل داخل مكاتب تحفيظ

التشارك والتعاون على الخير؛ ويدخل في عداد ذلك تعاوننا مع "مؤسسة مودة"، و"مؤسسة دار المنّة".



٣. الأنشطة الرمضانية:

نقّدت الوزارة "ملتقى الطفل" في شهر رمضان الماضي في ٣٨ ألف مسجد على مستوى الجمهورية؛ وتحديدًا في يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع.

٤. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:

شارك المجلس في الليالي الرمضانية الأولى للأسرة والطفل بإحياء ٦ ليالٍ رمضانية توزعت بين ندوة للأطفال وورش فنية وجولة داخل دار القرآن بمسجد مصر الكبير بالعاصمة الجديدة، وشارك فيها أكثر من ١٠٠٠ طفل مع أسرهم، كما نقّذ المجلس ملتقى للأطفال ذوي الهمم بمسجد السيدة زينب رضي الله عنها، وقد أعلن المجلس حديثًا عن مشاورات مع متخصصين من جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية لوضع استراتيجية شاملة للخطاب الديني الموجه للأطفال والنشء؛ ومن المنتظر أن نرى لها ثمارًا في القريب بإذن الله.

٥. المسابقات القرآنية:

نقّدت الوزارة المسابقة العالمية الثانية والثلاثين للقرآن الكريم، وخصّصت فرعًا للناشئة حتى ١٤ عامًا، مع تصعيد ١٠ متسابقين بهذا الفرع، وفاز خمسة منهم بجوائز بلغ مجموعها مليون وسبعمائة وخمسين ألف جنيه، كما نقّدت الوزارة المسابقة المحلية للقرآن الكريم لعامي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وشملت المسابقة فرع الناشئة حتى سن ١٤ عامًا، وشارك فيها ٥٩ متسابقًا، وحصد جوائزه ١٠ متسابقين بمجموع جوائز بلغ ١٧٥ ألف جنيه.

٦. مكاتب التحفيظ:

يبلغ عددها ١٩٧٧ مكتب تحفيظ على مستوى الجمهورية، ويبلغ عدد الأطفال بها ما يقرب من خمسة وعشرين ألف طفل، ويوجد مسار لحقات التحفيظ الإلكترونية تيسيرًا على أبنائنا ومواكبةً لوسائل العصر.

٧. الإصدارات:

تصدر الوزارة عددًا من المؤلفات المُوجّهة للطفل بأسلوب مبسط ومصوّر وجاذب، إلى جانب الاهتمام بدرس النشء الذي يُركّز على بناء الوعي الديني الوسطي، وتصحيح المفاهيم، وتعزيز السلوكيات الإيجابية، ومنها "مجلة الفردوس"، وقد راعينا توزيع أكثر من ٢٥٠٠ نسخة من مجلة الفردوس كجوائز تشجيعية للأطفال خلال كل الفعاليات الموجهة للأطفال.

٨. الشراكات المُوجّهة للأطفال والنشء:

نسعى في إقامة مسارات تعاون وشراكة مع المؤسسات العامة والأهلية لمَدِّ رسالة الوزارة إلى ربوع الوطن كافة، ولتعزيز قيم





١٣. وثيقة تجديد الخطاب الديني:

قدّمت الوزارة صياغة دقيقة لوثيقة تجديد الخطاب الديني التي نمضي على هداها في جهود الوزارة في هذا الصدد؛ وتشمل تلك الوثيقة استحداث مسارات واستراتيجيات عمل تضمن رعاية الطفل، من حيث التوأمة مع الجهات المعنية بالأطفال والنشء، وتقديم الخدمات المعنية للأسر على استقبال الأطفال ورعايتها.

١٤. استراتيجية عمل الوزارة:

تتفد الوزارة استراتيجية رباعية المحاور تجعل من الطفل والنشء محوراً لها، وتلك المحاور هي: (١) مواجهة التطرف الديني، و(٢) مواجهة التطرف اللاديني، و(٣) بناء الإنسان، و(٤) صناعة الحضارة، وكل هذه العناصر تقوم على صون الطفل نفسياً وفكرياً وبدنياً، واستصحاب ذلك في مراحل تأهيله علمياً وفكرياً، حتى يكون قادراً على الإسهام في رفعة وطنه وفي خير الإنسانية.

١٥. مشروع الأوقاف لصكوك الأضاحي والإطعام:

تباشر الوزارة منذ سنوات مشروعاً يتلاقى مع جهود الدولة في رعاية الإنسان مادياً إلى جانب الرعاية الروحية الفكرية؛ فصكوك الإطعام من الوزارة ممتدة على مدار العام، أما صكوك الأضاحي فهي موسمية بطبيعة الحال لكن توزيع لحومها مستمر لأشهر طوال؛ وبذلك يكون للوزارة دور في صون بناتنا وأبنائنا مادياً إلى جانب تعزيز مناعتهم الروحية والفكرية.

١٦. القروض الحسنة:

تقدم الوزارة برنامجاً من القروض الحسنة على مدار العام لمنسوبيها، وقد خصّصت الوزارة له هذا العام سبعين مليون جنيه على هيئة قروض حسنة تُرد كأصلها دون أي رسوم أو زيادة من أي نوع، وجعلنا من أولويات الصرف وجود معولين مصابين بأمراض مزمنة أو إعاقات أو ما أشبه، لاسيما من الأبناء.



٩. مبادرة "صحّح مفاهيمك":

مخاطبة الأطفال والنشء بالمبادرة لتقويم السلوكيات وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وبيان الصواب في كثير من القضايا المؤثرة في التنشئة وفي الصورة الذهنية للمجتمع، ويدخل في ذلك أوجه التعاون مع وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم والفني، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، لتسيير قوافل التوعية إلى الجامعات والمدارس ومراكز الشباب وقصور الثقافة، حرصاً منا جميعاً على حُسن التنشئة الفكرية، وصوناً للوعي.

١٠. حُسن استغلال الموارد:

تتباحث الوزارة مع المؤسسات الأخرى لإيجاد أفكار غير تقليدية للتغلب على التحديات، ومن ذلك إبرام برتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، لاستغلال بعض ملحقات المساجد في إقامة دور رعاية نهارية من الصباح حتى الظهيرة لتقديم خدمات رياض الأطفال مجاناً، والبداية بمحافظة قنا.

١١. وسائل الخطاب:

إدراكاً منا لتنوع وسائل الخطاب وأدوات التأثير، فقد حرصنا على بث رسالة الأوقاف عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة، حتى نصل أبنائنا بالمفاهيم الصحيحة حيثما كانوا، وسنراعي مستجدات ذلك في حينه حال إقرار القانون الناظم لاستخدامات شبكة الإنترنت بالنسبة للفئات العمرية الصغيرة.

١٢. منصة الأوقاف الرقمية:

أطلقنا منصة الوزارة الرقمية الجديدة، وعليها ذخيرة علمية ضخمة تجعلها من أكبر المنصات الدينية في العالم بأي لغة؛ وسنوالي تطويرها، واستحداث أداة للردشة بالذكاء الاصطناعي (chatbot) لنشبع نهم الناشئة على هذه التكنولوجيا، ولكن بعد تغذيتها بمحتوى آمن خصصنا له حتى الآن ما يقرب من مليون كتاب.



١٧. الاهتمام بذوي الإعاقة:

نولي اهتمامًا خاصًا بذوي الهمم، لذا راعينا تقديم ترجمة الإشارة لخطبة الجمعة لأبنائنا من الصم والبكم؛ فضلاً عن تدريب عدد من الأئمة والواعظات على لغة الإشارة لاستقبال أبنائنا من هذه الفئة الكريمة في مختلف المساجد، وإيجاد متسع مستحق وواجب لهم في خطابنا المستتير.

١٨. إبراز القدوة:

حرصنا على تكريم النماذج المستحقة للتكريم من أبناء مصر وبناتها الكرام، حرصاً منا على تصحيح مفهوم القدوة والجدارة بالاتباع، ومن ذلك الشابة المصرية الكريمة ياسمين مصطفى، التي أطلقت وكالة "ناسا" اسم أسرتها على أحد الكويكبات الفضائية تقديرًا لتميزها العلمي، ومثل ذلك أيضًا تقديم أبناء الموسم الأول من دولة التلاوة - لا سيما الأطفال منهم - إلى دوائر الضوء والقراءة في المحافل المهمة، وهكذا.

١٩. الرعايات المباشرة والمشاركة:

تحرص الوزارة على تقديم الرعاية المباشرة لأبنائها المتميزين، فتتيح لفئة الشباب من أبنائها تمويل الحصول على الماجستير والدكتوراة على نفقة الوزارة، كما اتفقت الوزارة مع شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية على رعاية عدد من الأطفال والناشئة من دولة التلاوة في مساراتهم التعليمية حتى نهاية التعليم الأساسي، مع رعاية مرحلة التعليم الجامعي للمتميز منهم أيضًا.

٢٠. مجلة وقاية:

إطلاق مجلة وقاية منذ عام ونصف تقريبًا، وعرضها إلكترونياً مجانًا بخطاب فكري مُوجّه للأطفال والنشء، وفق موضوعات



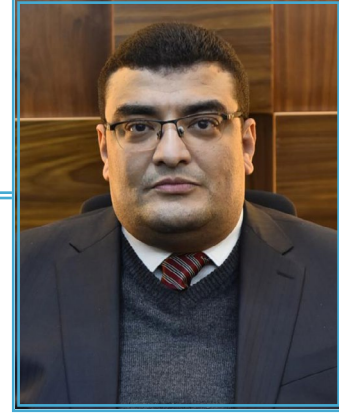
مستقاة من الواقع المعاش، حتى نواكب التحديات في مجتمعنا ونقدم الحلول العلمية في جانبها الفكري.

٢١. برامج مقبلة:

تستعد الوزارة لإطلاق معهد للصوت الحسن، وآخر لفنون الخط، ومسابقات على غرار دولة التلاوة لإتقان الفصحى، والابتهاج والإنشاد، وما إلى ذلك من مجالات التميز الوثيقة الصلة بعمل الوزارة؛ حتى نستمر في رسالتنا لكشف المواهب وتقديم القدوة.

إن هذه الجهود ليست منتهى الغاية ولا حدود المأمول، بل هي استمرار ومضافرة لكل جهود مؤسسات الدولة كي ننهض بفلذات أكبادنا الذين هم زينة الحياة وبهجة الحاضر وعماد المستقبل.

ثقافة الأمان تبدأ من الطفولة



د / شريف بكر

رئيس إدارة الجودة والتدقيق

بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

فجأة عند الإنسان عندما يكبر، ولكن تتكون تدريجيًا منذ الطفولة، من خلال الأسرة والمدرسة والمجتمع. فالطفل الذي يتعلم منذ صغره أن الالتزام بالتعليمات يحميه، وأن الخطأ يجب الاعتراف به لا إخفاؤه، وأن الإهمال قد يضر الآخرين، سيكون أكثر استعدادًا في المستقبل لتبني ثقافة الأمان في أي مجال يعمل فيه.

غرس المسؤولية واحترام القواعد والقوانين وتطبيقها

تبدأ علاقة تربية الطفل بثقافة الأمان من خلال غرس مفهوم المسؤولية، فالطفل عندما يتعلم أن أفعاله لها نتائج، وأن عليه أن يحافظ على نظافة مكانه، وأن يغلق الأجهزة بعد استخدامها، وأن يتبع تعليمات الأمان في البيت والمدرسة، يكتسب تدريجيًا إحساسًا بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه من حوله؛ هذا الإحساس هو جوهر ثقافة الأمان النووي، لأن العامل في المجال النووي يجب أن يدرك أن قراراته لا تؤثر عليه وحده، بل قد تؤثر على زملائه ومجتمعه وبيئته، ومن ثم فإن التربية المبكرة على تحمل المسؤولية تمثل أساسًا نفسيًا وأخلاقيًا مهمًا لبناء ثقافة أمان قوية.



لماذا تبدأ ثقافة الأمان في مرحلة الطفولة؟

تُعد تربية النشء والطفل من أهم الركائز التي تُبنى عليها المجتمعات، ونهضتها واستقرارها وأمنها، فهم يمثلون المستقبل، والعقول التي ستقود المجتمعات ومؤسساتها في المستقبل، وتدير المنشآت وتشارك في صنع القرار. لذلك، فإن تربية النشء ليست مجرد عملية تعليمية أو تربية أخلاقية، بل أشمل بكثير، فهي عملية بناء لشخصية إنسان وإع منذ سنواته الأولى، بحيث يصبح قادرًا على تحمل المسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه وبيئته. ومن هنا فإن التربية لا ينبغي أن تكون مجرد تعليم للقراءة والكتابة، أو غرس لبعض السلوكيات اليومية، بل هي عملية شاملة تهدف إلى بناء إنسان مسؤول.

وعندما نربط هذه التربية بثقافة الأمان النووي، فإنها تكتسب بُعدًا استراتيجيًا وأمنيًا بالغ الأهمية، فالطفل الذي ينشأ على قيم السلامة والمسؤولية والأمان والوعي بالمخاطر، هو نفسه الذي سيصبح في المستقبل مهندسًا أو فنيًا أو مديرًا أو مواطنًا يحافظ على سلامة المنشآت، وسيصبح شخصًا منضبطًا، قادرًا على التفكير السليم، واحترام القوانين، وتقدير قيمة الأمان والسلامة في حياته وحياة الآخرين. فكلما كانت التربية في مرحلة الطفولة قائمة على الوعي والمسؤولية كان المجتمع أكثر قدرة على مواجهة المخاطر، والتعامل مع التقنيات الحديثة بحكمة وأمان.

إن ثقافة الأمان النووي هي مجموعة القيم والمعتقدات والسلوكيات التي يتبناها الأفراد والمنظمات لضمان أن يكون الأمان أولوية مطلقة في كل قرار وعمل، وهذا المفهوم لا يقتصر على العلماء والمهندسين والعاملين في المجال النووي فقط، بل يمتد إلى المجتمع بأكمله، لأنه يقوم على فكرة أن الأمان مسؤولية جماعية تبدأ بوعي الفرد وتنشئه منذ الصغر، إذ إن هذه الصفات لا تظهر



يحتاج إلى المساعدة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأنشطة المدرسية الجماعية، والألعاب المنظمة، والمشاريع المشتركة. فعندما يتعلم الطفل أن نجاح الفريق يعتمد على التزام كل فرد بدوره، فإنه يكتسب قيمة مهمة جدًا لأي بيئة عمل عالية الحساسية.

دور الأسرة والمدرسة

لا يمكن إغفال دور الأسرة بوصفها قدوة حسنة، فإذا التزم الوالدان بقواعد الأمان في المنزل، فإن الطفل سيتعلم بالملاحظة أن السلامة ممارسة يومية، كما ينبغي غرس قيمة العمل الجماعي والوعي البيئي، فالطفل الذي يدرك أن البيئة آمنة، سيكبر وهو أكثر حرصًا على معايير الأمان التي تحمي الإنسان والممتلكات والبيئة معًا.

كما تسهم المدرسة بدور كبير في هذا الجانب، فهي مؤسسة لصناعة السلوك والوعي، ومن خلال المناهج والأنشطة، يمكن غرس مفاهيم الأمان العامة والتعامل الآمن مع الموارد، وتقديم موضوعات مبسطة عن الطاقة النووية واستخداماتها السلمية بطريقة تناسب أعمارهم وتنمي لديهم التفكير النقدي، الذي يُشجّع على السؤال والملاحظة والتحقق، وهي مهارات أساسية لتحليل المخاطر.

ومن هنا أيضًا تظهر أهمية ما تقدمه هيئة الرقابة النووية والإشعاعية من فعاليات توعوية تستهدف أطفالنا في المدارس والمكتبات العامة، باستخدام أساليب مبسطة تناسب أعمارهم، مما يؤدّد لديهم الوعي الكافي بدور الهيئة، ويعزز وجود ثقافة أمان قوية لديهم.

خاتمة

وفي الختام، يمكن القول إن ثقافة الأمان لا تبدأ عند بوابة المنشأة النووية، بل تبدأ من البيت والمدرسة والمجتمع، ومن طريقة تربية الطفل على الصدق والمسؤولية والانضباط والتفكير العلمي والعمل الجماعي، لأن الطفل الذي يتعلم أن الأمان قيمة يومية في حياته، سيكون في المستقبل مواطنًا أكثر وعيًا، وعاملاً أكثر التزامًا، وقائدًا أكثر مسؤولية، وبذلك تصبح تربية النشء استثمارًا حقيقيًا في أمن المجتمع وسلامة الإنسان والبيئة، وتصبح ثقافة الأمان جزءًا من ثقافة عامة تحمي الحاضر وتصور المستقبل.

كما أن تربية الطفل على الانضباط واحترام القوانين تُمثّل جانبًا محوريًا، فالمنشآت النووية تقوم على إجراءات دقيقة وأنظمة رقابية صارمة لا تقبل العشوائية، وإذا نشأ الطفل في بيئة تحترم النظام -كالالتزام بمواعيد المدرسة وقواعد المرور- فإنه سيتعود على أن النظام وسيلة لحماية الجميع وليس قيدًا، وهو فهم ضروري للعمل في المجالات التي تتطلب ذلك.

الصدق والشفافية والتعامل مع الأخطاء

ومن القيم المهمة كذلك الصدق والشفافية؛ ففي ثقافة الأمان النووي لا يجوز إخفاء الخطأ أو التقليل من شأنه، لأن الخطأ الصغير إذا لم يُعالج فقد يتحول إلى مشكلة كبيرة، لذلك يجب أن يتعلم الطفل منذ الصغر أن الاعتراف بالخطأ ليس ضعفًا، بل شجاعة ومسؤولية. فعندما يكسر الطفل شيئًا في المنزل أو يرتكب خطأ في المدرسة، ينبغي توجيهه بطريقة تجعله يفهم أهمية الصدق، بدلًا من الخوف من العقاب فقط، لأن البيئة التي تقوم على العقاب الشديد قد تدفع الطفل إلى إخفاء أخطائه، أما البيئة التربوية الواعية فتجعله قادرًا على الاعتراف والتعلم والتصحيح، وهذا بالضبط ما تحتاج إليه ثقافة الأمان؛ أفرادًا لا يخفون الأخطاء، بل يبلغون عنها بسرعة حتى يُمكن التعامل معها قبل أن تتفاقم.

التفكير النقدي وروح المبادرة

كذلك فإن تنمية التفكير النقدي، وطرح الطفل للأسئلة تعد من أهم عناصر ثقافة الأمان النووي، إذ إن الثقافة السليمة لا تعني الطاعة العمياء، بل تعني القدرة على السؤال والملاحظة والتحقق، وفي المنشآت النووية يحتاج العامل إلى أن يسأل إذا لم يفهم، وأن يراجع إذا شك، وأن يبلغ إذا لاحظ شيئًا غير طبيعي، وهذه المهارة تبدأ منذ الطفولة عندما نُشجّع الطفل على طرح الأسئلة، ونحترم فضوله، ونعلّمه ألا يقبل المعلومة دون فهم، فالطفل الذي يتربى على التفكير العلمي يصبح في المستقبل أكثر قدرة على تحليل المخاطر واتخاذ القرارات الآمنة.

التعاون والعمل الجماعي

ومن الجوانب المهمة أيضًا غرس قيمة العمل الجماعي، لأن ثقافة الأمان لا تعتمد على فرد واحد، بل على فريق كامل يعمل بتنسيق وتواصل واضح، لذا ينبغي أن يتعلم الطفل التعاون مع الآخرين، واحترام أدوارهم، والاستماع إلى آرائهم، ومساعدة من

التواصل مع الجمهور وأصحاب المصلحة

دور إدارة الجودة والتدقيق في تحقيق الاستدامة المؤسسية
بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية

إعداد:
إدارة الجودة والتدقيق
بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية





تصدير بقلم :

د/ جمال أبو جبل محمد

مدرس بكلية الإعلام - جامعة الأزهر

المدقق اللغوي لمجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية

الاستدامة المؤسسية.. كيف تصنع الأنظمة المتكاملة فأرًا حقيقيًا؟

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بما تحقّق فيها، في موقع قوي لمشاركة خبراتها ومعارفها وأفضل ممارساتها مع الهيئات التنظيمية الأخرى في العالم، خاصة تلك الموجودة في الدول التي في مراحل ما قبل التشغيل لبرامجها للطاقة النووية.

تقرير بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراجعة وتقييم نظام الإدارة المتكامل - القاهرة سبتمبر ٢٠٢٣ م.

كثيرًا ما تبهرننا مؤسسات وهيئات بتحقيق قفزات نوعية وإنجازات مذهلة تخطف الأنظار، لكنها سرعان ما تنطفئ وتتلأشى كـ "فقاعة نجاح" عابرة بمجرد رحيل قائد كاريزمي أو تفرّق مجموعة عمل متناغمة.

هذا التعثر ليس وليد الصدفة، بل هو النتيجة الحتمية لغياب نُظُم الإدارة المتكاملة، واعتماد المؤسسة على الأفراد لا على النظام المستدام؛ فالإهمال الإداري وغياب الحوكمة وتدقيق الجودة يتجاوز في خطورته وأثره ممتد المفعول حدود الفساد المالي، مهددًا قدرة أي مؤسسة على البقاء والنمو بكفاءة وفاعلية.

ومن قلب هذه التحديات، تبرز تجارب رائدة استطاعت كسر هذه الحلقة المفرغة، وتحويل العمل المؤسسي من الارتهان بالأشخاص إلى الاستدامة بالأنظمة، وتأتي في مقدمتها تجربة "هيئة الرقابة النووية والإشعاعية"، التي حظيت بإشادات عالمية.

فمن خلال رؤية استراتيجية، نجحت الهيئة في بناء نموذج إداري متكامل يتوافق مع أحدث المعايير الدولية ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محولة مفاهيم الجودة، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وثقافة الأمان إلى واقع حي وموثق يضمن استدامة الأداء وتميزه العابر للأشخاص والزمن... وتتناول السطور الآتية جهود إدارة الجودة والتدقيق في الهيئة لبناء نموذجها الإداري المتكامل.

مقدمة:

من أخطر المشكلات التي تواجه إدارات المؤسسات ما يتعلق باستدامتها، والتخطيط والتنظيم والقيادة والتحكم في جميع عملياتها ومواردها بشكل متكامل، وقدرتها على أداء مهامها بكفاءة وفاعلية، وتحديد أهدافها وتحقيقها، وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بها. وفي بعض الأحيان، تظهر نجاحات مذهلة وإنجازات كبيرة في تلك المؤسسات أو الهيئات، لكنها للأسف لا تستمر، إذ تكون أشبه بـ"فقاعة نجاح" تظهر ثم تنطفئ، وغالبًا ما تعتمد هذه النجاحات على حدث عابر ارتبط بالمؤسسة واتخذت فيه جهودًا غير عادية، أو مجموعة عمل في أحد أقسامها تنامت جهودها فأحدثت فارقًا ثم تفرقت، أو أنها اعتمدت على الشخص الذي يدير المؤسسة أو الشركة، وعلى كاريزمته وجهوده الشخصية، وبمجرد غياب هذا الشخص تنتهي القصة وتعود الأمور إلى نقطة الصفر!

نبذة عن نشأة إدارة الجودة والتدقيق بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية:

في إطار الخطة الاستراتيجية لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ولتحقيق رؤية الهيئة وتنفيذ مهامها بكفاءة وفاعلية ضمن إطار القيم الأساسية التي تقوم عليها الهيئة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، خاصة الهدف الاستراتيجي الثالث: «تعزيز فاعلية وكفاءة نظام إدارة الهيئة»، وتماشياً مع توجهات الحكومة المصرية، قرّرت الإدارة العليا للهيئة في نهاية عام ٢٠١٩ ما يلي:

- إنشاء نظام إدارة متكامل يتوافق مع المتطلبات القانونية وأحدث معايير أنظمة الإدارة الدولية ومنشورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

وفي سبيل ذلك، صمّمت إدارة الهيئة الهيكل التنظيمي محتويًا على إدارة للجودة والتدقيق، تتبع مباشرةً رئيس مجلس إدارة الهيئة، وهي مسؤولة عن إنشاء وتوثيق وتطوير وتطبيق نظام الإدارة المتكامل لديها، بما يتوافق مع اللوائح والقوانين ومتطلبات المواصفات العالمية في الإدارة والحوكمة، ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تعزيز الإدارة المؤسسية، وإجراء عمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والتحكم في جميع عمليات الهيئة ومواردها بشكل متكامل، سواء كانت موارد بشرية، أو معدات، أو بنية تحتية، أو مالية... إلخ، بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها بطريقة منهجية، إضافة إلى عمليات المراجعة والتدقيق الداخلي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، وتحديد الأهداف ومؤشرات الأداء، فضلاً عن تقديم التقارير للإدارة العليا

ويمكن جزء كبير من أسباب هذه المشكلة في عدة عوامل، من أبرزها:

- عدم وجود نُظُم إدارة متكاملة داخل تلك المؤسسات، أو غياب تبني مفهوم التميز المؤسسي، أو وجود أنظمة إدارة لا تتناسب مع هيكلها التنظيمية ومجالات عملها، أو أنظمة أُعدت دون تطبيق فعلي، أو أنظمة شكلية لا تحقق الغرض منها، والمقصود هنا ليس كثرة اللوائح والقوانين التي تنظم الجوانب المالية والمناقصات والترقيات والمرتبات والصلاحيات، بل نظم إدارة متكاملة لكل عملية داخل المؤسسة؛ تبدأ من الرؤية والهيكل التنظيمية، مروراً بتحديد الأهداف وبناء القدرات وإدارة المعرفة وإعادة هندسة العمليات، وصولاً إلى التخطيط والتنظيم والتحكم، حتى في أهداف أصغر موظف في المؤسسة.
- عدم وجود إدارات للرقابة الداخلية وتدقيق الجودة والحوكمة، أو وجودها بشكل محدود يقتصر على الرقابة المالية أو مكافحة الفساد فقط، دون أن يمتد دورها إلى بناء نظم إدارة متكاملة، وتحقيق التميز المؤسسي (الإهمال أو الفساد الإداري له تأثير أكبر بكثير من الفساد المالي على المؤسسات، ويستمر أثره لفترات زمنية طويلة).
- وجود نقص في الكفاءات المؤهلة للعمل في هذه الإدارات، سواء من حيث التأهيل العلمي، أو السمات الشخصية، أو الخبرات العملية.

حول أداء النظام، ونتائج المراجعات الداخلية على قطاعات الهيئة وإداراتها، وتوصيات التطوير.

أنشطة إدارة الجودة والتدقيق:

- تصميم وإنشاء وتوثيق وتطوير نظام الإدارة المتكامل في الهيئة.
- المراجعة والتدقيق الداخلي.
- متابعة تطبيق أهداف الهيئة.
- تطبيق ثقافة السلامة وتحسينها المستمر داخل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والتنظيم والإشراف على التقييمات الذاتية الدورية لثقافة الأمان.
- تقييم وإدارة المخاطر والفرص.
- اجتماعات مراجعة الإدارة.
- إدارة الجودة لعقد الاستشاري الروسي.
- المراجعات الخارجية والشهادات في مجال نُظُم الإدارة المتكاملة.

تصميم وإنشاء وتوثيق وتطوير نظام الإدارة المتكامل في الهيئة:

أحد أهم الأدوار الرئيسية لإدارة الجودة والتدقيق هو تصميم وإنشاء وتوثيق وتطوير مستندات نظام الإدارة المتكاملة (الأدلة والإجراءات والسياسات والنماذج)، بما يتوافق مع اللوائح والقوانين ومتطلبات المواصفات العالمية في الإدارة، ومتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن، وذلك بالتنسيق مع قطاعات الهيئة وإداراتها، من أجل إجراء عمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والتحكم في جميع موارد المؤسسة، سواء كانت موارد بشرية، أو معدات، أو بنية تحتية، أو مالية... إلخ، بكفاءة وفاعلية، لتحقيق أهدافها بطريقة منهجية في أداء العمل، من خلال الأدلة، وإجراءات العملية، وتعليمات العمل... إلخ.

ويتحقق ذلك من خلال إجراءات تفصيلية شفافة توضح كل عملية داخل الهيئة (من، ومتى، وأين، وكيف تتم كل عملية، وفي أي مدة زمنية، وأهدافها، ومؤشرات الأداء الخاصة بها، والمخاطر التي تنتج عنها)، بتحويل العمل داخل الهيئة من الاعتماد على الأشخاص إلى الاعتماد على النظام الإداري المتكامل ذاته، لأن الأشخاص يمكن استبدالهم أو الاستغناء عنهم، أما نظام الإدارة فلا يتغير، بل يُطوّر، مما يضمن استدامة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.

المراجعة والتدقيق الداخلي:

تُجري إدارة الجودة والتدقيق المراجعات والتدقيق الداخلي والخارجي لنظام الإدارة المتكامل بناءً على برنامج سنوي مبني على النهج المتدرج، ويعتمد التخطيط لهذا النهج على تأثير القطاعات والإدارات ومقدمي الخدمات والاستشاريين في جودة

وفاعلية أعمال الهيئة وتحليل المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار نتائج المراجعات السابقة، إضافة إلى نتائج الإجراءات التصحيحية التي اتخذت بناءً على المراجعات السابقة، مع تنظيم عمليات التدقيق/ المراجعة الداخلية من بداية التحضير لها، ومنهجيتها، ومتطلبات اختيار وتأهيل الأفراد المشاركين في تلك المراجعات، وتوثيق نتائج المراجعات من خلال إجراءات معتمدة من رئيس مجلس إدارة الهيئة.

وتقوم إدارة الجودة والتدقيق في هذا الصدد بالآتي:

١. تنظيم وتخطيط وتنفيذ المراجعات الداخلية لنظام الإدارة المتكامل على جميع الأنشطة داخل الهيئة، للتأكد من تطبيق النظام، وتحديد فاعلية نظام الإدارة المُطبَّق.
٢. تنظيم وتخطيط وتنفيذ المراجعات الداخلية لمقدمي الخدمات للهيئة، من مقاولين واستشاريين وخبراء، لضمان مطابقة أو عدم مطابقة عناصر نظام الإدارة المتكامل مع المتطلبات المحددة والشروط التعاقدية.
٣. إعداد خطة عمل تصحيحية للقضاء على عدم المطابقات التي اكتُشفت خلال عملية المراجعات الداخلية، ومتابعة تصحيحها، والتحقق من فاعليتها.
٤. عمل تقارير المراجعة الداخلية، وإرسالها إلى الإدارة العليا للهيئة.
٥. مراجعة وتحليل التقارير بناءً على نتائج المراجعات الخارجية (إن وجدت) لنظام الإدارة المتكامل، وتطوير خطط الإجراءات التصحيحية للتعامل مع التعقيبات، والقضاء على نقاط عدم المطابقة المُحدَّدة أثناء المراجعات الخارجية، والتحقق من فاعلية تنفيذها.
٦. قيادة عمليات المراجعة الذاتية لثقافة الأمان للعاملين بالهيئة بشكل دوري، وعمل الخطط التي من شأنها رفع مستوى ثقافة الأمان للعاملين بالهيئة.



متابعة تطبيق أهداف الهيئة:

وإنجازات أهداف نظام الإدارة المتكامل وسياسته- نتائج التقييم الذاتي لمستوى ثقافة الأمان في الهيئة - احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية وأداء مقدمي الخدمات الخارجيين - بيانات حول فاعلية الإجراءات المتخذة لمعالجة وإدارة المخاطر والفرص- كفاية موارد الهيئة للحفاظ على تحديث نظام الإدارة المتكامل الفعّال- التغييرات القانونية والتنظيمية ذات الصلة (إن وجدت)- الدروس المستفادة والممارسات الدولية (إن وجدت)- توصيات إدارة الجودة والتدقيق للتحسن المستمر ومواجهة التحديات).

وبناء على مناقشات الاجتماعات ونتائجها، تُعدُّ إدارة الجودة والتدقيق خطط عمل لما اتُّخذ من قرارات وتوصيات، ثم تعرضها على السيد رئيس مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها وإرسالها إلى قطاعات الهيئة وإداراتها للتنفيذ، وتتابع إدارة الجودة والتدقيق تنفيذ ما اتُّخذ من قرارات وتوصيات خلال الاجتماع.



طبقاً لنظام الإدارة المتكاملة، ومع بداية العام يتعاون رؤساء القطاعات والإدارات مع إدارة الجودة والتدقيق لتحديد أهدافهم السنوية، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، وخطط العمل التي تحدد الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للهيئة.

وتقوم إدارة الجودة والتدقيق بجمع الأهداف السنوية لقطاعات الهيئة وإداراتها، ومراجعتها للتأكد من أن تلك الأهداف متوافقة، وتلبي أهداف الهيئة الاستراتيجية وسياستها، وأن تكون أهدافاً ذكية (S.M.A.R.T) (محددة - قابلة للقياس - قابلة للتحقيق - ذات صلة - لها إطار زمني محدد).

المتابعة والتقييم: تعمل إدارة الجودة والتدقيق على التحقق من مواكبة الأهداف السنوية لكل قطاع وإدارة، وربط نتائج تحقيق الأهداف السنوية بالأهداف الاستراتيجية، وتحديد نتائج تحقيق كل هدف استراتيجي.

تقييم وإدارة المخاطر والفرص الخاصة بنظام الإدارة المتكامل:

تُنفَّذ إدارة الجودة والتدقيق إجراءً منهجياً لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بنظام الإدارة المتكامل، التي قد تحدث أثناء تنفيذ أنشطة الهيئة بالتعاون مع قطاعات الهيئة وإداراتها، وتُعدُّ خطة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بنظام الإدارة المتكامل، مع متابعة تطبيقها وتنفيذها طبقاً للمُدَد الزمنية بشكل دوري.

اجتماعات مراجعة الإدارة:

تُنظَّم إدارة الجودة والتدقيق اجتماعات مراجعة الإدارة، من خلال إجراءات منهجية متوافقة مع معايير الأمان الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ومعايير المنظمة الدولية للمقاييس (الأيزو ISO).

وتعمل الإدارة العليا للهيئة على مراجعة وتقييم نظام الإدارة المتكامل في الهيئة على فترات مخططة لضمان استمرارية استدامته وملاءمته وفاعليته، وتُعدُّ مراجعة الإدارة عملية تقييم منتظمة ومنهجية لجميع أنشطة الهيئة، إذ تحتوي تقارير مراجعة الإدارة، التي تُناقش خلال الاجتماع، على سبيل المثال: (متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مراجعات الإدارة السابقة- نتائج المراجعات الداخلية والخارجية- الإجراءات التصحيحية والوقائية التي صدرت خلال العام وموقفها - إصدارات نظام الإدارة المتكامل الجديدة وموقف نظام الإدارة الإلكتروني - ملاحظات الأطراف المعنية وحالة الشكاوى وأي ملاحظات من الأطراف المهتمة- التغييرات في العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بنظام الإدارة المتكامل والتغييرات التي قد تؤثر فيه- أداء العمليات

بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراجعة وتقييم نظام الإدارة المتكامل:

استقبلت الهيئة بعثة مراجعة نظام الإدارة المتكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في الربع الثالث من ٢٠٢٣، وأظهرت نتائج المراجعة ما يلي:

- أن نظام الإدارة المتكامل المطبق داخل الهيئة يعكس فهمًا جيدًا لمبادئ أنظمة الإدارة، ودمج السلامة والصحة والبيئة والأمن والجودة والعوامل البشرية والتنظيمية والعناصر المجتمعية والاقتصادية.
- أظهرت القيادة العليا للهيئة التزامًا بتطوير وتنفيذ نظام الإدارة المتكامل.
- أشاد فريق الخبراء بالأدوات والطرق التي تستخدمها الهيئة لتقييم كفاءات المناصب المختلفة في الهيكل التنظيمي لها، كما أثنوا كثيرًا على معامل الهيئة وإمكاناتها من معدات وخبرات.
- يعكس نظام الإدارة المتكامل نضج الهيئة، واهتمام القيادة بنظام الإدارة وثقافة السلامة القوية.
- ما تم إنشاؤه وتطبيقه من نظام الإدارة المتكامل يعكس العمل ومجهود إدارة الجودة في قيادة تطوير وتنفيذ نظام الإدارة المتكامل.

وأشار التقرير في نهايته إلى أن الهيئة، بما تحقّق فيها، في موقع قوي لمشاركة خبراتها ومعارفها وأفضل ممارساتها، مع الهيئات التنظيمية الأخرى في العالم، خاصة تلك الموجودة في الدول التي في مراحل ما قبل التشغيل لبرامجها للطاقة النووية.



المراجعات الخارجية والشهادات في مجال إدارة الجودة المتكامل:

شهادة ISO 9001:2015 (المواصفة القياسية الدولية لنظام إدارة الجودة):

نجحت الهيئة في اجتياز تدقيق/مراجعة شهادة ISO 9001:2015 (المواصفة القياسية الدولية لنظام إدارة الجودة) منذ مارس ٢٠٢٣، الذي أجرته جهة تدقيق مستقلة، وقد اعتمد نظام الإدارة المتكامل بالهيئة للحصول على شهادة ISO 9001:2015، وأعيد الاعتماد في مارس ٢٠٢٦، وأظهرت نتائج المراجعات على سبيل المثال:

- أظهرت وثائق نظام الإدارة الخاصة بالهيئة الامتثال لمتطلبات معايير التدقيق، وأنها وفّرت هيكلًا كافيًا لدعم تنفيذ نظام الإدارة الخاص بها.
- أظهرت الهيئة تنفيذًا فعالًا وتحسينًا لنظام إدارتها.
- حدّدت الهيئة وتتبع الأهداف الخاصة بها، وراقبت التقدم نحو تحقيقها.
- نفّذت برنامج التدقيق/المراجعة الداخلية، وأثبتت فاعليته بوصفه أداة للحفاظ على النظام وتحسينه.



Accredited entity: Bureau Veritas Certification Holding SAS - UK Branch 5th Floor, 100 Lower Thames Street, London, EC3 6DL, United Kingdom
Local Office: BUREAU VERITAS EGYPT - B Square, El Nasr street, Building B, 8th floor, office 805, Nasr City, Cairo, Egypt

Further clarifications regarding the scope and validity of this certificate, and the applicability of the management system requirements, please call: +202 02 22604568

CER CERTIF ALL TPL 001 Rev 4.5

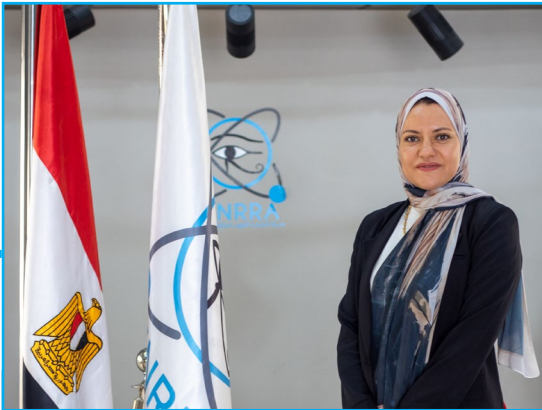
C2.2 Contractual

1/1

إدارة الجودة والتدقيق



د / شريف بكر
رئيس إدارة الجودة والتدقيق



د / هبة الله صقر



د / أحمد الضلع

٢٥ يناير ٢٠٢٦

بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية..

الهيئة تستضيف ورشة العمل الوطنية حول أساسيات تفتيش الأمن النووي لمحطات القوى النووية



وبما ينسجم مع القانون النووي المصري واللوائح والإرشادات الفنية ذات الصلة.

افتتح الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، ورشة العمل، وأشاد بمستوى التنظيم والاستعداد لاستضافة هذا الحدث المهم، مؤكداً أهمية مثل هذه الأنشطة في دعم منظومة الأمن النووي وتعزيز قدرات التفتيش الرقابي وفقاً للمعايير الدولية.

كما رحّب "خضر" بجميع المشاركين من الجهات الوطنية المختلفة، معرباً عن تقديره لمشاركتهم الفعالة، مؤكداً حرص الهيئة الدائم على تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال الأمن النووي، كما أشار إلى أن هذه الورشة تمثل منصة فعّالة لتبادل الخبرات، ومناقشة التحديات المشتركة، والخروج بدروس مستفادة تسهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تفتيش الأمن والأمان النووي.

في إطار سعي هيئة الرقابة النووية والإشعاعية إلى تعزيز وتطوير قدرات كوادرها الرقابية من العاملين بمختلف القطاعات الرقابية، بما يتماشى مع الدور الوطني للهيئة في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات والتدريب للجهات الوطنية ذات الصلة، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استضاف مركز دعم الأمن النووي المصري بالهيئة ورشة العمل الوطنية حول أساسيات تفتيش الأمن النووي لمحطات القوى النووية، لمدة ٧ أيام، وشارك فيها نخبة من الخبراء الدوليين والمتخصصين، بحضور ممثلين عن الجهات الوطنية المعنية، إلى جانب عدد من العاملين بالقطاعات والإدارات المختلفة داخل الهيئة.

هدفت هذه الورشة إلى تزويد المشاركين بالأسس والمفاهيم العملية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة تفتيش الأمن والأمان النووي للمنشآت النووية والإشعاعية، وذلك بالاستناد إلى منشورات وإصدارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة،

٢٥ يناير ٢٠٢٦

تزامنًا مع الاحتفالات بعيد الشرطة وبمشاركات واسعة.. "الرقابة النووية والإشعاعية" تطلق العدد الثامن من مجلتها التوعوية عن "تصحيح المفاهيم المغلوطة"



النوعية بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وذلك في ظل اهتمام الهيئة بتوعية العاملين في المجالين النووي والإشعاعي بأهميتها وتقييمها.

وتتأول العدد جهود إدارة الدعم الفني والمعامل بالهيئة في إدارة منظومة الرصد الإشعاعي والإبلاغ والإنذار المبكر، والغرفة المركزية للطوارئ النووية والإشعاعية، إضافة إلى عملها داخل الهيئة من أجل التطوير المستمر، تصدير بقلم الدكتور جمال أبو جبل، مدرس بكلية الإعلام جامعة الأزهر، المدقق اللغوي لمجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.

ويمكن للسادة القراء الاطلاع على العدد الثامن من المجلة كاملاً عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.enrra.org، كما تتشرف الهيئة باستقبال تعليقات السادة القراء على هذا العدد وما سبقه من أعداد المجلة عبر البريد الإلكتروني:

PRIC@enrra.org

جديرٌ بالذكر أن مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مجلة نصف سنوية تصدر عن إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة، وهي إحدى أهم وسائل توعية الجمهور بالعملية التنظيمية للأنشطة النووية والإشعاعية وفقاً لقانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم ٧ لسنة ٢٠١٠.

أطلقت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية العدد الثامن من مجلتها (يناير ٢٠٢٦) بمشاركة واسعة لعدد من المؤسسات، وذلك تزامنًا مع الاحتفالات بالذكرى الرابعة والسبعين لعيد الشرطة، المُعبر عن تضحية أبطال الشرطة بالوسائل من أجل حماية أمن البلاد والمواطنين.

تناول العدد الثامن من مجلة الهيئة موضوع "تصحيح المفاهيم المغلوطة"، الذي يُشكل حجر الزاوية في تحقيق النهضة الشاملة، وذلك بأقلام نخبة من المتميزين؛ لعرض جهود الدولة المصرية لتصحيح المفاهيم المغلوطة وبناء وتعزيز الوعي الذي يجعل الإنسان أكثر قدرة على البناء والتغيير.

وتضمن العدد كتابات لعدد من الشخصيات المتميزة، بأقلام كلٍ من: المستشار بولس فهمي إسكندر، رئيس المحكمة الدستورية العليا، والأستاذ الدكتور أسامة الأزهرى، وزير الأوقاف، والدكتور أحمد فؤاد هنو، وزير الثقافة، والمستشار محمود فوزي، وزير الشؤون النيابية والقانونية والتواصل السياسي، والأستاذ الدكتور نظير عياد، مفتي الجمهورية، رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، والمهندس عبد الصادق الشوربجي، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، واللواء جوي هشام حسن طاحون، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد الجوية، والدكتورة سحر السنباطي، رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة، والدكتور أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والدكتورة سلافة جويلي، المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب، والأستاذ الدكتور عباس شومان، الأمين العام لهيئة كبار العلماء، رئيس اللجنة العليا للمصالحات بالأزهر الشريف، والأستاذ الدكتور محمد عبد الدايم الجندي، الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، والأستاذ الدكتور مصطفى عبد الغني، الأمين العام لبيت العائلة المصرية، والدكتور محمد إسماعيل خالد، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، والأستاذة الدكتورة غادة جبارة، رئيس أكاديمية الفنون، وكيل نقابة المهن السينمائية، والأستاذة الدكتورة ثريا أحمد البدوي، عضو مجلس النواب، العميد السابق لكلية الإعلام جامعة القاهرة، والأستاذ ماجد منير، رئيس تحرير الأهرام، والدكتورة شهيرة خليل، رئيس تحرير مجلة سمير، مدير مركز التراث الصحفي بدار الهلال، والدكتور خالد عاشور، مذيع التلفزيون، عضو اتحاد الكتاب، عضو نقابة الإعلاميين، والدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية.

وقدّم العدد أيضًا مقالاً فريداً عن ثقافة الأمان، بقلم المهندس أشرف كمون، رئيس إدارة التفتيش والإلزام بقطاع أمان المنشآت

١٦ فبراير ٢٠٢٦

تعزيز الحوكمة وكفاءة الأداء المؤسسي



في إطار سعي الهيئة المستمر لتطوير أدائها المؤسسي ونظام الحوكمة وإدارة المخاطر، وإحكام الرقابة على الأنشطة النووية والإشعاعية، ترأس الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، اجتماع مراجعة الإدارة (Management Review Meeting).

حضر الاجتماع الدكتور محمود جاد، نائب رئيس الهيئة، ورؤساء القطاعات والإدارات بالهيئة، واستهدف الاجتماع إجراء تقييم شامل لنظام الإدارة المتكامل (IMS)؛ لضمان استمرارية كفاءته وقدرته على دعم المهام الرقابية الحيوية التي تقوم بها الهيئة، بما يكفل حماية الإنسان والممتلكات والبيئة من المخاطر النووية الإشعاعية وفقاً لأعلى المعايير الدولية المعمول بها.

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور شريف بكر، رئيس إدارة الجودة والتدقيق، تقرير مراجعة الإدارة الذي ركّز على عدة محاور، منها على سبيل المثال الموقف التنفيذي للإجراءات الصادرة عن الاجتماع السابق، وسياسات نظام الإدارة المتكامل وثقافة الأمان، مع تحليل نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات التصحيحية لعام ٢٠٢٥ لضمان الامتثال المستمر لنظام الإدارة المتكامل، كما تناول مراجعة وفاعلية التعامل مع المخاطر والفرص المتاحة، ومدى تحقق الأهداف الاستراتيجية للهيئة لعام ٢٠٢٥، إضافة إلى أهم التوصيات.

شارك في الاجتماع من إدارة الجودة: الدكتورة هبة الله صقر، والدكتور أحمد الضلع، وانتهى الاجتماع إلى استخلاص الدروس المستفادة، مع إقرار واتخاذ حزمة من التوصيات والتحسينات الهادفة لتطوير نظام الإدارة المتكامل وتعزيز كفاءة الهيئة. وفي هذا السياق، أكد السيد رئيس الهيئة أن "مراجعة الإدارة" تمثل أداة استراتيجية جوهرية لتطوير الأداء المؤسسي وليست مجرد إجراء تنظيمي، مشيداً بالدور المحوري الذي يؤديه فريق الجودة والتدقيق، واختتم الاجتماع بتوجيه سيادته بضرورة المتابعة الدقيقة لتنفيذ التوصيات الصادرة؛ لقياس أثرها المباشر على كفاءة الهيئة وأدائها.

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية تجدد اعتماد شهادة ISO

١٦ مارس ٢٠٢٦

9001:2015 لنظام إدارة الجودة



صقر، والدكتور أحمد الضلع. وترأس الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة الهيئة، الاجتماعين الافتتاحي والختامي مع المراجعين الخارجيين، مؤكداً أهمية المراجعات الخارجية ودورها في دعم تطبيق نظام الإدارة المتكامل، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء الرقابي للهيئة وفاعليته واستدامته، وذلك بحضور الدكتور محمود جاد، نائب رئيس الهيئة، وفريق عمل إدارة الجودة.

نجحت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في اجتياز عملية المراجعة الخارجية التي أجرتها الجهة المانحة (Bureau Veritas (Egypt)، وذلك في إطار تجديد اعتماد شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015.

وأكدت الهيئة أن تجديد اعتماد شهادة الأيزو يُعد إنجازاً جديداً يُضاف إلى سجل إنجازاتها، ويأتي في سياق سعيها المستمر لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء وتطبيق نظام إدارة متكامل يتوافق مع المواصفات المصرية والدولية في مجال الإدارة، فضلاً عن توافقه مع إصدارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يضمن استدامة أعمال الهيئة وتعزيز قدرتها على أداء مهامها الرقابية بكفاءة وفاعلية.

وقد أشاد المراجعون الخارجيون بمدى فاعلية نظام الإدارة المُطبّق بالهيئة، بعد أن أجروا مراجعة شاملة لنظام إدارة الجودة شملت جميع العمليات الرئيسية والداعمة بمختلف قطاعات وإدارات الهيئة. ورافق فريق المراجعة الدكتور شريف بكر، رئيس إدارة الجودة والتدقيق، إلى جانب فريق عمل الإدارة، المكون من الدكتورة هبة الله

وفي ختام أعمال المراجعة، وجّه الدكتور هاني خضر الشكر لإدارة الجودة والتدقيق وفريق عمل الهيئة، تقديراً لجهودهم والتزامهم بتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية، بما يضمن تنفيذ الدور الرقابي للهيئة على أعلى مستوى من الكفاءة والاحترافية.

٥ أبريل ٢٠٢٦

من مركز الأزهر للمؤتمرات...

الرقابة النووية والإشعاعية تشارك في المؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية العلوم لإبراز دورها في تعزيز الوعي ومجابهة الشائعات



في إطار التعاون المشترك بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية وجامعة الأزهر، شارك فريق تواصل الهيئة، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، في احتفال كلية العلوم (بنين) التابعة لجامعة الأزهر في القاهرة باليوبيل الذهبي، من خلال المؤتمر العلمي الدولي العاشر، الذي جاء تحت عنوان: «دور العلوم الأساسية كقاطرة للتنمية في دعم المبادرات الرئاسية والمشاريع القومية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠»، وذلك خلال الفترة من ٤ إلى ٦ أبريل ٢٠٢٦، بمركز الأزهر للمؤتمرات بالقاهرة، تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف.



تناولت الدكتورة ماهيتاب المناوي في كلمتها بجلسة المائدة المستديرة الصباحية، التي جاءت تحت عنوان "العلوم وحماية الوطن وتعزيز الأمن القومي" ضمن فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر، دور الهيئة في تنظيم ورقابة الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، مستعرضة جهود الهيئة في التواصل الجماهيري مع مختلف فئاته وشرائحه العمرية، باستخدام الآليات المناسبة لكل فئة، فضلاً عن جهودها الحثيثة في مجابهة الشائعات، من خلال بناء وتعزيز الوعي بدور الهيئة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول الأنشطة النووية والإشعاعية، في ظلّ التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، كما أكدت في كلمتها أن المشروعات القومية تتحصن بالعلم والوعي والأمن، وأن الهيئة لا تألو جهداً في أداء دورها التوعوي المنوط بها بموجب القانون المُنظّم لعملها، وهو قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.

جدير بالذكر أن جلسة «العلوم وحماية الوطن وتعزيز الأمن القومي» شهدت حضور الأستاذ الدكتور سيد بكري، نائب رئيس جامعة الأزهر لشؤون التعليم والطلاب، وتناولت خمسة محاور رئيسية، هي: تعزيز الوعي الاستراتيجي، ودعم منظومة الأمن البيولوجي، وربط البحث العلمي بصناعة القرار، وتطوير القدرات الوطنية، وتعزيز الشراكة الوطنية والدولية.

وضمّت الجلسة في عضويتها كلاً من: اللواء الدكتور محمد رجائي، وكيل مجلس الدفاع الوطني، واللواء محمود الرشيدي، مساعد وزير الداخلية لأمن المعلومات، والأستاذة الدكتورة غادة إسماعيل، أستاذ الباثولوجيا الإكلينيكية بكلية الطب - جامعة عين شمس، ومدير المعمل المرجعي للمستشفيات الجامعية، والأستاذ

الدكتور أحمد صوفي، عميد كلية العلوم (بنين) بالقاهرة - جامعة الأزهر، وخبير بمركز الدفاع البيولوجي للأمراض المعدية والناشئة - وزارة الدفاع، والأستاذ الدكتور عمرو كاني، أستاذ الفيزياء النووية والإشعاعية بكلية العلوم (بنين) بالقاهرة - جامعة الأزهر، والدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والعقيد الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عمر، رئيس قسم الهندسة النووية بالكلية الفنية العسكرية، والمقدم الدكتور مؤمن جلال، عضو هيئة التدريس بقسم الهندسة النووية بالكلية الفنية العسكرية. وأدار الجلسة وحاور ضيوفها المقدم الدكتور محمد سعداوي، مدير مركز الدفاع البيولوجي للأمراض المعدية والناشئة - وزارة الدفاع. وشهدت فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، في يومه الأول،

(بنين) بالقاهرة ورئيس المؤتمر، والأستاذ الدكتور كمال رسلان، وكيل كلية العلوم (بنين) بالقاهرة ونائب رئيس المؤتمر، والأستاذ الدكتور راند الشاذلي، رئيس مجلس قسم الفيزياء بكلية العلوم (بنين) بالقاهرة، إضافة إلى السادة رؤساء مجالس أقسام الكلية، وأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم (بنين) بالقاهرة، إلى جانب السادة عمداء ووكلاء كليات الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، وطلاب الجامعة، وممثلي الجهات الوطنية المشاركين في المؤتمر، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المكوّن من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، والأستاذة حنين ناجي، منسّق التواصل بالهيئة.

حضور ومشاركة كل من: الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، والأستاذ الدكتور سلامة داود، رئيس جامعة الأزهر، والأستاذ الدكتور مصطفى عبد الغني، نائب رئيس جامعة الأزهر لفرع البنات وشؤون الوافدين، والأنبا إرميا، الأسقف العام ورئيس المركز الثقافي القبطي الأرثوذكسي، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب الشرقاوي، عميد كلية العلوم الأسبق ورئيس شرف المؤتمر.

جاء ذلك بحضور كل من: الأستاذ الدكتور عبد الدايم نصير، عضو مجلس الشيوخ ومستشار شيخ الأزهر، والأستاذ الدكتور يوسف عامر، عضو مجلس الشيوخ والنائب الأسبق لرئيس جامعة الأزهر، والأستاذ الدكتور أحمد شرقاوي، وكيل قطاع المعاهد الأزهرية، والأستاذ الدكتور أحمد رمضان صوفي، عميد كلية العلوم

٥ أبريل ٢٠٢٦

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنتدى الهيئات الرقابية الإفريقية..

الهيئة تستضيف ورشة عمل دولية حول «التنظيمات الرقابية في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية»



الفعاليات في دعم أوجه التعاون بين الهيئات الرقابية الإفريقية والأوروبية، كما رحّب بالسيد نيكولاس زالميس، ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، والخبراء من الهيئات الرقابية الأوروبية، والمشاركين من الدول الإفريقية، معربًا عن تقديره لمشاركتهم الفعّالة، ومؤكّدًا حرص الهيئة الدائم على تعزيز أوجه التعاون الإقليمي والدولي في مجال الرقابة النووية والإشعاعية.

وفي ختام الكلمة الافتتاحية، أكد "خضر" أن الهيئة لن تدخر جهدًا لإنجاح هذا التعاون، مشدّدًا على أهمية أن تمثل هذه الورشة منصة فعّالة لتبادل الخبرات، ومناقشة التحديات المشتركة، والخروج بدروس مستفادة تسهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية.

في إطار حرص هيئة الرقابة النووية والإشعاعية على تعزيز وتطوير قدرات كوادرها الرقابية بمختلف القطاعات ضمن مشروع "تعزيز القدرات الرقابية للأمان النووي في إفريقيا" بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنتدى الهيئات الرقابية الإفريقية، استضافت الهيئة ورشة عمل دولية حول "التنظيمات الرقابية في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية"، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ أبريل ٢٠٢٦، حضرها أربعة عشر مشاركًا من ست دول إفريقية، هي (مصر، وغانا، وجنوب إفريقيا، والمغرب، وكينيا، ونيجيريا)، بمشاركة سبعة خبراء من هيئات الرقابة النووية في فرنسا وألمانيا وإسبانيا ممثلين للاتحاد الأوروبي.

افتتح الدكتور هاني خضر، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، أعمال ورشة العمل، مشيدًا بأهمية هذه

الهيئة في جامعة الأزهر بالقليوبية لتعزيز وعي الطالبات بدورها الرقابي وجهودها في التواصل الجماهيري

١٩ أبريل ٢٠٢٦



في إطار التعاون المشترك بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية وجامعة الأزهر، شارك فريق تواصل الهيئة، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمحافظة القليوبية، يومًا تثقيفيًا لتعزيز وعيهم بالدور التنظيمي والرقابي للهيئة على الأنشطة النووية والإشعاعية داخل جمهورية مصر العربية، فضلًا عن جهودها في التوعية الجماهيرية، وذلك بموجب قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.

المشاركة بين الهيئة والجامعة، موضحةً عمق التعاون المشترك والمستمر بينهما، ومؤكدةً أن الأزهر سيظل منارةً للعلم وقلةً للوسطية والاعتدال.

وتناولت "المناوي" في عرضها التعريف بالهيئة، ونشأتها، والإطار القانوني المنظم لعملها، ودورها في تنظيم ورقابة الأنشطة النووية والإشعاعية، بما يحقق حماية الإنسان والممتلكات والبيئة من مخاطر الإشعاع، فضلًا عن استعراض جهود إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة في بناء وتعزيز وعي الجمهور بدور الهيئة، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول الأنشطة النووية والإشعاعية، في ظلّ التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، مؤكدة أن الهيئة لا تدخر جهدًا في أداء دورها التوعوي المنوط بها بموجب القانون المنظم لعملها، وهو قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية رقم (٧) لسنة ٢٠١٠.

جاء ذلك بحضور أعضاء هيئة التدريس بالكلية، والأستاذة منال الشربيني، مدير الكلية، والأستاذة رشا النجار، مدير رعاية الطالبات، وفريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، المكون من الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، والأستاذ محمود جودة، كبير أخصائيي العلاقات العامة ورئيس تحرير مجلة الهيئة، والأستاذ إبراهيم سعدون، منسق التعاون الدولي، والأستاذة حنين ناجي، منسق التواصل، والأستاذة أمنية عزت، منسق العلاقات العامة.

استُهلّ اللقاء بكلمة للأستاذ الدكتور مظهر الراغب، عميد الكلية، أعرب خلالها عن ترحيب الكلية - عميدًا وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وطالبات - بوفد الهيئة والحضور، مثمنًا هذا الملئقى، ودور الهيئة وجهودها التوعوية.

وألقت الأستاذة الدكتورة هبة الله سعودي، أستاذ الفيزياء النووية وتطبيقاتها بكلية العلوم (بنات) بالقاهرة - جامعة الأزهر، كلمةً عبّرت فيها عن سعادتها بعمق التعاون المشترك بين جامعة الأزهر والهيئة، لاسيما وأنها المسؤولة عن تنسيق لقاءات الهيئة داخل فرع البنات بالجامعة، تحت رعاية فضيلة الأستاذ الدكتور سلامة داود، رئيس الجامعة، والأستاذ الدكتور مصطفى عبد الغني، نائب رئيس الجامعة لفرع البنات، مثنئةً دور الهيئة، وجهودها الحثيثة في التواصل الجماهيري لتعزيز الوعي المجتمعي بدورها. كما تطرقت في حديثها إلى أهمية تنوع مصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة النووية، موضحة تعريفها وأهميتها وارتباطها بالتنمية المستدامة، إضافةً إلى الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية والإشعاعية في مختلف المجالات.

في السياق ذاته، أعربت الدكتورة ماهيتاب المناوي عن اعتزازها بهذا الملئقى، لا سيما كونه الأول من نوعه للهيئة داخل فرع جامعة الأزهر بالقليوبية، مشيدةً بدعم الأزهر الشريف - جامعة - لدور الهيئة التوعوي، تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وفضيلة الأستاذ الدكتور سلامة داود، رئيس جامعة الأزهر، والسادة نواب رئيس الجامعة، والإشراف المتميز للقائمين على تنسيق اللقاءات

٢١ أبريل ٢٠٢٦

الهيئة تبحث خطة العمل المستقبلية للتعاون والتوعية بمحافظة البحيرة



أنشطتها التوعوية وتعزيز شراكاتها المؤسسية بالمحافظات، بما يسهم في نشر الوعي بدورها التنظيمي والرقابي، وتعزيز التواصل المباشر مع مختلف فئات المجتمع.

حضر اللقاء الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي ومسؤول التعاون مع صندوق مكتبات مصر العامة، والأستاذة حنين ناجي، منسق التواصل، والأستاذ إبراهيم سعدون، منسق التعاون الدولي بالهيئة.

عقد فريق الهيئة، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، اجتماعًا لبحث خطة العمل المستقبلية للتعاون والتوعية، بمشاركة الدكتور شادي المشد، نائب محافظ البحيرة ورئيس مجلس إدارة مكتبة مصر العامة بدمهور، وذلك بمقر المكتبة في دمنهور.

يُمثل هذا الاجتماع أول حضور للهيئة في محافظة البحيرة، وتأتي هذه الزيارة في ضوء التعاون والتنسيق الوثيق والمستمر بين هيئة الرقابة النووية والإشعاعية وصندوق مكتبات مصر العامة، وفي إطار التنسيق مع السفير رضا الطايقي، مدير عام الصندوق، بشأن استمرار الدور التوعوي للهيئة بمحافظة الدلتا والوجه البحري.

حضر الاجتماع مدير عام مكتبة مصر العامة بدمهور، وفريق عمل المكتبة، وتناول مناقشة خطة العمل المستقبلية للتعاون بين الهيئة والمحافظات، في ضوء الدور التوعوي الذي تضطلع به الهيئة، وفقًا لأولويات المحافظة، ومن خلال مكتبة مصر العامة بوصفها ركيزة أساسية للتعاون داخل المحافظة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار توجه الهيئة نحو توسيع نطاق

٦ مايو ٢٠٢٦

مصر تحقق إنجازًا دوليًا جديدًا في الاجتماع العاشر لمراجعة اتفاقية الأمان النووي (CNS)

الوطنية في المجالين الرقابي والتشغيلي.

وخلصت نتائج الاجتماع إلى تحديد أفضل الممارسات، ممثلة في إنشاء هيئة الرقابة النووية والإشعاعية مركزًا للتميز لبناء وتطوير قدراتها الرقابية وتوطين المعرفة لديها كأصل تنظيمي

شاركت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية ضمن الوفد المصري المشارك في الاجتماع الاستعراضي العاشر لاتفاقية الأمان النووي برئاسة السيد السفير محمد نصر، سفير جمهورية مصر العربية بالنمسا، المنعقد بالوكالة الدولة الدولية للطاقة الذرية، في مدينة فيينا- دولة النمسا، وذلك لمراجعة التقارير الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقية.

قدّمت جمهورية مصر العربية تقريرها الوطني الأول حول تطبيق المبادئ الأساسية لأمان المنشآت النووية، سلّطت من خلاله الضوء على مستوى الاستعداد والاستجابة في مجال الطوارئ النووية والإشعاعية لمنع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية، مع تقديم عرض مرئي موجز لما جاء بالنقرير الوطني الأول.

وتضمن التقرير الوطني إبراز التقدم الوطني المتحقق في تطبيق المبادئ الأساسية لأمان المنشآت النووية، واستعراض الأطر التشريعية والرقابية الوطنية الحاكمة، وبيان التدابير والإجراءات المتخذة لتعزيز مستوى الأمان بمحطة الطاقة النووية المصرية بموقع الضبعة في محافظة مطروح، وتطوير القدرات



الدولية للطاقة الذرية، تختص بتنظيم قواعد الأمان بمحطات الطاقة النووية في الدول الأطراف، وتهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأمان النووي والحفاظ عليه عالميًا، وذلك من خلال إلزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتطبيق مجموعة من المبادئ الأساسية لأمان المنشآت النووية، وتعزيز التعاون الدولي لمنع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من حداثها وآثارها في حال وقوعها. كما تجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية وقّعت اتفاقية الأمان النووي بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤م، وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٧٠) لسنة ٢٠٢٣م بالموافقة على اتفاقية الأمان النووي بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٣م، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لجمهورية مصر العربية في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣م.

ورقابي، ووضع إجراءات لإدارة الكفاءات، إضافة إلى استعدادات جمهورية مصر العربية لبناء محطات الطاقة النووية الجديدة، وما تضمنه ذلك من تطوير البنية التحتية الوطنية منذ بداية المراحل الأولية للمشروع النووي حتى تاريخه، واستغلالها للتعاون الدولي بفاعلية لإنشاء بنية تحتية للكوادر البشرية والتعليم والتدريب وتعزيز الخبرات، إلا أن الإنجاز الأكبر تمثل في عدم تسجيل أي تحديات أو مقترحات تخص مصر خلال الاجتماع، لتصبح مصر بذلك الدولة الوحيدة داخل دول المجموعة الأولى، وضمن الدول الواقعة في تصنيف الفئة الثانية، التي لم يُسجل لها أي تحديات أو مقترحات. جدير بالذكر أن اتفاقية الأمان النووي هي معاهدة تابعة للوكالة

نائب رئيس «الرقابة النووية والإشعاعية» يزور مفتي الجمهورية تقديرًا لدعمه مجلة الهيئة

١١ مايو ٢٠٢٦



زار الدكتور محمود جاد، نائب رئيس هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، فضيلة الأستاذ الدكتور نظير عياد، مفتي جمهورية مصر العربية، رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، يرافقه الأستاذ محمود جودة، رئيس تحرير مجلة الهيئة، وذلك لتقديم الشكر والتقدير لفضيلته على دعمه المستمر للدور التوعوي الذي تضطلع به الهيئة، ولا سيما دعمه مجلة الهيئة من خلال مشاركاته المتتالية في الإصدارات الثلاثة الأخيرة، التي تناولت موضوعات: «تمكين الشباب» (يناير ٢٠٢٥)، و«الأمن المستدام» (يونيو ٢٠٢٥)، و«تصحيح المفاهيم المغلوطة» (يناير ٢٠٢٦).

وخلال اللقاء، أعرب وفد الهيئة عن بالغ اعتزاز الهيئة بالدعم الكريم الذي يقدمه فضيلة مفتي الجمهورية للرسائل التوعوية الهادفة، مؤكّدًا حرص الهيئة على استمرار التعاون المثمر مع دار الإفتاء المصرية، بما يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ المفاهيم الصحيحة تجاه القضايا ذات الصلة.

كما شهد اللقاء تجديد التهئة بالمناسبة التاريخية لمرور ١٣٠ عامًا على تأسيس دار الإفتاء المصرية، بصفتها إحدى المؤسسات الدينية والوطنية العريقة، وما تضطلع به من دور مهم في نشر الفكر الوسطي المستنير وترسيخ الوعي الرشيد.

وفي هذا الإطار، أشار وفد الهيئة إلى وضع شعار احتفالية مرور ١٣٠ عامًا على تأسيس دار الإفتاء المصرية إلى جانب شعار الهيئة بصفحات مقالات الإصدار الثامن من مجلة الهيئة؛ تقديرًا لهذه المناسبة العريقة. كما قدّم وفد الهيئة التهئة لفضيلة مفتي الجمهورية بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يعيده على مصر والأمة العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

في السياق ذاته، أشاد فضيلة الأستاذ الدكتور نظير عياد

بالدور الوطني لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، مثنًا جهودها في التواصل مع مختلف فئات المجتمع، وما تقدمه من أنشطة توعوية تهدف إلى نشر ثقافة الأمن والأمان النووي والإشعاعي، وتعزيز الوعي العام بدورها التنظيمي والرقابي، كما أعرب فضيلته عن تقديره لجهود الهيئة في بناء الوعي المجتمعي، متمنيًا لها دوام التفويق والسداد في أداء رسالتها الوطنية، ومؤكّدًا أهمية استمرار التعاون المشترك في دعم الوعي ونشر الفكر المستنير.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية استمرار التنسيق والتعاون خلال المرحلة المقبلة، بما يخدم جهود التوعية المجتمعية، ويعزز نشر الثقافة والمعرفة في المجتمع.

جاء ذلك بحضور الدكتور أيمن أبو عمر، عضو المكتب الفني لفضيلة المفتي، والدكتور إبراهيم نجم، المستشار العام لدار الإفتاء المصرية، والدكتور عمرو الشال، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية، مدير إدارة الأبحاث الشرعية.

٣٠ يونيو ٢٠٢٦

الهيئة تستضيف ورشة العمل الوطنية حول اختبارات الأداء لأنظمة الحماية المادية في المنشآت النووية



في إطار التزام هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بتعزيز منظومة الأمن النووي وتطوير قدرات كوادرها الوطنية، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استضاف مركز دعم الأمن النووي المصري بالهيئة "ورشة العمل الوطنية حول اختبارات الأداء لأنظمة الحماية المادية في المنشآت النووية".

تأتي هذه الورشة في إطار الدور المحوري للهيئة في الرقابة والتنظيم لضمان أعلى مستويات الأمان والأمن النووي، وبناء القدرات الفنية للعاملين في القطاعات الرقابية والجهات الوطنية ذات الصلة، بما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات القانون النووي المصري.

وعلى مدار أيام الورشة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو ٢٠٢٦م،

شارك نخبة من الخبراء الدوليين والمتخصصين لاستعراض أحدث المنهجيات العلمية والعملية في تقييم واختبار أداء أنظمة الحماية المادية، إذ هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين من فهم وتطبيق بروتوكولات اختبار الأداء لضمان فاعلية أنظمة الحماية المادية للمنشآت النووية.

بناة المستقبل.. تمكين الأجيال الجديدة

٢٧ يناير ٢٠٢٦

العروسة «ألارا» في معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته السابعة والخمسين



محتوى علمياً وثقافياً جديداً ومميزاً.

جاء ذلك بحضور الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي بالهيئة، والدكتور أحمد أمان، المنسق العام لمكتبات مصر العامة على مستوى الجمهورية، والأستاذة شيما الألفي، مدير مكتبة مصر العامة بفرع الزيتون.

في إطار التعاون المثمر مع منظومة مكتبات مصر العامة، شاركت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية عبر جناح مكتبة مصر العامة - فرع حي الزيتون بالقاهرة، وبمشاركة المكتبة المتنقلة التابعة لصندوق مكتبات مصر العامة، في التواصل المباشر مع الجمهور، وبخاصة الأطفال وأولياء الأمور، من خلال توزيع العدد القصصي الأول بعنوان "أنا أبني وهو يُراقب"، ضمن البرنامج التوعوي للأطفال الذي أطلقته الهيئة، بهدف رفع الوعي بالتطبيقات النووية والإشعاعية، والتعريف بالدور التنظيمي والرقابي الذي تضطلع به الهيئة، وذلك بأسلوب مبسط يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة.

وقد شهدت الفعالية تفاعلاً واسعاً من الأطفال عبر شخصية العروسة "ألارا"، وبمشاركة الحكاءة نرمين يسري، حيث تجمع عدد كبير من الأطفال للاستماع إلى القصة، التي أسهمت في تبسيط المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا النووية والإشعاعية بطريقة شيقة وتفاعلية، كما أشاد أولياء الأمور بالمحتوى القصصي وأسلوب العرض، مؤكدين أن الفعالية أسهمت أيضاً في تعريفهم بدور الهيئة واختصاصاتها، مطالبين فريق تواصل الهيئة والسادة مسؤولي مكتبات مصر العامة بتكرار الفعالية خلال فترة انعقاد المعرض لما لها من أهمية خاصة، إضافة إلى كونها تقدم

٢ فبراير
٢٠٢٦

في ختام فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦ استخدام تقنيات الواقع الافتراضي (VR) للتعريف بدور هيئة الرقابة النووية والإشعاعية



باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي (VR)، من خلال عرض تفاعلي لمحطة الضبعة النووية لتوليد الكهرباء، بما يبرز دور الهيئة في الرقابة على مراحل إنشاء المحطة وتشغيلها، وذلك بأسلوب مبسط يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة. وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص الهيئة على توظيف التقنيات الحديثة بوصفها أدوات فعالة لنشر الوعي، وتعزيز الثقافة العلمية، وترسيخ مفاهيم الاستخدام الآمن والمسؤول للتطبيقات النووية والإشعاعية، خاصة لدى الطفل والنشء.

شاركت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، بالتعاون مع منظومة مكنتبات مصر العامة، في ختام فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦، بتنفيذ أنشطة توعوية مبتكرة للتعريف بدور الهيئة، من خلال استخدام تقنيات الواقع الافتراضي (VR). جاء ذلك تنفيذاً لتوصيات السفير رضا الطائفي، مدير صندوق مكنتبات مصر العامة، بضرورة مشاركة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية للمرة الثانية بجناح مكنتبات مصر العامة بالمعرض، واستجابةً للتفاعل الجماهيري الكبير الذي شهدته مشاركة الهيئة في المرة الأولى، التي حظيت بإشادات أولياء الأمور بجهود الهيئة بجناح مكتبة مصر العامة، والتفاعل الملحوظ من الأطفال مع شخصية العروسة "الآرا".

جاءت المشاركة بحضور الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، وبحضور الأستاذة شيماء الألفي، مدير فرع مكتبة مصر العامة بحي الزيتون بالقاهرة، وبمشاركة الحذاء نرمين يسري، والعروسة «الآرا»، التي تؤدي دورها الموهبة جويرية محمود، وذلك بالتعاون مع مكتبة مصر العامة - فرع حي الزيتون بالقاهرة. وشملت الفعالية توعية الأطفال بدور الهيئة التنظيمي والرقابي

٥ فبراير ٢٠٢٦

الهيئة تشكر شركاء النجاح في معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦



البرنامج التوعوي للأطفال.

جاء ذلك بحضور الدكتور أحمد أمان، المنسق العام لمكنتبات مصر العامة على مستوى الجمهورية، والدكتورة رانيا شرعان، مدير المكتبة المركزية لإقليم القاهرة الكبرى، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي بالهيئة.

زار فريق تواصل هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، برئاسة الدكتورة ماهيتاب المناوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة، السيد السفير رضا الطائفي، مدير صندوق مكنتبات مصر العامة، لتقديم الشكر والتقدير لسيادته، وللإدارة فريق عمل الصندوق، وذلك لاستضافة الهيئة بجناح مكنتبات مصر العامة خلال انعقاد معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦، إلى جانب الدعم المتميز الذي قدمته منظومة مكنتبات مصر العامة لبرنامج الهيئة التوعوي للأطفال، مما أسهم في تمكين الهيئة من التواصل المباشر مع الجمهور خلال فترة انعقاد المعرض، الذي شهد حضور أكثر من ستة ملايين زائر، بما ساعد على نشر الوعي بدور الهيئة واختصاصاتها، خاصة لدى الأطفال وأولياء الأمور، من خلال محتوى علمي مبسط ومبتكر.

وخلال الزيارة، كرّمت الدكتورة ماهيتاب المناوي فريق عمل مكنتبات مصر العامة، والحذاء نرمين يسري، والموهبة جويرية محمود، تقديرًا لجهودهم ومشاركتهم الفعالة في إنجاح أنشطة

٨ فبراير ٢٠٢٦

الهيئة تعقد سلسلة من اللقاءات لتنفيذ برنامج توعوي في محافظة الإسماعيلية



عقدت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي، وضابط الاتصال مع منظومة مكتبات مصر العامة، ومسؤول البرنامج التوعوي للأطفال بهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، سلسلة من اللقاءات بمحافظة الإسماعيلية، وذلك في إطار تعزيز الشراكات المؤسسية والتوسع في تنفيذ الأنشطة التوعوية للهيئة.

استُهلّت اللقاءات بمقابلة الأستاذة أمل رجب، مدير فرع مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية، للتنسيق للفعاليات التوعوية المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة، التي تستهدف أطفال المدارس، وذلك من خلال مكتبة مصر العامة بصفتها ركيزة التعاون الأساسية للهيئة داخل المحافظة، أعقبها اجتماع بمقر مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسماعيلية مع الأستاذ أيمن موسى، وكيل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، لعرض القصة الأولى التي أطلقتها الهيئة ضمن البرنامج التوعوي للأطفال، الذي دشنته الهيئة في أكتوبر الماضي.

كما التقت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي الأستاذة الدكتورة دينا أبو المعاطي، نائب رئيس جامعة قناة السويس لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، للاتفاق على إعداد خطة عمل مشتركة لتنفيذ فعاليات توعوية للهيئة داخل كليات الجامعة، مع التركيز على كليات التربية والآداب، بهدف توعية مُعلّمي ومُعلّّمات المستقبل بالدور التنظيمي والرقابي للهيئة، وكذلك التطبيقات النووية والإشعاعية الخاضعة لرقابتها، بما يساهم في ضمان توعية

النشء داخل المدارس مستقبلاً.

أعقب ذلك لقاء مع كلٍ من الأستاذ الدكتور مدحت صالح، عميد كلية التربية بجامعة قناة السويس، والأستاذة الدكتورة نهلة تواضروس، وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، للتفاهم حول عقد سلسلة من الفعاليات التوعوية لطلبة كلية التربية خلال الفترة المقبلة، واستهلّت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي هذه السلسلة بندوة تعريفية وتوعوية لأعضاء هيئة التدريس وعدد من الطلاب، وذلك ضمن فعاليات "برنامج الأسبوع البيئي"، الذي تنظمه كلية التربية بجامعة قناة السويس.

جاء ذلك بحضور الأستاذة أمل رجب، مدير فرع مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية، والأستاذة خلود محمد، المنسق العام لمكتبة مصر العامة بالمحافظة.

١١ فبراير ٢٠٢٦

الهيئة تسجّل حضورها في مسابقة STEM للكتابة العلمية للتعريف بدورها التنظيمي والرقابي



في إطار الدور التوعوي لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، شاركت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، في تقديم ندوة توعوية مبسطة للطلاب حول دور الهيئة في البرنامج النووي السلمي المصري، وأهمية الأمان النووي والإشعاعي في حماية الإنسان والبيئة، وذلك على هامش فعاليات مسابقة STEM للكتابة العلمية بالمركز الرئيسي للأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

جاءت الندوة تحت رعاية السيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، وذلك في إطار تعاون مشترك مع الوزارة، وبالتنسيق مع الإدارة المركزية للأنشطة الطلابية بقيادة الدكتورة إيمان محمد حسن، ومتابعة وتنفيذ الإدارة العامة للمكتبات برئاسة الدكتورة زينب نور الدين مشهور.

هدفت الندوة إلى رفع وعي الطلاب بالقضايا العلمية المعاصرة، وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، وإتاحة الفرصة للحوار وطرح الاستفسارات حول دور الهيئة في حماية المجتمع والبيئة، بما يساهم في تعزيز التفكير النقدي، وترسيخ ثقافة الاستخدام

الآمن والمسؤول للتطبيقات النووية والإشعاعية، وإعداد جيل واعٍ قادر على مواجهة تحديات المستقبل بثقة وإدراك. وتناولت الندوة مفاهيم الأمان النووي والإشعاعي بأسلوب مبسط ومباشر، مع استعراض الدور الحيوي الذي تضطلع به الهيئة في متابعة البرنامج النووي السلمي، وضمان الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة.

حضر اللقاء الأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي بالهيئة، وأجاب عن عدد من الأسئلة والاستفسارات التي طرحها الطلاب والطالبات.



الصحيحة لدى الطفل والنشء.

وفي ختام الفعالية، أجابت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي ومسؤول البرنامج التوعوي للأطفال بالهيئة، عن عدد من الأسئلة والاستفسارات التي طرحها التلاميذ.

جاء ذلك بحضور الأستاذة أمل رجب، مدير مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية، والأستاذة شيماء الأنفي، مدير فرع مكتبة مصر العامة بحي الزيتون بالقاهرة، والأستاذة خلود محمد، المنسق العام لمكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية.

وتأتي هذه الفعالية في إطار حرص الهيئة على التواصل المباشر مع مختلف فئات المجتمع، خاصة النشء، ونشر ثقافة الأمان النووي والإشعاعي بأساليب مبتكرة تتناسب مع المراحل العمرية المختلفة.

عقدت هيئة الرقابة النووية والإشعاعية ندوة توعوية بمقر مكتبة مصر العامة في محافظة الإسماعيلية، بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم بالمحافظة، برئاسة الأستاذ أيمن موسي، وكيل المديرية، وبالتنسيق مع الأستاذة غادة البدري، مدير عام الشؤون التنفيذية والأنشطة الطلابية، والأستاذة منال حسن، موجه عام الصحافة والإعلام، والأستاذة كريمة عبد اللطيف، موجه أول إدارة شمال، والأستاذ رضا طنطاوي، موجه أول بمديرية التربية والتعليم بالإسماعيلية، وذلك في إطار البرنامج التوعوي للأطفال الذي أطلقته الهيئة في أكتوبر الماضي.

وشهدت الفعالية مشاركة طلاب عدد من المدارس، من بينها: مدرسة ٢٤ أكتوبر، ومدرسة الشهيد محمد الأتربي، ومدرسة الفاروق عمر، ومدرسة العبور الابتدائية، ومدرسة الشيخ زايد بنات، ومدرسة جمال الدين الأفغاني، ومدرسة الوحدة العربية، ومدرسة الزهور، إلى جانب توجيه الإعلام، بما يعكس تفاعلاً مميزاً من مختلف مدارس المحافظة.

افتتحت الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي بالهيئة، الفعالية وقدمت العروسة «آلارا» - التي تؤدي دورها الموهبة جويرية محمود - بمشاركة الحكاواتية الأستاذة نرمين يسري، واستعرضت القصة الأولى بعنوان «أنا أبني وهو يراقب»، ضمن البرنامج التوعوي للأطفال.

وقدمت العروسة «آلارا» من خلال قصة مبسطة ومناسبة للفئة العمرية المشاركة تعريفاً بالدور التنظيمي والرقابي لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والإشعاعية الخاضعة لرقابة الهيئة، بما يسهم في ترسيخ المفاهيم

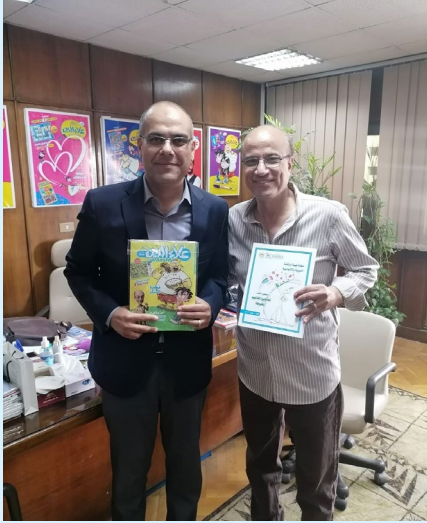


في إطار تقدير الجهود التي تبذلها هيئة الرقابة النووية والإشعاعية في نشر الوعي وتعزيز الثقافة العلمية، ومشاركتها الفاعلة والمتميزة في فعاليات «الأسبوع البيئي السنوي» الذي انعقد بكلية التربية بجامعة قناة السويس، فقد كرمّت الكلية الهيئة، ممثلة في الدكتورة ماهيتاب المنّاوي، رئيس إدارة العلاقات العامة والتعاون الدولي، والأستاذ رامي عفيفي، كبير أخصائيي التواصل الاستراتيجي والتعاون الدولي.

شارك في التكريم الأستاذ الدكتور مدحت صالح، عميد كلية التربية بجامعة قناة السويس، والأستاذة الدكتورة نهلة تواضروس، وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وذلك بحضور الأستاذة أمل رجب، مدير فرع مكتبة مصر العامة بمحافظة الإسماعيلية.

٣ مايو ٢٠٢٦

مجلة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية تُعزّز تعاونها مع مجلتي «سمير» و«علاء الدين» لتوعية الطفل والنشء



في إطار اهتمام هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بتعزيز التواصل مع مؤسسات صحافة الطفل والنشء، ودعم الرسائل التوعوية الموجهة للأجيال الجديدة، أجرى الأستاذ محمود جودة، رئيس تحرير مجلة الهيئة، عددًا من الزيارات لرموز المؤسسات الوطنية المعنية بصحافة الطفل والنشء، شملت الدكتورة شهيرة خليل، رئيس تحرير مجلة سمير، الصادرة عن مؤسسة دار الهلال الصحفية، والأستاذ حسين الزناتي، رئيس تحرير مجلة علاء الدين، الصادرة عن مؤسسة الأهرام الصحفية.

وأعرب رئيس تحرير مجلة الهيئة خلال زيارته للدكتورة شهيرة خليل عن خالص تقديره لمشاركتها المتميزة في الإصدار السابق من مجلة الهيئة (يناير ٢٠٢٦)، مشيدًا بالدور التاريخي والتوعوي الذي تضطلع به مجلة سمير منذ نشأتها في تنمية وعي الطفل المصري، وإسهاماتها الممتدة في تصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الطفل والنشء، وترسيخ القيم والمعارف بطريقة مبسطة وجاذبة، كما قدّم التهنئة بمناسبة مرور سبعين عامًا على إصدارها.

وفي لقاء الأستاذ حسين الزناتي، أعرب الأستاذ محمود جودة عن اعتزازه بمجلة علاء الدين ودورها المحوري في تمكين الطفل والنشء فكريًا وأخلاقيًا واجتماعيًا، مقدّمًا التهنئة بمناسبة قرب حلول الذكرى الثالثة والثلاثين لإصدارها.

كما تناولت اللقاءات بحث سبل تعزيز التعاون التوعوي، ودعم الرسائل الإعلامية الموجهة للطفل والنشء، في إطار اهتمام الهيئة ببناء وعي مبكر لدى الأجيال الجديدة بطبيعة التكنولوجيا النووية والإشعاعية، ودور الهيئة في تنظيم ورقابة الأنشطة المتعلقة بها، وفقًا للقانون المنظم لذلك.

وأشاد كلٌّ من الدكتورة شهيرة خليل، والأستاذ حسين الزناتي، بالدور الوطني الذي تضطلع به هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وبجهودها المتواصلة في نشر الوعي المجتمعي والتواصل مع مختلف الفئات، لا سيما الطفل والنشء، كما أكدّا أهمية التعاون مع الهيئة في تنمية الوعي بدورها لدى الأجيال الجديدة.

أخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥ أساليب تساعد بها العلوم النووية في حماية محاصيلنا

مونیکا شيفوتوكا- مكتب الإعلام العام والاتصالات



أصناف من الموز تُزرع لأغراض بحوث الاستيلاء الطفري في وحدة تحسين السلالات النباتية التابعة للوكالة في زايبرسدورف بالنمسا (الصورة من: أدريانا فارغاس تيرونيس، الوكالة)

توفر النباتات ٨٠٪ من الغذاء الذي نستهلكه، وتنتج ٩٨٪ من الأكسجين الذي نتنفسه، ومع ذلك يُفقد ما يصل إلى ٤٠٪ من المحاصيل سنوياً بسبب الآفات والأمراض، مما يهدد الأمن الغذائي العالمي، ويزيد من معدلات الجوع حول العالم. ومن خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، تدعم الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) البلدان في تطبيق العلوم النووية لحماية النباتات على نحو أكثر فاعلية واستدامة وأماناً، إذ تؤدي التقنيات النووية دوراً متنامياً لحماية النظم الغذائية العالمية، من خلال مكافحة الآفات الحشرية وتطوير محاصيل قادرة على التحمل.

وبمناسبة اليوم الدولي لصحة النبات، نستعرض خمسة أساليب تسهم بها العلوم النووية في حماية محاصيلنا:

١. مكافحة الآفات الحشرية

يمكن للآفات الحشرية الغازية والمدمرة أن تقضي على المحاصيل، كونها تنتشر بسرعة عبر الحدود، وعلى الصعيد العالمي، تتسبب الآفات في نسبة كبيرة من خسائر المحاصيل السنوية، وفي ضوء توفر العلوم النووية بديلاً فعالاً للمبيدات الكيميائية، من خلال تقنية الحشرة العقيمة التي تساعد في السيطرة على تجمعات الآفات دون الإضرار بالناس أو البيئة.

يستخدم العلماء الإشعاع لتعقيم الحشرات، ثم تُطلق في الحقول لتتزاوج مع الحشرات البرية، وعند حدوث التزاوج، لا يُنتج نسل جديد، ما يؤدي إلى انخفاض تجمعات الآفات تدريجياً مع مرور الوقت، وقد استخدمت هذه التقنية بنجاح ضد آفات مثل ذباب الفاكهة، مما ساعد المزارعين على حماية محاصيلهم وتقليل خسائر الإنتاج، مع الحد من استخدام المبيدات، كما يسهم ذلك في تسهيل التجارة الزراعية، فعلى سبيل المثال، تمكنت الجمهورية الدومينيكية من القضاء بنجاح على توغل جديد لذبابة الفاكهة المتوسطية، وهي آفة مدمرة تهدد الإنتاج الزراعي والتجارة، وذلك بدعم من المركز المشترك بين الفاو والوكالة.

٢. تطوير محاصيل أكثر قدرة على التحمل

تقرض أنماط الطقس المتغيرة والجفاف والأمراض ضغوطاً



علماء في جاكوتا يقيمون أصنافاً من الأرز طُوِّرت من خلال الاستيلاء الطفري باستخدام التشعيع (الصورة من: ميكولوس غاسبر، الوكالة)

على المحاصيل الزراعية، وفي هذا الإطار تساعد العلوم النووية الباحثين على تطوير أصناف نباتية جديدة أكثر قدرة على مواجهة هذه التحديات، ومن خلال الاستيلاء الطفري، يُستخدم الإشعاع لتسريع التباين الوراثي الطبيعي، مما يتيح للعلماء تحديد السمات المفيدة بسرعة أكبر، وقد أدى ذلك إلى تطوير أصناف زراعية أكثر مقاومة للأمراض، أو أكثر تحملاً للظروف القاسية، أو أكثر ملاءمة للبيئات الزراعية المحلية.

فعلى سبيل المثال، ساعدت التقنيات النووية ليبيريا على تطوير أرز قادر على التكيف مع التغير المناخي، مما عزز القدرات الوطنية والأمن الغذائي. ويمكن لهذه الأصناف المحسنة أن تسهم في زيادة الإنتاج الغذائي ودعم المزارعين الذين يواجهون ظروفًا زراعية لا يمكن التنبؤ بها على نحو متزايد.

٣. تعزيز الكشف المبكر عن أمراض النبات

تتيح الأساليب المدعومة بالتقنيات النووية، والمدمجة مع أدوات التحري الغزير، تعزيز الإنتاجية وتحديد النمط الظاهر المعتمد على أجهزة الاستشعار، وإجراء تقييم سريع لصحة النباتات، والكشف المبكر عن الآفات والأمراض، وتسهم هذه الممارسات التكميلية في ضمان تطبيق الحلول البيولوجية في المكان والوقت الأكثر فاعلية. وتؤدي أدوات التشخيص المحمولة والسريعة والمنخفضة التكلفة، المناسبة للاستخدام في نقاط التفتيش الحدودية والمواقع الميدانية، إلى تحسين أوقات الاستجابة واحتواء الأمراض بدرجة كبيرة، كما تتيح اتخاذ قرارات سريعة لمكافحة الآفات ومسببات الأمراض العابرة للحدود.

فعلى سبيل المثال، أجرى المركز المشترك بين الفاو والوكالة عمليات قياس تشخيصية متعددة الإرسال لمرض ذبول الموز بفعل فطر الفوزاريوم، مما أتاح الكشف المتزامن عن عدة سلالات من مسببات المرض في اختبار واحد. وقد خضعت هذه التكنولوجيات للتحقق باستخدام عينات مصابة ميدانيًا ولوحات مرجعية من عدة دول أعضاء، مما أثبت موثوقيتها وإمكانية اعتمادها على نطاق أوسع.

٤. الحفاظ على صحة النباتات من خلال تحسين إدارة التربة والمياه



يستخدم مزارعون في ناميبيا نهجًا قائمًا على التقنيات النووية للري، يسهم في تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل (الصورة من: جوزيف أدو-غيامقي/ الوكالة)

تعتمد صحة النباتات على صحة التربة وكفاءة استخدام المياه والمغذيات، ومن خلال الزراعة الذكية مناخيًا، تساعد العلوم النووية المزارعين والباحثين على تحسين فهمهم لكيفية امتصاص المحاصيل للمياه والمغذيات، مما يتيح ممارسات زراعية أكثر دقة وكفاءة واستدامة.

وباستخدام التقنيات النظرية، يستطيع العلماء تتبع المغذيات مثل النيتروجين الموجود في التربة، وقياس الكميات التي تمتصها النباتات، إذ تساعد هذه المعلومات المزارعين على استخدام الأسمدة بكفاءة أكبر، بما يحسن صحة النبات ويقلل التكاليف والآثار

البيئية، مثل انبعاثات الغازات الدفيئة وتلوث المياه، وبدعم من المركز المشترك بين الفاو والوكالة، تمكّن مزارعون آسيويون من زيادة إنتاجية الأرز عبر تطبيق ممارسات الزراعة الذكية مناخيًا. وتدعم الوكالة، بالتعاون مع الفاو، البلدان في تطبيق هذه التقنيات من خلال التدريب والإرشادات التقنية.

٥. جعل الأغذية أكثر أمانًا وأسهل في التجارة

تُعَدُّ النباتات السليمة أساسًا للغذاء الآمن والتجارة الناجحة، ويتعين على البلدان الامتثال لمعايير صارمة لتصدير المحاصيل، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الآفات ومخاطر التلوث، كما تساعد التقنيات النووية والنظرية على الكشف عن المخلفات، وتتبع الملوثات، والتحقق من امتثال المنتجات الزراعية لمتطلبات محددة، مما يعزز نظم سلامة الأغذية ويدعم التجارة العادلة. ومن خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة، تلقت البلدان دعمًا متخصصًا لبناء القدرات، شمل توفير المعدات التحليلية والتدريب، لتعزيز اختبارات سلامة الأغذية والتحقق من أصالة المنتجات الغذائية باستخدام الأساليب النووية والتقنيات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، دعمت الوكالة والفاو جامعة كوستاريكا في وضع قاعدة بيانات للنظائر المستقرة لتوصيف بُن مقاطعة تاراسو الكوستاريكية، أداة لبناء نظام تتبع بصمة منشأ حبات البُن باستخدام الأساليب النووية والأساليب ذات الصلة، ومن خلال هذه التقنيات، يمكن للباحثين تتبع منشأ حبوب البُن والتحقق من أصالتها، إلى جانب منتجات أخرى ضمن سلاسل القيمة الزراعية.

ومن خلال تحسين مهارات الاختبار والسيطرة على المخاطر الغذائية، يمكن للبلدان الحد من الخسائر، وتعزيز الأمن الغذائي، والوصول إلى أسواق جديدة، بما يدعم دخل المزارعين وسلامة المستهلكين.

وللمساعدة على تعزيز الإنتاج والأمن الغذائيين على الصعيد العالمي، أطلقت الوكالة والفاو مبادرة Atoms4Food (تسخير الذرة من أجل الغذاء) في عام ٢٠٢٣، بهدف توسيع نطاق استخدام التقنيات النووية المبتكرة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وضمان سلامة الأغذية، والحد من الفاقد الغذائي، وتحسين التغذية، ومواجهة تحديات التغير المناخي.

كارل بلاكييرن



موظفون في مركز تفتيش باليابان يفحصون أكياس أرز للتحقق من عدم احتوائها على السيزيوم المشع، في إجراء احترازي إضافي لضمان سلامة هذا الغذاء الأساسي في البلد. (الصورة من: غيرد ديركون/ الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

وأضاف: "في غضون أيام، تبدأ هذه النويدات المشعة بالانتشار عبر التربة والرواسب، وبعد ذلك تمتصها المحاصيل التي قد يستهلكها الناس أو الماشية"، وإذا لم يُكافح هذا التلوث بسرعة، يُحتمل أن يؤثر في سلامة المحاصيل وصحة الماشية لسنوات.

تحذير الجمهور العام

يُعدُّ تنبيه الناس إلى المخاطر المحتملة التي قد تهدد إمداداتهم الغذائية أولوية قصوى في حالات الطوارئ، وتعتمد السلطات الوطنية على المعايير الدولية للاسترشاد بها في تقديم النصائح الاحترازية، وتشمل معايير الأمان الصادرة عن الوكالة بشأن التأهب والتصدي للطوارئ تدخلات مختلفة للكشف عن النويدات المشعة في الأغذية، وهو أمر مهم للغاية لتحديد الوقت الذي يلزم فيه اتخاذ إجراءات وقائية.

وقد أصدرت الوكالة معايير عامة للمساعدة على إدارة التعرض الناجم عن النويدات المشعة في الحالات غير الطارئة اليومية، لأن النويدات المشعة موجودة أيضًا في البيئة الطبيعية، وتحدد المعايير الدولية لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين الفاو ومنظمة

تمثل الثقة بسلامة الإمدادات الغذائية أمرًا بالغ الأهمية في حالة وقوع طارئ نووي أو إشعاعي، وقد كشفت "دونغشين فنج"، مديرة المركز المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، أنه "على الرغم من أن احتمال وقوع طوارئ نووية ضئيل، فإن تأثيرها يمكن أن يكون كبيرًا، لذا من المهم التأهب لهذه الأحداث، والتخطيط لكيفية التصدي لها في حال وقوعها".

وتوجد ممارسات نووية وإشعاعية لا تتسبب بانبعاث مواد مشعة في البيئة، ولكن في الممارسات التي تتسبب في انبعاثات من هذا النوع، يمكن أن يتعرض الناس للإشعاعات عن طريق تناول أطعمة أو شرب سائل ملوثة بالنويدات المشعة التي يمكن أن تحملها الرياح والمياه، أو التي تنتقل عبر التربة والرواسب. وأوضح "غيرد ديركون"، رئيس مختبر إدارة التربة والمياه وتغذية المحاصيل التابع للمركز المشترك بين الفاو والوكالة، أنه: "بعد وقوع طارئ نووي أو إشعاعي مباشرة، يمكن أن تصبح التربة والمحاصيل والأعلاف الحيوانية، حتى المواد الغذائية الموجودة في الهواء الطلق، ملوثة بالنويدات المشعة".

تدابير التخفيف

تهدف تدابير التخفيف إلى الحد من تراكم النشاط الإشعاعي في البيئات الزراعية بعد وقوع حادثة، ووفقاً لنوع النويدات المشعة، يمكن أن تشمل تدابير التخفيف إزالة التربة السطحية الملوثة، أو الحرث العميق لطمر الملوثات تحت منطقة الجذور، أو استخدام محسنات التربة (مثل سماد اليوتاسيوم للحد من امتصاص المحاصيل للسيزيوم المشع)، أو إضافة مواد رابطة إلى أعلاف الحيوانات للحد من امتصاص الملوثات وانتقالها إلى الحليب أو اللحوم، أو الانتقال من استخدام الأراضي لإنتاج المحاصيل الغذائية إلى استخدامها لإنتاج محاصيل تُستخدم لأغراض الصناعة أو الطاقة (المنسوجات أو البلاستيك الحيوي أو الوقود الحيوي، على سبيل المثال).

التوثيق وتقاسم الخبرات

استناداً إلى الدروس المستفادة من حادثي فوكوشيما وتشرنوبل النوويين، وضعت الوكالة استراتيجيات وممارسات رئيسية لإدارة الأغذية والزراعة بعد وقوع حادث نووي، ونسقت أيضاً جهوداً بحثية دولية لتحديد الخيارات العملية التي تتيح إبطاء انتقال النويدات المشعة من التربة الملوثة ووقفه، وربما عكسه، إضافة إلى ذلك، فقد وضعت الوكالة مبادئ توجيهية بشأن النشاط الإشعاعي في الأغذية في الحالات غير الطارئة اليومية.

وتمكّن شبكة مختبرات التشخيص البيطري (شبكة فيتلاب) والمهنيين البيطريين من تقاسم المعارف والخبرات، وأوضح "إيفانتشو ناليتوسكي"، وهو أخصائي في الصحة الحيوانية يعمل في المركز المشترك بين الفاو والوكالة، أنه: "بعد وقوع الحادث النووي في اليابان في عام ٢٠١١، نسقت شبكة فيتلاب الجهود الرامية إلى مساعدة الهيئات البيطرية في جميع أنحاء العالم على التوصل إلى فهم أفضل لدورها في التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها"، ونُشرت الدروس المستفادة من هذه التجربة في كتاب صدر في عام ٢٠٢١.

كما أن الوكالة جزء من الإطار الدولي للتصدي للطوارئ النووية أو الإشعاعية الفعلية أو المحتملة أو المتصورة المحدد في الخطة المشتركة للمنظمات الدولية للتصدي للطوارئ الإشعاعية، وأوضح "فنج": "من خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة، تساعد الوكالة البلدان على تعزيز قدراتها على التأهب والتصدي من خلال تنسيق البحوث وتنفيذ مبادرات لبناء القدرات من أجل مساندتها في حماية الأغذية والزراعة في الحالة المستبعدة التي قد تشهد وقوع طارئ".

الصحة العالمية مبادئ توجيهية بشأن تجارة الأغذية في أعقاب طارئ نووي. إضافة إلى ذلك، فمنذ وقوع حادث عام ٢٠١١ في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية في اليابان، بُذلت جهود هائلة لتوعية صانعي القرارات والجمهور العام بمستويات النشاط الإشعاعي الأساسي في الأغذية، مثل نشاط النويدات المشعة الطبيعية المنشأ في بعض المأكولات البحرية، لتحديد مستويات المخاطر تحديداً واقعياً.

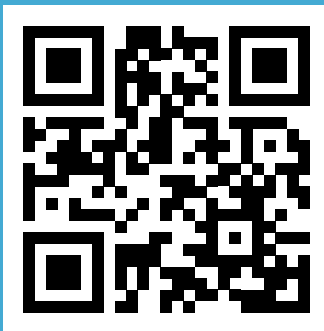
تقييم مستويات التلوث

عند وقوع حادثة نووية أو إشعاعية، يجب أن تؤخذ العينات والقياسات بسرعة لتحديد المناطق المتضررة التي يمكن تطويقها لمنع دخول المنتجات الزراعية الملوثة في سلسلة الإمدادات الغذائية. ويمكن أن تظل النويدات المشعة موجودة في التربة، وأن تنتقل إلى المنتجات الزراعية، وبما أن الكميات الصغيرة من النويدات المشعة في التربة يمكن أن تتراكم مع مرور الوقت، وأن تدخل في السلسلة الغذائية، فقد اعتمدت مستويات أمان متدنية لمراعاة هذه الكميات، وحسب أحوال الطقس السائدة والطبوغرافيا، فقد يكون من الضروري أيضاً وضع قيود على المناطق البعيدة عن مكان وقوع الحادث التي تُنتج فيها الأغذية، على سبيل المثال، يمكن أن تسقط النويدات المشعة الموجودة في الهواء على الأرض عند هطول الأمطار في مكان معين، وأن تتجمع في مكان سقوطها، ويمكن للتلال البعيدة أن توجه حركة الرياح، مما يؤدي إلى وجود تركيزات أعلى من النويدات المشعة المنقولة بالهواء في بعض المناطق.

ومن خلال المركز المشترك بين الفاو والوكالة، تركز الوكالة على النظم والبروتوكولات التي تتيح تقييم التلوث الإشعاعي في الزراعة للتخفيف من آثاره، ويمكن استخدام هذه الأدوات في عمليات المراقبة الروتينية في الظروف العادية، ولكن في حالات الطوارئ، تكون هذه الأدوات بالغة الأهمية لتيسير اتخاذ القرارات بسرعة بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى فرض قيود على الأغذية والأماكن التي يجب فرض هذه القيود فيها.

ومن شأن النظام الإلكتروني المُخصّص لدعم اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ النووية التي تؤثر في الأغذية والزراعة، الذي ينسقه المركز المشترك بين الفاو والوكالة، أن يساعد البلدان في رصد الأغذية الزراعية.

وأوضح "فرانك ألبينيت"، وهو مستشار في علم البيانات عمل على تطوير النظام، أن "هذا النظام يوفر إطاراً بالغ الأهمية لإدارة الجوانب المعقدة للطوارئ النووية التي تؤثر في الأغذية والزراعة والتصدي لها، كما يساعد النظام في جمع البيانات وإدارتها، ويعزز القدرة على عرض البيانات عرضاً مرئياً في خرائط يمكن أن تساعد السلطات الوطنية على تحديد الأماكن التي تأثرت فيها المواد الغذائية".



[/https://enrra.org](https://enrra.org)